آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي

دراسة تحليلية مقارنة

رسالة قدمها الطالب

پێشرەو علي محمد أمين

إلى مجلس كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم السياسية

بإشراف

أ.م.د. أنور محمد فرج محمود

١٤٣٥ هـ   ٢٧١٤ ك   ٢٠١٤ م

ئامرازەکانی حوکمرانی دروست لە بەڕێوەبردنی هەمەچەشنی کلتوری

توێژینەوەیەکی شیکاری بەراوردکارییە

ئامادەکردنی

پێشرەو علی محمد أمین

پێشکەش کراوە بە ئەنجومەنی کۆلێجی یاساو رامیاری لە زانکۆی سلێمانی
وەك بەشێك لە پێداویستیەکانی بەدەستهێنانی پلەی ماستەر
لە زانستە رامیاریەکاندا

بە سەرپەرشتی

پ. ی. د. أنور محمد فرج محمود

١٤٣٥ هـ　　٢٧١٤ ك　　٢٠١٤ م

Mechanisms of Good Governance in Management of Cultural Diversity

(A Comparative and Analytical Study)

Thesis Submitted by

Peshraw Ali Mohammed Ameen

To the Council of the College of Law and Politics

at the University of Sulaimani

In Partial Fulfillment of the Requirements

For the Degree of Master in Political Science

Supervised by:

Ass. Prof. Dr. Anwar Mohammed Faraj Mahmood

2014 A.D. 2714 K. 1435 H.

المقدمة

يعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم التي انتشر تداولها في الآونة الأخيرة بين الأوساط العلمية والمنظمات المحلية والدولية، وبشكل عام يشار إليه في سياق الحديث عند الإشارة إلى الإدارة الحسنة في التواصل مع الأفراد والمجتمع من جهة، والتعامل مع ظاهرة التنوع الثقافي من جهة أخرى، أو كمبدأ يعبر عن تكامل المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بين الحكام والمحكومين، أو وجود لآليات المشاركة والمراقبة والمحاسبة للسلطات العامة، أو كآليات كفؤة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في الجوانب المختلفة لحياة مكونات المجتمع، ويعني إدارة المرافق العامة والموارد الإنسانية والطبيعية وفقاً لأحكام القانون ومراعاة حقوق المواطنين والمصلحة العامة، بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد بين الجميع.

ويقصد بالحكم الرشيد مراعاة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويعد بمثابة مؤشر حقيقي لنزاهة كل دولة واهتمامها بتوفير الخدمات الإجتماعية والحاجات الأساسية للمواطن، ومنها السكن الملائم، والأمن الغذائي، وجودة التعليم والإستقرار الأمني والتأمين الصحي، وتحقيق العدالة والمساواة بغض النظر عن التباين والتنوع الثقافي، وتقوم على أشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في القرار في جميع المستويات والمجالات، ويتطلب تطبيق هذا المفهوم تطبيقاً سليماً وجود قدر كبير من الديمقراطية والحرية والسلطة اللامركزية ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار.

ويعد التنوع الثقافي من الإشكاليات التي تواجه الدول في أي مكان، لكن الإختلاف هو في نوعية إدارة هذا التنوع، هل هي إدارة من خلال آليات الحكم الرشيد أم الحكم غير الرشيد بكل أنواعه. وتعد هذه الإشكالية من التحديات التي تواجه الدول وتتطلب إتخاذ القرارات الصحيحة، فالتنوع الثقافي سلاح ذو حدين، يمكن استخدامه بإيجابية ثم يتم الإستفادة من الإختلافات وتكريس التنوع ليكون وسيلة للتعايش والتقدم، أو إستخدامه بسلبية حتى يصبح وسيلة للفتنة والفساد.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١. إن موضوع الحكم الرشيد يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمراكز البحثية، وفي العراق وبسبب وجود تراكمات من بقايا الحكم غير الرشيد منذ تأسيس الدولة العراقية في بدايات القرن الماضي حتى الآن، يجب الاهتمام بهذا الموضوع، وذلك لعلاقته الوثيقة مع جميع مفاصل الحكم.

٢. يرتبط الحكم الرشيد بإدارة التنوع الثقافي، وعلى الرغم من وجود دراسات تتناول الحكم الرشيد والتنوع الثقافي كل على حدة، فان دراسة كيفية إدارة التنوع الثقافي من خلال الحكم الرشيد أو تأثير الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي هي بمثابة دراسة جديدة وضرورية، وهذا مايقدمه هذا البحث.

٣. إنّ واقع التنوع الثقافي في العراق يعاني من إشكاليات كثيرة بحيث تهدد كيان الدولة العراقية، لذلك هناك حاجة إلى العمل على تأسيس حكم رشيد وترسيخه حتى يمكن من خلاله إدارة هذا التنوع، ولكي نوضح بأن أسباب معظم المشكلات في العراق تكمن في كيفية إدارة التنوع وليست في التنوع ذاته، وذلك من خلال ابراز واقع التجربة الكندية الناجحة في إدارة التنوع من خلال الحكم الرشيد.

أهداف البحث:

١. يرمي هذا البحث إلى تعريف الحكم الرشيد وآلياته وتحليلها من جانب، والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية من جانب آخر، حتى نكشف من خلال ذلك كيفية تأثير آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي من أجل الوصول إلى التعددية الثقافية. وفي ضوء ذلك هناك مقارنة حالة العراق بالإستناد إلى الأرقام والمعلومات المتوفرة من المراجع العلمية والتقارير الدولية الموثوقة، مع تجربة كندا التي تعد تجربة ناجحة ورائدة في هذا المجال من أجل الخروج ببعض المقارنات الممكنة.

٢. محاولة كشف مكانة العراق في مؤشرات الحكم الرشيد في تقارير المنظمات الدولية المختصة، التي تظهر فاعلية الدول في الإدارة الناجحة للتنوع الثقافي، وعدم فاعلية، وإظهار جميع جوانبه، بإيجابياته وسلبياته، وذلك من أجل ترشيد الحكم في العراق من خلال اظهار النواقص والخلل حتى نصل إلى مرتبة أفضل في مؤشرات الحكم، أسوة بالتجربة الكندية الناجحة في هذا المجال.

إشكالية البحث:

يمكن تحديد اشكالية هذا البحث من خلال سؤال رئيسي، هو:

ما مدى تأثير آليات الحكم الرشيد في عملية إدارة التنوع الثقافي في كل من العراق وكندا؟

فضلاً عن بعض الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هو الحكم الرشيد وما هي آلياته؟ وماهي طبيعة العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والمفاهيم القريبة منه كالديمقراطية والتنمية؟
- ما هو التنوع الثقافي وبماذا يختلف عن التعددية الثقافية؟ وما هي سياسة التعددية الثقافية؟ وكيف يمكن الانتقال من ظاهرة التنوع الثقافي إلى حالة التعددية الثقافية في المجتمع؟
- كيف تساهم آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي؟

فرضية البحث:

في ضوء الإشكالية المطروحة، تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها:

(ان تطبيق آليات الحكم الرشيد في كندا يؤثر في كيفية إدارة التنوع الثقافي، فمن خلاله يمكن التحكم بالخلافات بين الثقافات وتوجيهها نحو التعددية الثقافية، أما في العراق فإن عدم تطبيقه فيه كدولة ذات التنوع الثقافي، يصبح التنوع الثقافي مشكلة وتكون عقبة أمام الإنسجام، ويؤدي إلى تغليب سياسة الثقافة القوية على الثقافات الفرعية الأخرى، وتصبح خيار تقسيم الدولة من أقوى الخيارات).

منهجية البحث:

من خلال الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية وانطلاقاً من الفرضية المتبنية في الدراسة وللوصول إلى النتائج المرجوة، تمت الإستفادة من مجموعة من المناهج العلمية، إذ تم الإعتماد على المنهج الوصفي لعرض وتعريف أهم المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع البحث، والمنهج المقارن لإجراء بعض المقارنات بين الأنموذج العراقي والأنموذج الكندي.

وتمت الإستفادة من (أطر منهجية، Framework) أخرى، فمثلاً تم تبني الإطار المنهجي المتبع من قبل الأمم المتحدة في تحديد آليات الحكم الرشيد من جانب، والإعتماد على مؤشرات الحكم من جانب آخر، اضافة إلى الرجوع إلى رؤية (ويل كيمليكا) في تحديد التعددية الثقافية.

الدراسات السابقة:

مع وجود الدراسات والبحوث التي تتناول مواضيع الحكم الرشيد والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية من حيث المفهوم والمكونات والنشأة والأشكال والخصائص والآليات، ولكن هناك قلة أو ندرة في الدراسات التي تربط بين الحكم الرشيد والتنوع الثقافي. يمكن الإشارة إلى أهمها هنا:

١. من الدراسات والبحوث حول مفهوم الحكم الرشيد، هناك بحث (حسن كريم) الذي يحمل عنوان (مفهوم الحكم الصالح) [١] حيث يسعى البحث إلى تقديم إطار فكري شامل لمفهوم الحكم الصالح عبر تعريف مفاهيم الديمقراطية والتنمية وعلاقتها بالحكم الصالح، ثم يعرض أدوار مكونات الحكم الصالح من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويركز على الجانب النظري من الحكم الرشيد.

٢. دراسة (د. أمين فرج شريف) التي تحمل عنوان (الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق: دراسة في المقومات والمعوقات) [٢] التي تتناول مقومات ومعوقات الحكم الرشيد في الإقليم، وتبحث هذه الدراسة الجوانب النظرية والعملية في إقليم كوردستان العراق، وتتوصل إلى أن الإقليم لديها أرضية لبناء الحكم الرشيد ولكن ماتزال في مراحلها الأولى.

٣. وفي سياق التنوع والتعددية الثقافية هناك دراسة (د. حسام الدين علي مجيد) [٣] التي تحمل عنوان (إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر) وتتناول موضوع وإشكالية التنوع الثقافي وكيفيية التعامل معها في المجتمعات المعاصرة.

وتمت الإستفادة من هذه الدراسات كمصادر قيمة ومتميزة لارتباطها ببعض موضوعات بحثنا.

---

[١] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦، ص (٩٥-١٣٣).

[٢] أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق دراسة في المقومات والمعوقات، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، السليمانية،٢٠١٣.

[٣] د. حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٠.

هيكلية البحث:

بناء على المنهجية المتبعة في الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إلى ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول فيها موضوع الحكم الرشيد وآلياته، في مبحثين، فخصص المبحث الأول لتناول مفهوم الحكم الرشيد، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمناقشة الحكم الرشيد من حيث آلياته ومكوناته وتحدياته.

أما الفصل الثاني فقد تناول التنوع الثقافي والتعددية الثقافية وذلك ضمن مبحثين، خصص الأول منهما لموضوع التنوع الثقافي وأشكاله، أما الثاني فخصص لموضوع التعددية الثقافية.

ويناقش الفصل الثالث إدارة التنوع الثقافي في ظل آليات الحكم الرشيد، وتم تقسيمه إلى مبحثين، يشرح الأول منهما الآليات الدستورية والقانونية، أما الثاني فقد تناول آليات متعلقة بالأداء.

وتأتي الخاتمة لبيان أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، فضلاً عن الإشارة إلى بعض التوصيات وبيان السيناريوهات المستقبلية، وتنتهي الدراسة بإدراج قائمة المصادر المستخدمة في البحث.

الفصل الأول

التعريف بالحكم الرشيد وآلياته

إن الإهتمام بقضايا الحكم وأشكاله ليس مسألة جديدة، لكن الجديد هو طرح مفهوم الحكم الرشيد في عصرنا الحاضر على مستوى الدول الديمقراطية وبعدها في منطقة الشرق الأوسط والدول النامية بشكل عام، وهذا بسبب علاقة الحكم الرشيد بالديمقراطية. إذ لم تعد المناقشات تقتصر على مدى ديمقراطية النظام السياسي أو عدم ديمقراطية في دولة ما عنواناً دقيقاً لتفاصيل عمليات الحكم بل أصبح الحديث عن مدى إلتزام النظام السياسي في الدولة وأجهزتها المختلفة بالمعايير التي تضفي وصف الرشادة والصلاح على عملية الحكم وإجراءاته هو الموضوع الأهم حتى داخل النظم المصنفة على أنها ديمقراطية.

فموضوع الحكم الرشيد أو الحكم الصالح في عصرنا لم يعد مجرد رغبة محلية، بل أصبح طموحاً وشاغلاً إنسانياً على صعيد العالم، ويعلو في أروقة الأمم المتحدة الأصوات المطالبة للحكومات بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. ويرتبط نجاح أو فشل جهود كل دولة أو فشلها في تعزيز التنمية ارتباطًا وثيقًا بطبيعة وجودة حكمها وجودته. [١]

ومن بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الإجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص صعوبة تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، إذ عادة ما يصعب تقديم تعريف شامل لأية ظاهرة أو مصطلح سياسي، غير أن ذلك لا يمنع من البحث والدراسة ومحاولة الوصول إلى توضيح أية ظاهرة محل دراسة. وبالتالي تعتبر مناقشة المفاهيم وتحديدها وضبطها من القضايا المهمة والضرورية ولاسيما أن مفهوم الحكم الرشيد ما يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة العامة والعلوم السياسية والإقتصادية وأن محاولة توضيح المفاهيم وضبطها تعد الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية.

نحاول خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم الحكم الرشيد ويشمل تعريف الحكم الرشيد وتداخله مع المفاهيم القريبة منه. والمبحث الثاني يتناول موضوع آليات الحكم الرشيد والتحديات التي تواجه هذه الآليات.

---

[١] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة، أيقونات للخدمات المطبعية، عمَان، الأردن، ص١٠١.

المبحث الأول

ماهية الحكم الرشيد (Good Governance)

مر الإنسان بمراحل عديدة ومختلفة منذ القديم، وجرب أنماطاً عديدة من أنظمة الحكم، وقام بإجراء تعديلات كبيرة على تلك النظم، وكان في بعض الأوقات أسيراً للأفكار التي أنتجت أنماط معينة من أنظمة الحكم التي كان الناس في ظلها مفقودي الإرادة. وعلى الرغم من إننا لا نستطيع الحكم على التاريخ بمقاييسنا الحاضرة والعصرية، فان الإنسان يستطيع أن يفكر دوماً ويحلم بالتغيير، سواء كان الحلم بالتغيير المأمول طويل الأمد أم قصير الأمد، لذلك من هذا المنظور ونتيجة تفكير الإنسان المستمر بإيجاد أفضل الحلول لمشاكل الحكم والإدارة وصلنا إلى منظور جديد للحكم أو شكل جديد يعرف بالحكم الرشيد، ويحتل المواطن فيه موقعاً مركزياً.

ومع ظهور المصطلح وتطوره تم تناوله بطرق مختلفة وأحياناً بمدلولات متباينة من أجل غايات شتى وفي بعض الحالات تصل إلى حد التناقض، وكان لابد من الوقوف على أصل المصطلح وتتبع سيرورته وعلاقته بمصطلحات أخرى وتداخله مع المفاهيم االقريبة منه في المدلول والإستخدام.

وإنطلاقاً من ذلك يتناول هذا المبحث إطاراً نظريا في المفاهيم التي يتكون من مطلبين، المطلب الأول يتناول ماهية الحكم الرشيد والمطلب الثاني خصص للمفاهيم القريبة منه.

المطلب الأول

مفهوم الحكم الرشيد

إن إطلاق وصف الحكم الرشيد أو الحكم الفاسد على نظام معين يأتي نتيجة قياس قدرات هذا النظام وانعكاساته على حياة الناس، من خلال قياس أدائه الذي يختلف باختلاف نظرته إلى الحرية والتنمية، وفي ظل هذه المعطيات يأتي الإدعاء بمدى رشادة حكم ما من عدمه، أي تسمية الحكم الرشيد ليست فقط بالقول بل هي نتيجة لمجموعة من تطبيق الآليات المترابطة والمتكاملة في التعامل مع الحاكمين والمحكومين.

إن عبارة (الحكم الرشيد) تتكون من كلمة (الحكم) التي هي إشارة إلى عملية ممارسة السلطة، وكلمة (الرشيد) التي هي بمعنى الجيد أو الصالح وهو ممارسة السلطة السياسية والسلطات الأخرى بطريقة صحية، لذلك نحاول في هذا المطلب تقديم بعض التعريفات لكل من مصطلح (الحكم) من جانب، ومصطلح (الحكم الرشيد) من جانب آخر، وذلك في فرعين.

الفرع الأول
تعريف الحكم والحكم الرشيد

من أجل الدقة العلمية والتحديد العميق لمعاني المصطلحات نتناول في هذا الفرع تعريف (الحكم) ومن ثم تعريف (الحكم الرشيد) بشكل مستقل، وكما يأتي:

أولاً: تعريف الحكم (Governance):

إن كلمة الحكم في اللغة العربية مشتقة من جذر ثلاثي (ح ك م)، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، فعندما يقال: (حَكَمَ) أي قَضَى، ويقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحُكم يقوم على القضاءَ بين الناس. ويعنى (الحُكْمُ) أيضًا العِلمُ، ويعنى كذلك الحِكْمَةُ، وهذا يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل)، أو المصلحة العامة، في القضاء، والعَدلُ هو أحد معاني (الحِكْمَة) و(المَحكمة) هي (هيئةٌ قضائية تتولى الفصل في المنازعات) . و(الحكومة) تعني (رد الرجل عن الظلم) و(الحَاكِمُ) هو مَن نصِّبَ للحُكْم بين الناس. وينطوي التنصيب، من قبل آخر، منطقياً على إمكان التنحية، الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم. ويشتق من المصدر الثلاثي أيضًا (تَحَكَّمَ) أي (استبدّ). [١]

فهذه المعاني المختلفة التي تتراوح بين الرحمة والحكمة والعدل والتحكم، تستخدم في مواضع مختلفة وعلى عملية الحكم بين الناس في القضايا والمجالات المتباينة وتطلق هذه المعاني بناء على النتيجة أو الحاصل من عملية الحكم.

أما كلمة الحكم أو الحاكمية في أصلها الإنجليزي (Governance) فهي مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل (البنك الدولي) في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الإهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية ولاسيما في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة، وأعمال وشؤون الدولة".[٢]

---

[١] أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨، ص١٦. وايضاً انظر لتفصيل: محمد بن يعقوب بن السراج، القاموس االمحيط، الجزء الأول، شركة أبناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص(٣٦٤-٣٦٥). وايضاً انظر اللامام إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨، ص٢٥٢.

[٢] د. الأخضر عزي ود. غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، متوفر على الرابط:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

ويعرف الفقيه (هوريو) الحكم بأنه "إدارة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات وممارستها في مختلف المستويات المركزية واللامركزية والمحلية والإقليمية". [١]

ويعرف قاموس أوكسفورد مصطلح (Governance): بأنه هو الطريقة التي يحكم نشاطات الحكم في دولة معينة أو الطريقة التي تسيطر على شركة أو منظمة معينة. وهذا يعني أن المهم هو طريقة الحكم، وهي معيار أساسي لكي نفهم مدى نجاح هذا الحكم ونقرره. [٢]

والحكم ليس بديلاً عن الحكومة، وهو مفهوم يعترف بالقوة والسلطان داخل السلطة الرسمية والمؤسسات الحكومية وخارجها، ويُعرّف الحكم على أنه القدرة على تنسيق وتنمية السياسات والمشاريع والبرامج التي تمثل بصدقية قطاع عريض من المصالح (الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني). فالإنخراط العام، والتنمية المؤسسية، والشفافية في الإجراءات عند صنع القرار وتمثيل المصالح، وحسم الصراعات، وحدود السلطة ومحاسبة القيادة كلها قضايا تهم الحكم. [٣]

ويعد مفهوم الحكم مفهوماً محايداً يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو بذلك يعني مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتحدد معالم هذا المفهوم إبتداء من إدارة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وممارستها على المستوى المركزي واللامركزي، وصولاً إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات.[٤]

من كل ذلك يمكن القول بأن هناك تعريفات عديدة للحكم، ولكن عملية الحكم تبقى عملية معقدة وتشمل مستويات عدة، ويمكننا الوصول إلى عناصر مشتركة بين تلك التعريفات المختلفة، من بينها:

- الحكم ليس بديلاً عن الحكومة، وسلطته أوسع.
- يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية أيضاً.
- الحكم يعني إدارة شؤون المجتمع من كل الجوانب.

ويمكن تعريف الحكم بأنه السلطة التي تدير كل شؤن المجتمع في الدولة ولها صفة عليا وتشمل النطاق الرسمي وغير الرسمي، وتعمل من أجل المصالح العامة وتسوية النزاعات بين مكونات المجتمع

---

[١] نقلا عن: نادين الفرنجي، التنمية والتربية والحكم الصالح، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٦.

[2] A. S. Hornby, (Editor), Oxford Advanced Learner's Dictionary, 7th Edition, Oxford university press, 2007, P. 672.

[٣] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز التطوير الاقتصادي المحلي من خلال التخطيط الاستراتيجي، سلسلة التطوير الاقتصادي، المجلد الثاني، ٢٠١١، ص٢١٥.

[٤] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: إسماعيل الشطي وآخرون، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦، ص٩٥.

ثانيا: تعريف الحكم الرشيد (Good Governance):

في البداية يجب أن نشير إلى كثرة المصطلحات والمفاهيم القريبة أو المتشابكة مع الحكم الرشيد، بحيث لم يتم التوافق على مفهوم واحد، وعبر كثير من الدراسات والأبحاث والكتاب، إضافة إلى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، وكذلك المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية، عنه ووصفوه بالعديد من المصطلحات، التي تؤدي في النهاية إلى نفس المضمون، وهذه المصطلحات هي: الحكم الرشيد، والحكم السديد، والحكم السليم، والحكم الديمقراطي الصالح، والحكمانية، والحكامة، والحاكمي، وإدارة شؤون المجتمع والدولة، وإدارة الدولة. فهذه المفاهيم والمصطلحات توصلنا إلى نفس الغرض والأبعاد والمضامين المطلوبة. [١] ومن حيث الإستخدام الأكاديمي هناك من يفضل مصطلح الحاكمية، في حين هناك من يستخدم مصطلح الحكم الرشيد، ونجد من يرى أن مصطلح الحكم الصالح له دلالة لغوية دقيقة حسب الجوانب المعجمية للنعت من بين كلمات (راشد أو رشيد أو صالح). [٢]

وهناك العديد من التعريفات التي تخص مصطلح الحكم الرشيد، ويتم تعرفه إنطلاقاً من عدة إعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب توجهات وإهتمامات كل منها. [٣] لذلك وعلى الرغم من إشاعة إستخدام مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة والحكومات المقارنة، فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به، ويمكن القول إن المفهوم يأخذ بعدين اثنين:

"**أولهما:** يعكس إستخدام البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم.

والثاني: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، فإلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية ويشمل التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية." [٤]

وانطلاقا من هذين البعدين نرى أن التعريفات المقدمة للمصطلح تتراوح بين التركيز على أحد البعدين أو كلاهما، ومن أجل توضيح ذلك نركز هنا على أهم التعريفات المقدمة:

١. **تعريف البنك الدولي:** يعرف الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

"أ. عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم. (البعد السياسي)

ب. قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية. (البعد الاقتصادي)

---

[١] أيمن طه حسن أحمد، مصدر سابق، ص١٨.

[٢] خضر عزي وحسان بوبعاية، الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، اذار ٢٠٠٥، ص٢.

[٣] د.عربي محمد، "الديمقراطية والحكم الرشيد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، عدد خاص، أبريل ٢٠١١، ص ٣٧١.

[٤] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر –باتنة–الجزائر، ٢٠١٠، ص٢٦.

ج. إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها. (البعد المؤسساتي)." (١)

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): يعرّفه البرنامج بأنه ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة. (٢)

وهذا التعريف أكثر شمولاً بحيث يتضمن كل الجوانب السياسية والإدارية والإقتصادية، ويعد الحكم الرشيد بمثابة الحكم الذي يمكن الإنسان من العيش بحرية وإستقرار من جهة، وتشارك المؤسسات والآليات والقواعد الرسمية وغير الرسمية في تجسيد الرفاهية والمصالح العامة في الواقع من جهة أخرى.

٣. تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢): وفقا للتقرير فإن الحكم الرشيد هو: "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً، ويكون مسؤولاً أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". (٣) ويركز هذا التعريف على الهدف النهائي من الحكم الرشيد ويؤكد على التمثيل الكامل للشعب في الحكم، لكي يحقق المصالح العامة لكل فئات الشعب.

٤. تعريف مركز الدراسات وبحوث الدول النامية: يعرف الحكم الرشيد بأنه في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكوّن من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بإلتزاماتهم وتسوية خلافاتهم. ولكي تتمكّن هذه الآليات والمؤسسات السلطوية من أن تكون فعّالة من وجهة نظر المجتمع، وينبغي أن تتمتّع بالآليات الآتية:"

- المشاركة.
- الشفافية.
- المساواة.
- سيادة القانون
- الاستجابة (لمصلحة جميع الأطراف).
- الاهتمام بالإجماع.
- المساءلة.

---

(1) World Bank, Governance Development in Practice, World Bank Publication, Washington, 1994, P. xiv.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية والإنسانية العربية،٢٠٠٢، مصدر سابق ص١٠١.

(٣) المصدر نفسه.

- الرؤية الإستراتيجية.
- والكفاءة والفاعلية. "[١]

٥. تعريف مركز المشاريع الدولية الخاصة (CIPE): وهو في نفس الوقت تعريف (جون سوليفان) وهو أحد مؤسسي هذا المركز الذي يعتقد أن الحكم الرشيد يشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة الآتية:

"أ. كيف، وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية؟

ب. ما هو مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟

ج. كيف يمكن منع إساءة استخدام قوة الحكومة؟

د. كيف يتم جعل موظفي الحكومة مسؤولين عن تصرفاتهم؟"[٢]

وكما يظهر فإن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي والعملي لتطبيق مفهوم الحكم الرشيد على الصعيد الواقعي وتأثيره في الحياة اليومية للمواطنين ومشاركتهم في صنع السياسات.

٦. تعريف تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدولية (IDEA)الصادر عام ١٩٩٨: عرفت الحكم الرشيد بأنه الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية. [٣]

٧. تعريف الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي أنان): فهما يعرفه بأنه هو ضمان إحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وتعزيز الديمقراطية، والشفافية والقدرة في مجال الإدارة العامة. [٤] فالحكم الرشيد هو مصطلح يرمز إلى فعل نقلة نوعية لدور الحكومات تجاه الحقوق والكفاءة في الإدارة والشفافية في الحكم، بما يخدم المواطن في نهاية المطاف.

---

[١] مجموعة من المؤلفين، سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٧.

[٢] جون د .سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥.

[٣] ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد٧، ص٧٧.

[4] Thomas G Weiss, Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Routledge , Vol. 21, Issue. 5, October 2000, Pages (795-814).

٨. **تعريف كل من (هويت وسانتيا، Hewit, cyntyia)**: يعرفانه بأنه يعني القدرة على التسيير الفعال لكل المنظمات ويتجلى ذلك في أتخاذ القرارات الملائمة بدقة والبحث عن الديناميكية على مستوى النشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص.[١]

٩. **تعريف (د. عبد الرزاق مقرئ)***: يعرفه بأنه هو الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس الآن، وحاجات الأجيال القادمة، ولا يكون ذلك إلاّ بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الإقتصادية وآثارها على حياة الناس وفي استقرار البلد وانسجامه وسيادته. [٢]

١٠. **تعريف (فيفيان كولينغوود)**: هناك العديد من وجهات النظر المتنافسة حول ماذا ينبغي أن يعني مصطلح " الحكم الرشيد"، ولكن يجادل معظم الجهات المانحة أنه ينبغي أن يشير بعضها (إن لم يكن كلها) إلى: زيادة المساءلة العامة والشفافية، إحترام وتعزيز سيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد، الديمقراطية واللامركزية وإصلاح الحكم المحلي، زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية، واحترام حقوق الإنسان والبيئة.[٣]

وفي ظل هذه التعريفات يمكن القول بأن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أكثر دقة ووضوحاً من التعريفات الأخرى، وأكثر قابلية للبحث والتقصي وخاضع للمعايير التي يمكن قياسها واستخدامها في المقارنة بين الحالات المختلفة، ونحن نفضل زيادة هذه العبارة إلى التعريف: (الحكم الرشيد هو الإدارة الرشيدة للدولة والمجتمع في ظل توفير كافة الضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم).

وهذا يعني أنه في ظل الحكم الرشيد تكون موارد الدولة في خدمة التطور والتنمية وخاضعة للتوزيع العادل بين المواطنين بشكل شفاف وقابل للمساءلة، ويراعى فيه المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون والتنظيم والتخطيط الإستراتيجي.

---

[١] نقلاً عن: كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، رسالة ماجستر مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٢٩.

(*) عبد الرزاق مقري: مفكر سياسي جزائري و برلماني سابق، ورئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية، أما عن نشاطه الفكري والثقافي فهو مؤسس مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية والذي يديره حالياً، وهو مدير تحرير الدوريات المتخصصة الصادرة عن المركز أيضاً، وهي دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية، دراسات قانونية، دراسات اجتماعية، دراسات أدبية. ويعتبر باحثا متعاوناً مع العديد من المراكز البحثية العربية مثل مركز دراسات الشرق الأوسط، له عدة كتابات ومؤلفات وبحوث منها ما ينشره في شكل مقالات في الصحف الجزائرية. منها (صدام الحضارات : محاولة للفهم) و(الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد.) للمزيد انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] نقلاً عن: د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٢.

[3] Vivien Collingwood، Good Governance and the World Bank, University of Oxford, 2002, p. 4.

الفرع الثاني

الحكم الرشيد: سيرة المصطلح وأسباب ظهوره

لا شك في أن كل مصطلح في جميع العلوم لديه تاريخه الخاص وأسبابه للظهور، وهذا ينطبق على مصطلح الحكم الرشيد الذي ظهر في أواخر القرن العشرين، لذلك خصصنا هذا الفرع لسيرته وأسباب ظهوره.

أستخدم مصطلح الحكم الرشيد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة (١٩٧٨) ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن تكاليف التسيير (Charge de Governance)[١]. ولكن (جيمس مارش) و(جوهان أولسن) استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوان: "إعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر عام (١٩٨٩). [٢] وبناء على هذا الأساس، من الممكن أن يعود أصل الكلمة إلى اللغة الفرنسية. ولكن ظهر مصطلح الحكم الرشيد، لأول مرة بشكل واضح في تقرير البنك الدولي حول التنمية المستدامة في (إفريقيا جنوب الصحراء Africa Sub-Saharian) لسنة (١٩٨٩) وتوسعت الفكرة لتصبح ضمن اهتمامات واستراتيجيات مختلف مؤسسات ووكالات التنمية الدولية في إطار مساعدات التنمية.[٣]

تدريجيا وخلال السنوات العشرين الماضية، أصبحت مفاهيم (الحكم) و(الحكم الرشيد) تستخدم على نطاق واسع من قبل كل من الجهات الأكاديمية والمجتمعات المانحة للمساعدات والقروض. فمثلاً يستخدم من قبل الجهات الأكاديمية كطريقة تركز أساساً على دراسة الطرق المختلفة في القوة والسلطة وتنظيم العلاقات في مجتمع معين. وهناك اختلاف في الإستخدام عند مجتمع المانحين، والذي يضع التركيز على الدور الذي تقوم به هياكل الدولة في ضمان العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسة والمساءلة من خلال عمليات السياسة المفتوحة. [٤]

وهذا يعني أن مصطلح الحكم الرشيد ليس مصطلحاً جديداً ولكن استخدم لغرض جديد كما أشارت تقارير البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى في تسعينيات القرن الماضي للدلالة على التنمية المستدامة.

---

[١] د. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حس العصرية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٠٦.

[٢] محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة جيجل. دون تاريخ، ص١.

[3] Michael S. Olson, Leading through Good Governance, Center for International Private Enterprise, Washington, DC, 2009, P. 6.

[4] http://www.edrc.ro/docs/docs/11-17.pdf 25/6/2013.

أما من حيث الإستخدام العربي فإن مصطلح (الحكم الرشيد) كلمة مترجمة من اللغة الإنجليزية وهو مقابل لمصطلح "Good Governance"، ولقد أثار تحديد المصطلح العربي الأدقّ للفظة "Governance" الإنجليزية جدلاً ساخناً ولا يزال، نظراً لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة. ومع أنّ المفهوم الذي تدلّ عليه هذه اللفظة كان معروفاً منذ وقت ليس بقصير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقّة إلاّ في بداية التسعينات، حين اتخذت هذه المسائل أهمية كبرى في مناقشة موضوع التنمية في العالم. [١]

وقد تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠٠٣) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصطلحان هما (إدارة الحكم) و(الحكم الرشيد) للإشارة إلى مفهومي "Governance" و"Good Governance" على التوالي. ففي حين بدأ من المستعصي التوافق على مصطلح يحظى بقبول كافة أقطار المنطقة، إختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول الأقلّ إثارة للجدل والأقلّ تحميلاً للمعاني السياسية. فإذا ما أردنا ترجمة مصطلح إدارة الحكم الذي اعتمده البنك الدولي إلى الإنجليزية ترجمة حرفية، توصّلنا إلى عبارة "Management of Governing". أمّا بالنسبة إلى تعريب "Good Governance" فقد أبقِي على مفهوم الحكم وأضيفت إليه صفة "جيد"، وهي أبسط الترجمات للفظة "Good" وأقلّها تحميلاً للمعاني الضمنية. [٢]

ومن أوّل المصطلحات التي تمّ استخدامها للدلالة على مفهوم "Governance" مصطلح (الحاكمية)، المشتقّ من الجذر اللغوي حَكَمَ، وأقرب التعابير إلى هذا المفهوم. لكنّ هذا المصطلح عرّض لبعض الانتقادات من قبل مراقبين علمانيين إعترضوا عليه لأنّ العلماء المسلمين يستخدمونه أيضاً للإشارة إلى حاكمية الله. ولاقى اعتراضاً من علماء في المغرب اعتبروا أنّ المصطلح نشأ في المشرق ومن ثم لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية. واقترحوا مصطلحاً بديلاً هو (الحوكمة) الذي لقي استحساناً في شمال أفريقيا. [٣]

وجاءت إنتقادات أخرى من دول الخليج ليست حيال صحّة المصطلحات الجديدة اللغوية فحسب ولكن أيضاً حيال الطرق المستخدمة لوضعها. فتمّ اقتراح مصطلحات إضافية، منها (الحكم الصالح) الذي يُترجم حرفيّاً إلى "Virtuous Governing" بالإنجليزية. وقد عرّض هذا التعريب لانتقادات فريقين منفصلين. أوّلهما يتألّف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أنّ لفظة صالح محمّلة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلّها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، الامر الذي يجعل استخدام هذه اللفظة للإشارة إلى أيّ نظام حالي في غير مكانه.

---

(١) نقلا عن، شارل د. عدوان، تعريب لفظة "Governance"، الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الانترنيت على الرابط:http://go.worldbank.org/9HVIMLLNL0 للمزيد من المعلومات: (http://www.worldbank.org)

(٢) شارل د. عدوان، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه.

أمّا ثانيهما فيشتمل على الكثير من المحافظين والموالين للأنظمة السياسية الحالية، وقد عبر هؤلاء لفظة الحكم (ولاسيما حين تُرفق بصفة صالح) محمّلة بمعانٍ سياسية كثيرة. ويشجّع مؤيّدو هذا الموقف على استخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفادياً لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة. وتمّ أيضاً تداول مصطلح آخر بشكل واسع هو (الحكم الرشيد) الذي يمكن ترجمته بعبارة "wise Governing" بالإنجليزية. ومع أنّ هذا المصطلح يتضمّن أيضاً لفظة حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة، فقد انصبّت الإنتقادات على الجزء الثاني منه، حيث رأى فيه الكثيرون صبغة دينية كبيرة. ويعارض الكثير من العلماء العلمانيين في كلّ أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصطلح الجديد نظراً لارتباطه بالخلفاء الراشدين الأربعة الذين حكموا بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة. فضلاً عن أنّ لفظة رشيد مشتقّة من الجذر رُشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويُستخدم في عدد من التعابير العربية للإشارة إلى "البلوغ"، وهذا يؤدّي إلى نفس التحفظات التي أثارتها لفظة صالح المشابهة. [١]

وقد استمرّ ابتكار مصطلحات أخرى ناشئة من هذه التيارات المختلفة. فـ(الحكامة) مثلاً مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تمّ استخدامه أحياناً في شمال أفريقيا، مع أنّه عرّض لانتقادات مماثلة تؤكّد عدم صحتّه اللغوية. أمّا مصطلح (الحوكمة)، وبعد المعارضة التي لقيها، فقد تمّ إنعاشه مؤخّراً بعد أن وافقت عليه جامعة الأزهر في القاهرة، وهي مرجع معروف في اللغة العربية. وقد أُعطي المصطلح زخماً جديداً بعد إضافة لفظة الشركات إليه نولّد عبارة (حوكمة الشركات)، أي "Corporate Governance" أو "The Governance of Companies" بالإنجليزية. ومن المصطلحات الأخرى أيضاً التي تمّ استعمالها للدلالة على "Good Governance" مصطلح مركّب هو (الإدارة الرشيدة). ويأخذ هذا المصطلح بعين الاعتبار التحفظات المتعلّقة باستخدام لفظة حكم كما أنّه يخفّف من حدّة مفهوم رُشد أو رشيد المثير للجدل على الصعيد السياسي، وذلك من خلال ربطه بفكرة الإدارة بدلاً من الحكم. وتفادياً للانتقاد الذي قد يثيره التخلّي عن البعد السياسي لإدارة الحكم في مفهوم "governance"، ويمكن استخدام عبارة الإدارة الرشيدة مع عبارة إدارة الحكم للإشارة إلى "governance"، الامر الذي يعيد مفهوم الحكم فينطوي عليه ضمنياً المقابل العربي لعبارة "good governance". [٢] وهو بمعنى (الحُكم ألرشيد). [٣]

أما إذا بحثنا في الأسباب التي أدت إلى ظهور المصطلح، فهناك عدة أسباب أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، حيث طرح هذا المفهوم في صياغات إقتصادية، وإجتماعية، وسياسية، وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، حيث يمكن الإشارة بهذا الصدد إلى:

---

[١] شارل د. عدوان، مصدر سابق.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] عبد الوهاب علوب، معجم المصطلحات السياسية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص١١٩.

١. العولمة: فهي أولاً كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية على مستوى الدولي والمحلي، وعولمة آليات اقتصاديات السوق وأفكارها، وهذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص وانتشار التحولات على المستوى العالمي. وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات الدولية والمحلية. [١] وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر ولاسيما في تصميم برامج الإصلاح الإقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية أي التحول إلى إقتصاد السوق. [٢] وهذا بمعنى ضرورة التغيير في شكل الحكم من الدول النامية حتى يمكنها الإستفادة من هذه المؤسسات لأن كل المؤسسات العالمية لديها شروط لتقديم المساعدات للدول النامية، وهذا بمعنى آخر يعني وجوب تحسين إدارة الحكم لتأمين تدفق المساعدات. [٣]

٢. شيوع ظاهرة الفساد عالمياً: وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية، ويمكن أن تتحكم السياسة الحكومية في مخاطر الفساد ومكاسبه، فالسياسة الداخلية لمكافحة الفساد يمكن أن تعظم فوائد التحلي بالنزاهة، وتزيد من احتمال ضبط حالات الفساد والمعاقبة عليه، وتشدد العقوبات المفروضة على المتلبسين بتهمة الفساد وتحد فرصه، وتتأثر حوافز الفساد داخل البلد، بما يأتي:

"أ. مستوى المنافع والتكاليف التي يتحكم فيها الموظفون.

ب. القوانين الرسمية التي تحدد الفساد والرشوة ومراقبة نفقات تمويل الحملات الانتخابية.

ج. مصداقية تطبيق القوانين في زجر الراشين والمرتشين.

د. شروط العمل في الوظيفة العمومية.

هـ. نظم الحوافز في الوظيفة العمومية.

و. نطاق المحاسبة والرصد داخل الحكومة.

ز. قدرة المواطنين على الاطلاع على أنشطة الحكومة والتظلم منها.

ح. مستوى حرية الصحافة وحرية الأفراد في تشكيل منظمات غير حكومية.

ط. مستوى المعارضة السياسية النشيطة." [٤]

وكل هذه النقاط تتجسد في الحكم الرشيد وبهذا أصبح الحكم الرشيد ضرورة لمحاربة الفساد ومكافحته، أي أن المخاوف من الفساد والبحث عن طريقة لمحاربته أدى إلى ظهور الحكم الرشيد.

---

[١] الطيب بلوصيف، الحكم الراشد: المفهوم والمكونات، ملتقى الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥. وللمزيد (http://30dz.justgoo.com/t473-topic#603).

[٢] د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٥١.

[٣] دانيال كاوفمان، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت،٢٠٠٦، ص١٦٦.

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الفساد والحكم الرشيد، نيويورك، ١٩٩٧، ص٥٢.

٣. ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية: إن هذه التطورات أدت إلى تغيير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية أي أن خيارات العامل الخارجي وسياسته هي التي تشكل بمجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات. [١]

٤. التحول في دور الدولة: فهي تحولت من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط السياسات العام وصنعها وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات في حل المنازعات ومالك للمشروعات ومسؤول عن حسن إدارتها وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها، لتصبح اليوم الشريك الأول بين شركاء عدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.[٢]

ويمكننا القول انه فظلاً في تلك النقاط يمكن إضافة **أزمة الدولة القومية في ادارة التنوع الثقافي** كسبب آخر من الأسباب التي أدت إلى ظهور مصطلح الحكم الرشيد : فهذه المشكلة في الدول النامية وحتى في بعض الدول المتقدمة أدت إلى تطبيق نموذج آخر من الحكم، لكي يستطيع مع وجود التنوع الثقافي أن يبني حكماً عادلاً متساوياً للجميع، وبدلاً من أن يكون لكل هذه الأطراف أنظمة حاكمة خاصة بها، بوسعهم إمكانية تطوير العيش المشترك في بلد واحد وتشكيل الحكم الرشيد من أفضل الوسائل لتأمين هذا العيش المشترك في ضل الوحدة السياسية، وبوسعه من خلال آلياته أن يحافظ على الحقوق والواجبات بصورة عادلة.

المطلب الثاني

علاقة مفهوم الحكم الرشيد بالمفاهيم القريبة منه

تعد الديمقراطية الأساس لتحقيق الحكم الرشيد ويعد الحكم الرشيد الأساس للتنمية، وهو الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة القائمة بين الحكم الرشيد والديمقراطية في الفرع الاول، وعلاقة الحكم الرشيد والتنمية في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الحكم الرشيد والديمقراطية

يرى (آمي جادوري) [*] أنه ليس هناك فارق كبير بين الحكم الديمقراطي والحكم الرشيد لأنك لا تستطيع أن تتحدث عن وجود حكم رشيد مع غياب الديمقراطية، ومع ذلك أن في بعض السلطات

---

[١] الطيب بلوصيف، مصدر سابق.

[٢] وفاء معاوي، مصدر سابق، ص٢٩.

[*] أستاذ العلوم السياسية في جامعة كلكوتا في هندستان والمتخصص في موضوع (الحكم) في الهند وباكستان وبنغلادش والنيبال.

والحكومات في بعض البلدان تتشكل عن طريق الإنتخابات ولكن هذا وحده لا يكفي للإثبات أن مقاييس الحكم الرشيد متّبعة ومطبّقة هناك. أو ربما نجد أن الأمور تسير بشكل جيد في بعض البلدان إلى حد بعيد ومع ذلك فإن حرية التعبير غير متاحة والناس لا يمكنهم ممارسة حرياتهم الدينية والسياسية، في هذه الحالة، ولا يمكن أن نقول إن هذا الحكم هو حكم رشيد، لأن الحكومة الرشيدة تتمثل في تلك الحكومة التي تكون صدى لمطالب المواطنين، وأن تكون من اختيار الناس ومنبثقة من إرادتهم. ومن جهة اخرى، فإن وجود الحكومة الرشيدة يعني أن السلطات لا تتجاوز حدود صلاحياتها، وعلى سبيل المثال، فالسلطات القضائية، لا تمارس عملاً يدخل ضمن الإطار الوظيفي أو الصلاحيات التنفيذية، وفي نفس الوقت فإن الحكومة الرشيدة تعتمد الشفافية أثناء أداء واجباتها وعلى السلطات الثلاث اعتماد هذه الأسس أثناء اداء وظائفها. والمقياس الثاني يتمثل في (عدم حزبية) الحكومة التي تدير شؤون البلاد، أي لا يمكن أن ترسم سياسة الحكومة على ضوء المصالح الخاصة لحزب معين، ولكن إذا ما تصرفت الحكومة على نحو مغاير فلا يمكن أن نطلق عليها إسم (الحكم الرشيد)، أما المقياس الثالث فهو انتخاب المسؤولين عن طريق الشعب، وهذا يعني أن على الحكومة أن تسعى إلى تحقيق مطالب الناس، وبتعبير آخر، على الحكومة ألا تجعل الناس في خدمة السلطة فالسلطة ليست فوق الناس، بل إنها خادمة للناس. [١] وكل هذه المقاييس موجودة في الديقراطية أو هي من ركائز الديمقراطية، وهذا يعني أن الحكم الرشيد والحكم الديمقراطي مطابقان في معظم معاييرهما.

وضمن هذا المفهوم وحول وجهة نظر المتخصصين في مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالديمقراطية، يتحدث البروفيسور (مايكل بنغو)[*] عن الفارق بين الديمقراطية والحكم الرشيد يقول: "هناك فارق بين الحكومة الفعالة والحكومة الديمقراطية، فالحكومة الفعالة لديها أداء جيد لتنفيذ البرامج التي خططت لإنجازها عن طريق أشخاص كفوئين ويتسمون بالأهلية والمؤهلات العالية، وتوفر لهم كل مستلزمات النهوض بمهامهم من أجل أن يوفقوا في أداء أعمالهم، أما في حالة الحكومة الرشيدة فقد تكون البرامج ملبية لطلبات الناس فضلاً عن أنها يمكن مناقشتها والحديث عنها بشكل علني إلى جانب أنها تنفذ بشكل فعال." [٢]

من جانب آخر يقوم الحكم الرشيد على أساس الشرعية الديمقراطية، والشرعية الديمقراطية تستند إلى عنصرين، هما عنصر (الرضا والقبول) بالإنتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها. ومسار تحقيق

---

[١] نقلا عن الحكم الرشيد، مقال موجود على موقع (كولان ميديا) على الرابط:
http://www.gulan-media.com/arabic/r_detail.php?id=2 (٢٠١٣/٧/٢)

[*] أستاذ السوق والعمل والمالية في جامعة راوتر.

[٢] نقلاً عن: الحكم الرشيد، مصدر صابق.

العدالة الإجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد. عليه فان خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بأن (لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية). [١]

من هنا نجد أن العلاقة بين الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، علاقة تكاملية، لأن المفاهيم الثلاثة هي عماد مجتمع ديمقراطي، حداثي، فغياب أي منها يفقد الآخرين وظيفتهم. ذلك أن الديمقراطية مستحيلة دون سيادة الحكم الرشيد، والعكس صحيح وهو الحكم القائم على أساس قاعدة أوسع من المشاركة الجماعية لمواطنيه في ظل إحترام تام لحقوقهم، يسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع المدني في إطار من المراقبة والمساءلة، بما يفيد إيجاد آلية مشاركة إيجابية فيما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[٢]

من كل ذلك يمكن القول إن الحكم الرشيد يرتبط بعلاقة قوية مع الديمقراطية وذلك بسبب وجود علاقة اعتماد متبادل بينهما فمثلاً يتطلب الحكم الرشيد وجود المشاركة وهذا يعنى الانتخابات في الديمقراطية كإحدى وسائل المشاركة ونجد نفس الشيء بالنسبة للمساءلة أيضا ففي الديمقراطية تعد المساءلة إحدى ركائز سيادة الشعب ويمكن مقارنة كل الآليات الأخرى بين الحكم الرشيد والديمقراطية.

وهذا يعني أن الحكم الرشيد يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند الى المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:"

١. الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والإنضمام إليها.
٢. ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء.
٣. الحق في التصويت والمشاركة في الإنتخابات والحق في الترشح.
٤. اتاحة المناصب العامة للمواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز.
٥. ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها." [٣]

وهناك رأي آخر يرى أن مفهوم الحكومة الرشيدة جزء من الحكم الرشيد، وذلك لأن عمل الحكومات يتركز على أسس من الاستجابة للمطالب الشعبية والفاعلية، والمساءلة أمام الشعب كما تركز الحكومة الرشيدة على أن تكون عملية صنع القرار بمستويات مرتفعة من الجودة، وفي إطار من المشاركة السياسية، وتنطوي الحكومة الديمقراطية على استكمال لعملية التمثيل الديمقراطي التي تجري عن طريق الإنتخابات والأحزاب السياسية، وهذا يجعل الممارسة الديمقراطية فعالة. [٤]

---

[١] د.عامر حسن فياض، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد٤٣، ٢٠١١، ص أ.

[٢] د. محمد نشطاوي، الحاكمية الجيدة الدمقراطية وحقوق الانسان، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، العدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧، ص٥.

[٣] د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٨.

[٤] د. كيم اريك بيتشر، الحكومة طريق الاصلاح، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٣.

ويتسم الحكم الرشيد من بين أمور أخرى بالمشاركة، والشفافية، والمساءلة، ويكون فعالاً، ومنصفاً، ويعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأولويات السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، ويقترن ذلك كله بتطور تنظيمات المجتمع المدني من منظمات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب) وهيئات علمية وثقافية وجمعيات مختلفة، وإقامة مؤسسة الدولة الوطنية الحديثة القائمة على مؤسسات وليست على شخصنة السلطة وفردانية الحكم. [١]

الفرع الثاني
الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

ما يزال الحديث عن علاقة التنمية الإنسانية المستدامة والحكم الرشيد في مراحله الأولى، وخصوصا في العالم النامي، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو الإقتصادي، واستبدل التركيز على النمو الإقتصادي، وإلى التركيز على مفهوم التنمية البشرية وإلى التنمية المستدامة فيما بعد، أي الإنتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية في بعدها الشامل، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والبيئي، بالإستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الرشيد أو الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة.

ولكن مع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى التأصيل خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وما يعرف بعالم الجنوب بشكل عام، حيث تعاني المنطقة من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي، ناهيكم عن إستبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة، وعدم توفر بيئة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية صالحة لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية. [٢]

وفي النقاشات الدائرة أصبح الحكم الرشيد موضوعاً مهما في أي نقاش حول التنمية، ذلك لأنه مرتبط بالنمو الإقتصادي، بصورة تكاد تكون مباشرة، فحتى الدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الرشيد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني. [٣]

---

[١] للمزيد من المعلومات ينظر: د. مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، عدد/ ١٣، ٢٠٠٩، ص (١١٧-١٥٤).

[٢] محمد بوبوش، الحاكمية والتنمية: العلاقة والاشكاليات، مجلة الدولية، عدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧، ص٩.

[٣] د. قادري محمد الطاهر، مصدر سابق، ص٣٠٥-٣٠٦.

ولكن هذا المفهوم الضيق، الذي تُفضل وثائق البنك الدولي استخدامه، يعتمد على فكرة الإدارة الرشيدة بدلالة النمو الإقتصادي، عندما يتم التطرق إلى التنمية، في حين أن المفهوم الواسع يرتفع إلى مستوى السياسة، فيعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والإدارة الحاكمة، بما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها من مكونات الحكم الرشيد، وركزت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ عام (١٩٩٠) على مفهوم (نوعية الحياة) وعلى محورية البشر في التنمية وزيادة قدراتهم على الإختيار وتمكينهم من ممارسة هذه الخيارات وتفجير طاقاتهم الإبداعية وتمكينهم من المشاركة في أمور حياتهم؛ ولم يصبح النمو الإقتصادي غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الرشيد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان، وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة.(١)

لذلك تعد الإدارة الرشيدة أداة مهمة من أدوات الإصلاح والتطوير لما لها من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية تنعكس على وضع التنمية والحكم الرشيد وتعزز من ثروات المجتمعات وتشجع الإستثمار وتحسن من الخدمات الأساسية للمواطن كالصحة والتعليم، وتدعم أسس التنمية وتخفف المشاكل التي تواجهها بغض النظر عن حجم المشاكل. (٢)

فالنمو الإقتصادي يعد وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لابد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد بدا الإهتمام واضحاً منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى صنفت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الرشيد تضمن الإستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان إلى إستثمار بعيد المدى.(٣)

فالتنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدى إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة. (٤)

---

(١) محمد بوبوش، مصدر سابق، ص١١.

(٢) د. عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحكومة والادارة الرشيدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وشركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢١.

(٣) د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٦.

(٤) المصدر نفسه.

من جانب آخر تعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها: "عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ومن ثم تساهم في تقدم البلاد". (١)

من كل ذلك يتضح أن علاقة التنمية بالحكم الرشيد يمكن قراءتها من خلال ثلاث زوايا، هي:"

١. **الوطنية:** وتشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الإجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
٢. **العالمية:** أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الإحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.
٣. **الزمنية:** أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة." (٢)

وفي ظل وجود الحكم الرشيد هناك بعض المؤشرات والشروط الأساسية لتحقيق التنمية التي تتمثل في:"

١. **التمكين:** ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الإختيار دون ضغوطات، ومن ثم فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
٢. **التعاون:** ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالإنتماء إلى المجتمع والإندماج فيه والتشبع بقيمه والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.
٣. **العدالة في التوزيع:** وتتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين ولاسيما الفقراء منهم، للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية.
٤. **الإستدامة:** وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة.
٥. **الأمان الشخصي** :ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن الإنتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهجير." (٣)

ومن خلال كل ذلك يتضح لنا أن علاقة الحكم الرشيد بالتنمية علاقة وثيقة وقوية، فكما سبق ذكره أن الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، والتنمية هي عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وهذا يعنى أن الحكم الرشيد هو نمط معين من ممارسة الحكم والتنمية هي مجموعة آليات من آليات هذا الحكم، وهذا يعنى أن المواطنين يمارسون حقوقهم حتى يتمكنوا من المساهمة في تقدم

---

(١) نقلا عن وفاء معاوي، المصدر سابق، ص٤٥.

(٢) عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، متوفر على موقع (الحوار المتمدن)، العدد/١٨٠٤، ٢٠٠٧/١/٢٣، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86703

(٣) د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٧.

بلادهم في جميع النواحي من جهة وارتفاع معدلات الدخل الفردي لهم من جهة أخرى، وفي النتنيجة النهائية نجد أن الدولة والمؤسسات تستفيد من هذه العملية وتشعر الفرد المواطن بالرضا والإنتماء الصادق لبلده لأنه يعيش في مستوى يهيئ له مطالبه الأساسية.

المبحث الثاني
آليات الحكم الرشيد ومكوناته

يرمي الحكم الرشيد بشكل عام إلى إعمال الإنسجام والعدالة الإجتماعية بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات والحاجات الضرورية للإنسان توفر له مستوى من المعيشة الكريمة تتيح المجال للإبداع والتميز، وتوفير مستوى من الشرعية في المجتمع، وتحقيق مستوى من الكفاءة والتعاون لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة إجتماعية داعمة. [١]

ويمتلك الحكم الرشيد مجموعة من الآليات التي تعرف أحياناً بالخصائص، وفي نفس الوقت يحتوي على مجموعة من المكونات التي تواجه العديد من المعوقات، لذلك سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على هذه العناوين الرئيسية في موضوع الحكم الرشيد في ثلاثة مطلبين، المطلب الاول مخصص لآليات الحكم الرشيد ويتناول المطلب الثاني مكونات الحكم الرشيد والتحديات التي تواجه بناء الحكم الرشيد.

المطلب الأول
آليات الحكم الرشيد

تتنوع آليات الحكم الرشيد بين الآليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب بل تتجاوز ذلك إلى المؤسسات غير الرسمية من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال يعتمد(IB) البنك الدولي على مجموعة من آليات يمكن الإشارة إلى أبرزها مثل (التمثيل، والمشاركة، والمنافسة، والشفافية، والمساءلة والمحاسبة). أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيعتمد على مجموعة آليات أو معايير أخرى، مثل: (المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وحسن الإستجابة، والمساواة، والتوافق، والفعالية، والمحاسبة والرؤيا الاستراتيجية) ولأن الآليات أو المعايير المستخدمة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هي الأشمل والأكثر دقة في رأي الباحث لذلك نحاول التركيز عليها في الفروع الآتية:

الفرع الأول
المشاركة (Participation)

المشاركة تعني حق الإنسان بالتصويت وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النواب في المجالس المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات، والمشاركة تتطلب توفير القوانين التي

---

[١] عبد الرحمن موسى مهيدات، هيئة مكافحة الفساد-الأردن، متوفر على موقع (هيئة مكافحة الفساد) على الرابط:
http://www.jacc.gov.jo/Portals/0/news

تضمن حرية تشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب، والحرية في الإنتخابات والحرية في التعبير وضمان المشاركة الفعالة. [١] هذا من جانب ومن جانب آخر فالمشاركة يجب أن تتعدي كونها مجرد أداة لإستطلاع رأي المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة، ومع بقاء المتميزات الإجتماعية على ما هي عليه. علما أن المشاركة تجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على العلاقة غير المباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة. [٢]

وتعني المشاركة المساهمة بفاعلية في السلطة وهو ما يفترض أن ثمة مثلا كما إمتلاك فعليا لقسط من السلطة ومن ثم فان السلطة، تقبل التوزيع والإقتسام. ولا ينبغي فهم هذا التوزيع بوصفه مجرد تقسيم للعمل أو للمهام تحت قيادة ما –وهذا هو الشائع لتفسير المشاركة ولاسيما في الدول التي تدعي الديمقراطية ولكن بشكل صوري–بل إن القيادة نفسها والسلطة كذلك هو موضوع الإقتسام. [٣]

ومن صور المشاركة الفعالة مشاركة المواطنين في صياغة السياسات التنموية العامة عبر الإسهام في تطوير الخطة الوطنية للتنمية وذلك بتفاعلهم مع جميع الأطراف باستخدام الوسائل الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام وهذا يمكّن شرائح واسعة من الفئات المجتمعية ان تشارك في تحديد الإحتياجات ورسم الإستراتيجيات على المستوى وطني. [٤]

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها عبر الإنتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.[٥] وهذا يعنى أن المواطنين من خلال المشاركة يمارسون حقوقهم السياسية والمدنية، وفي تعزيز المشاركة الفردية والجماعية على صعيد القرارات والممارسة السياسية، مثلاً يتطلب تخفيض الفقر الدائم نمواً عادلاً ، لكن هذا يحتاج أن يمتلك الفقراء القوة السياسية في توجيه الأمور بشكل يكون لمصلحة هذا النمو وهذا من خلال المشاركة.[٦]

وهكذا يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابدّ أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادراً على اتخاذها ليؤثّر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين

---

[١] حسن كريم، مصدر سابق، ص١٠٣.

[٢] د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المسقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧.

[٣] على بنمخلوف، القانون والمشاركة السياسية، نشر الفنك، باريس، ٢٠٠٣، ص٢٩.

[٤] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، الدليل الارشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، رام الله، ٢٠١٠، ص١٥.

[٥] د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٧.

[٦] د. باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٠١.

تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الإعتراض وحق إجراء الإستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية. (١)

وتعد المشاركة جزءاً لا ينفصل من شبكة المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كلمساواة وسيادة الشعب ومناقشة القوانين والتنشئة، وتعد المشاركة السياسية المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية. ولا تكون المشاركة فقط لغاية المشاركة، بل هي نشاط من أجل التغيير أو إستمرار الفرد أو المؤسسة القائمة. (٢)

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن المشاركة هي حق المواطن في المساهمة في صياغة القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر والمشاركة في الرأي العام والتعبير عن الرأي في المجال العام فوجود المشاركة الفعالة في أي مجتمع يعني عدم وجود الديكتاتورية والبعد عن الافراد في القرارات والسياسات في المجتمع هو إشارة إلى المجتمع الواعي والحكم الديمقراطي في نفس الوقت.

وتؤثر المشاركة في الأفراد وفي السياسة العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تنمي المشاركة فيه شعوراً بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبه كلاً من الحاكم والمحكوم بالواجبات والحقوق. وعلى صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة المصلحة العامة للمواطنين، وبفضلها يصبح الحاكم أكثر إستجابة لمطالب المواطنين، وتوزع الناتج القومي وإراداته بشكل أكثر عدالة. (٣) ومن هنا يتضح لنا تأثير المشاركة في الحكم وهي إحدى الخصائص التي تميز الحكم الرشيد عن الحكم غير الرشيد.

الفرع الثاني

حكم القانون (Rule of Law)

يعد مبدأ حكم القانون من بين المبادئ القانونية والسياسية التي سادت في أنظمة سياسية قديمة، سواء كان ذلك في عهد الثورة الفرنسية أو قبلها أو في العهد الإسلامي وغيره، وهو أحد المبادئ التي تنص عليها كافة الدساتير الحديثة في البلدان الديمقراطية، وتعمل بموجبها الأنظمة السياسية الديمقراطية بفرض مبدأ الشرعية القانونية على الجميع، ومن ثم الدفع بتبوء مؤسسة الدولة مصاف دولة القانون ودولة المؤسسات. (٤) وهو آلية من آليات الحكم الرشيد.

---

(١) عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، متوفر على موقع (جامعة محمد خيضر)، على الرابط:
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

(٢) د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩.

(٣) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الرنغان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٤٦.

(٤) بوشعيب أوعبي، مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري، متوفر على موقع مجلة (التسامح)، سلطنة عمان، العدد/٢٤، خريف/ ٢٠٠٨، متوفر على الرابط: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=561

ومن الناحية الإصطلاحية يصطلح في الحقل القانوني على هذا المبدأ: أي مبدأ (حكم القانون) في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ويقابله في الفقه الإنجليزي (Rule of Law)، ويطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (The principle of Limited Government) أي مبدأ الحكومة المقيدة، وأحيانا يطلق عليه تعبير: (حكومة قانون لا حكومة أشخاص) (A Government of Law not of Men)، علماً أن المصطلح الشائع في بلدان شمال إفريقيا ومصر وفرنسا ومن يسير في فلك الفقه اللاتيني الفرنسي هو مصطلح: (مبدأ سيادة القانون) أو باللغة الفرنسية: (Preeminence du Droit).[١]

ويشير مفهوم سيادة القانون من قبل الأمم المتحدة، إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك إتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.[٢]

ومن حيث الواقع يستلزم مبدأ حكم القانون حماية حقوق الانسان العائدة إلى الأفراد والجماعات، ويستلزم فرض عقوبات متساوية عليهم وفق المعاير القانونية ومعاملة الجميع بالتساوي بحث يكونون خاضعين للقانون لا لمشيئة القوي، وعلى القانون أن يحمى الجماعات الضعيفة من إستغلال الجماعات الأخرى. [٣]

ولأن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى أمامها المواطنون وهي الدولة التي يسودها السلام الإجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم، وحكم القانون هو الأساس الذي تبنى عليه كل المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي والإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة. [٤]

وإذا أخذنا مبدأ حكم القانون كآلية من آليات الحكم الرشيد في النظام الديمقراطي يجب توفر بعض الخصائص، من أهمها:"

١. سيادة القانون: وتعني أن الجميع (الأفراد والحكومة) يخضعون للقانون أو بمعنى آخر يتم فرض القانون بشكل متساو على المواطنين والسلطة.

---

[١] بوشعيب أوعبي، مصدر سابق.

[٢] سيادة القانون، موقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط: http://www.un.org/ar/ruleoflaw

[٣] د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧.

[٤] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص١١١.

٢. مفهوم العدالة: ويعني المعاملة المتساوية بين الناس على أساس القانون.
٣. تقييد ممارسة السلطة.
٤. يجب أن يكون التشريع متجهاً نحو المستقبل لا نحو الماضي، أو بمعنى آخر نحو تاريخ شخص أو الحزب الواحد.
٥. إستقلالية القضاء، وتطبيق القانون على الجميع.
٦. يسن القانون من قبل ممثلي الشعب في السلطة التشريعية وتقييد السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية، وهذا يعني وجود سلطة رقابية قوية ممثلة للشعب.
٧. الفصل بين السلطات، ويعد من أهم المبادئ المعاصرة ومن أبرز مزياها صيانة الحريات ومنع الإستبداد والمساهمة في إنشاء وبناء دولة حكم القانون وفرض التعاون والتوازن بين السلطات." [١]

وبشكل عام فإن حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على جميع الأشخاص والمواطنين من دون إستثناء إنطلاقاً من حقوق الانسان، أي أن القانون هو الإطار الذي ينظم العلاقات بين الناس، وعلاقة الناس بالدولة، وينظم العلاقة بين المؤسسات، ويحترم فصل السلطات واستقلال القضاء، ويوفر العدالة والمساواة بين الموطنين، وتعد هذه السمات من أساسيات الحكم الرشيد.

الفرع الثالث

الشفافية (Transparency)

تمثل الشفافية إحدى آليات الحكم الرشيد، وتقوم على مبدأ بسيط هو "عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن." وبهذا فهي تعني:[٢]

- الوضوح في الوظيفة، والواجبات، والمصادر، وسير المعاملات، وسبل أداء المسؤول دوره.
- أن يكون جميع المعطيات والمعلومات في متناول الجميع وواضحا.
- وسيلة لإخضاع الموظفين العموميين للمساءلة ومحاربة الفساد.

ويقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات والمعرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم،

---

[١] مقال بعنوان (دولة حكم القانون) متوفر على موقع (فشودة) على الرابط:
http://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/

[٢] المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين- الخليل ،٢٠١١، ص١٤.

واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للإتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن وتوفر قدراً واسعاً من المعلومات. [١]

وتنص المعايير الدولية (ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية) على ضرورة توافر العناصر التسعة الاتية لتحقيق الشفافية:"

١. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها:

أ. المعلومات التي يجب توفيرها. ب. تحديد المواعيد التي يجب فيها نشرها. ج. المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.

٢. أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

٣. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية.

٤. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

٥. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم.

٦. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.

٧. يتم توفير نصوص الدراسات التي تمس حياة المواطنين وتقوم الدوائر الحكومية بإعدادها.

٨. تقوم الدوائر الحكومية بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور وذلك بشكل دوري وكلما دعت الحاجةالى ذلك.

٩. تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة." [٢]

يساهم الحكم الرشيد عبر تأمين المساءلة في تطبيق السياسات الإقتصادية المؤدية إلى النمو والتنمية، ومن جهة أخرى تسهم إدارة الحكم الرشيد في تسهيل إنشاء مشاريع تجارية جديدة وإدارية وتوسيع النشاطات الموجودة من خلال تخفيض كلف المعاملات. ويساعد الحكم الرشيد على تحديد أولويات الخدمات العامة المقدمة وذلك عبر المشاركة الشاملة لرجال الأعمال والعمال والمستهلكين، وفي المساءلة التي تضمن كفاءة نزاهة الجهاز الإداري القائم على توفير تلك الخدمات.[٣]

الفرع الرابع

حسن الاستجابة (Responsiveness)

تعني الإستجابة كإحدى معايير الحكم الرشيد قدرة السلطات الحاكمة على إستقراء وتوقع حاجات المواطنين وأولوياتهم في مختلف نواحي الحياة والعمل على تلبيتها طبقاً لخطط عمل وبرامج زمنية بما

---

(١) بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد/ ١٠، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٥.

(٢) بوزيد السائح، مصدر سابق، ص٥٥.

(٣) د. مفيد ذنون يونس، مصدر سابق.

يحقق مستويات مقبولة من رضاء المواطنين، وبما يحقق التوزيع العادل لعوائد التنمية. [١] وهي تعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية رغباتهم دون استثناء. [٢]

ويمكن تحقيق هذه الإستجابة من خلال بعض النقاط الآتية:"

١. رصد إحتياجات المواطنين ورغباتهم وأولوياتهم الحالية والتنبؤ بها في المستقبل.
٢. ترجمة تلك الإحتياجات والتوقعات إلى مشروعات وبرامج للمرافق والخدمات المجتمعية.
٣. وضع الخطط الطويلة الأجل والقصيرة الأجل طبقا لهذه المشروعات.
٤. تحديد الإعتمادات المالية لتمويل هذه الخطط والمشروعات بناء على الأولويات وفي ضوء الموارد المتاحة.
٥. تنفيذ المشروعات طبقا للخطط والموازنات المعتمدة لتلبية الاحتياجات المحلية لكل المناطق الجغرافية." [٣]

ولا يكون حسن الإستجابة بمعزل عن آليات أخرى كالشفافية والمساءلة والمشاركة، وإذا لم توجد الشفافية والمساءلة والمشاركة في الحكم أو حكومة فإن البديل هو الفساد والدكتاتورية وتكون لذلك اثار سيئة على كيفية إستجابة الحكومة لمطالب المواطنين.

الفرع الخامس

التوافق (Compatibility)

ويقابل مصطلح التوافقية في اللغة الإنجليزية (Consociation) الذي وضعه (يوهانس الثوسيوس) في كتابه (مختصر المنهج السياسي)، وإستخدام (Concordant) بمعنى الإتفاقية، أو (Contract Arian) بمعنى التعاقدية. [٤]

التوافق هو عملية تعبئة الموارد وتحديد فرص الأدوار أمام الأفراد والجماعات داخل النظام. [٥] والتوافق يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع. [٦]

---

[١] محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، متوفر على موقع (أهرام المسائي الرقمي) على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748

[٢] إسماعيل الشطي وآخرون، مصدر سابق، ص ١٠٤.

[٣] محمود أحمد الخطيب، مصدر سابق.

[٤] د. رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مجلة (زانكوى سليماني/B)، جامعة السليمانية، العدد/٣٠، ٢٠١٠، ص١٣٠.

[٥] د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى، معجم مصطلحات عصر العولمة سياسية إقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص١٦٢.

[٦] إسماعيل الشطي وآخرون، مصدر سابق، ص ١٠٤.

وتقوم التوافقية على فكرة جوهرية هي: "أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحيه على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الإستقرار السياسي. وتعرف (إنسكلوبيديا الحرية) الدولة التوافقية بأن "سكانها يكونون من أقليات عرقية وإثنيه ودينية ولغوية متنوعة وغير متناسقة، ولا يشكل كل واحد منها الأغلبية، وتحيط بها مجموعة من القيادات والزعامات ذات التأثير والتوجيه السياسي والإجتماعي على تابعيها، ولا تتبنى أعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفقاً لمبدأ الأغلبية، بل بالتمثيل التناسبي بين الأطراف، وكل جماعة من الأقليات لها حق النقض حيال الطرف المقابل." [١]

أن التوافقية لديها أربعة أركان رئيسية تقوم عليها وهي: الإئتلاف الواسع، والفيتو المتبادل، والنسبية، والإستقلال القطاعي. [٢] والتوافق لها أبعاد عديدة منها السياسية والإجتماعية والثقافية ومن ضمنها الدينية، وإذا وجد التوافق السياسي والثقافي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن القول بأن هذا المجتمع هو على الطريق الصحيح لتعزيز الحكم الرشيد.

الفرع السادس
المساواة (Equality)

تعد المساواة مبدءا من المبادئ الدستورية الأساسية في معظم الدساتير الوضعية وهي تعني أن الناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، لا فرق بين الناس على أساس اللون والطبقة ولا حاكم ولا محكوم. [٣] ونرمي إلى إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم. [٤]

فهي تعني قبل كل شئ المساواة بين المرأة والرجل، ومن ثم بين سائر المجموعات، فهي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضاً ضرورية لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية، ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الإجتماعي..الخ.[٥]

---

[١] د. رشيد عمارة، مصدر سابق، ص١٣١.

[٢] شمال أحمد إبراهيم، إشكالية الديمقراطية التوافقية في االعراق، رسالة ماجستر، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية،٢٠١١، ص٢٩.

[٣] د. نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١١، ص١٦١.

[٤] اسماعيل الشطي واخرون، (حسن كريم)، مصدر سابق، ص ١٠٤.

[5] United Nations Development Programme, Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, New York, 2013, P. 5.

وتعد المساواة المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، إذ إن المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة، وتسود فيه روح التمييز والتفريق يصل به الأمر في النهاية إلى الإنكار التام للحرية.[١] ولا يقصد بالمساواة بين الناس المعنى المطلق لأن المساواة في الحقوق والواجبات لا تعني أن كل المواطنين متساوون في كل شيء، بل يقوم القانون بتحديد الحقوق والواجبات والجميع متساوون أمام القانون، لإن الطبيعة قد فرقت بين الأفراد في القدرات والمواهب ويقصد بالمساواة على إطلاقها غياب كل معاملة تفضيلية بين الأطراف في علاقة قانونية معينة.[٢]

وينطبق مبدأ المساواة بطريقة عامة على جميع المجالات، وهذا يعني أن جميع الأشخاص وجميع المراكز يجب أن تعامل بطريقة مماثلة طبقا لنفس القواعد ولنفس النظام القانوني. ويشمل المساواة أمام القانون، ثم المساواة في ممارسة الحقوق السياسية، والمساواة في تولي الوظائف العامة، والخدمات العامة، وأخيراً المساواة أمام القضاء. [٣]

من هنا فإن مشكلة عدم المساواة هي من المشاكل المتفاقمة في كثير من المجتمعات وأن أزمة المساواة بين المرأة والرجل وعدم المساواة في الفرص والكفاءة هي إحدى الأزمات الكبيرة في المجتمعات والدول النامية، حتى أصبحت بمثابة هوية لتلك المجتمعات، لذلك فالمساواة هي إحدى خصائص الحكم الرشيد وآلية من آلياته.

الفرع السابع

الفعالية والكفاءة (Effectiveness and Efficiency)

إن الفعالية هي آلية أخرى من آليات الحكم الرشيد وتتضمن القدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر إدارات كفؤة وعقلانية وتحافظ على الموارد من الهدر. [٤] أو القدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية أو الفردية، وهي تتطلب مهارة وحساسية تجاه الأمور المحددة والملموسة التي تشغل بال الناس والإستجابة لها، والقدرة على توضيح هذه الهموم ووضع أهداف لمعالجتها وتنفيذ إستراتيجيات تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي تحقيق أفضل إستخدام للموارد. [٥]

---

[١] د. محمد حسن دخيل، الديمقراطية والحكم الصالح ودورهما في إستقرار الأنظمة والمجتمعات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كوفة، المجلد/١، العدد/٩، ٢٠١١، ص٤٨.

[٢] ميثم حسين الشافعي، مبدأ المساواة كضمان للحقوق والحريات العامة، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، المجلد/ ٢، العدد/ ٣، ٢٠١٢، ص٣١٧-٣٥٤.

[٣] د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٥٢-٣٥٣.

[٤] عبد الكريم سعد محجوب، النظام السياسي الأمثل: بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ٢٠، ٢٠١٢، ص٣٣٥-٣٤٦.

[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧، ص١٠.

وتشير الكفاءة إلى العلاقة بين الموارد والنتائج، وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من المواد الخام والأموال والناس اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود، وتعني الكفاءة تحقيق أعلى منفعة من خلال إستخدام الموارد المخطط لها، لذلك فان الفعالية والكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، وترتبط الفعالية بـ(المخرجات)، وترتبط الكفاءة بـ(المدخلات) أي: أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم إستعمالها أقل، قياساً بالنتائج المتحققة. (١)

لذلك فان الفعالية تتحقق عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف محددة وإستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما تكون هناك فعالية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون أهداف واضحة. (٢)

وهذا يعني أن الموارد المادية والبشرية ليست لها أهمية بالغة في غياب الفاعلية، وهذا واضح في حياة الدول النامية فمثلاً نجد أن أوضاع العراق مع وجود الإحتياطات الهائلة من النفط والمعادن والأيدي العاملة فيه سيئة وذلك بسبب عدم وجود الفاعلية في استخدام تلك الموارد، كما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث.

الفرع الثامن

المحاسبة والمساءلة (Accountability)

يقصد بهذه الآلية أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. (٣)

ويتناول البرنامج الإنمائي مساءلة الفساد باعتبارها مشكلة تتعلق بتدبير حكومي، فالحد من الفساد أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الإجتماعية المستدامة والمتمحورة حول الناس، ويؤكد تركيز البرنامج الإنمائي على التغيير النسقي الطويل الأمد وعلى الأبعاد البشرية للتنمية فعالية المزايا الفريدة الملازمة للتدابير التي تتوخى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة

---

(١) رسالة التميز: الكفاءة والفاعلية، برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، متاح على الرابط:
http://skgep.gov.ae/CWS_search.aspx?search=%2

(٢) أحمد سيد كردي، الفرق بين الكفاءة والفاعلية، متاح على الرابط:
http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html

(٣) مجموعة من المؤلفين، سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، مصدر سابق، ص٢٠.

الحكومية، فقوة البرنامج الإنمائي تكمن في حياده في العمل الرامي إلى تحسين قدرة إدارة الحكم وفي إستراتيجيته الشاملة لمعالجة إدارة الحكم. (١)

وتعرف (الأمم المتحدة) المساءلة بأنها: الإلتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد الآتية:"

١. توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
٢. التفاعل المباشر مع الإنتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
٣. قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
٤. وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من إلتزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.
٥. وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل." (٢)

وبشكل مختصر تعني (الحساب عن أعمال معينة) أو (المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب). (٣) والغرض من المساءلة هو الحد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية. وفي الذهنية الغربية التي طورت هذه المفاهيم يعني الفساد تتبع صور مخالفة القانون واللوائح ومعايير السلوك المعلنة محل الإتفاق العام. (٤)

وللمحاسبة صور شتى، ولكن يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي:(٥)

١. المساءلة الذاتية (الفردية): وتتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، الامر الذي يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقلها كلفة.

٢. المساءلة المجتمعية: حين تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية التعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

٣. المساءلة الداخلية: وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨، ص١٥-١٦.

(٢) نقلا عن: بوزيد السائح، المصدر سابق، ص ٥٨.

(٣) د. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، بغداد، العدد/ ١٨، ٢٠١٢، ص٩٥.

(٤) سامح فوزي، الحكومة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد/١٠، ٢٠٠٥، ص٧.

(٥) بوزيد السائح، المصدر سابق، ص ٥٩.

وهذه المراحل الثلاث تتفاعل فيما بينها وتكمل بعضها البعض وتساهم في تحقيق الهدف من المساءلة. ويمكن تصنيف هذه المحاور بشكل آخر بالتركيز على بعد آخر وهو: المساءلة التنفيذية من قبل الجهاز التنفيذي والمساءلة البرلمانية من خلال مراقبات البرلمان للمؤسسات والمساءلة القضائية من خلال الجهاز القضائي. [١]

وأي مجتمع أو نظام سياسي يعمل على تطبيق المساءلة يستطيع ضمان التقدم نحو تحقيق العدالة والتقدم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكثيرًا ما يرد مصطلح الحكم الرشيد مرتبطًا بمبدأي الشفافية والمساءلة اللذين يشكلان دعامتين من دعائم التنمية البشرية، ففي ظل انتفاء المساءلة والشفافية سيسود الفساد والبيروقراطية غير الصالحة المتلازمين مع الإستبداد وغياب الحريات، وينبني الحكم الرشيد على تهيئة المجال لمراقبة كل التفاصيل ضمن مؤسسات الحكم والدولة، وضمن الهيئات والمؤسسات الإقتصادية، وفي ظل الحكم الرشيد تنتفي الهيمنة الفئوية والتحكم من وراء الستار عبر الحكومات الخفية التي يديرها سياسيون أو تجار أو أصحاب احتكارات كبرى، يديرون شبكات فساد تنخر جسم الدولة، فتستحيل إقتصاداتها إلى مزارع يذهب ريعها الى جيوب المتنفذين.[٢]

الفرع التاسع

الرؤية الإستراتيجية (Strategic vision)

حسب مفهوم الحكم الرشيد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول. [٣]

ويشير مصطلح الرؤية الإستراتيجية الى التصورات الفكرية لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الإمكانيات والظروف الحالية إلاّ أن من الممكن بلوغها على المدى الطويل، وهو بلوغ يقتضي وضوح الرؤية الإستراتيجية كونها الأساس النظري الذي تبنى عليه الخطط الاستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، وتعتمد الرؤية الإستراتيجية على مبدأ التقسيم الزمني للأهداف وتوزيعها على مراحل زمنية تتسم بالمرونة التي تعطي الرؤى الإستراتيجية قدرة التكيف مع المتغيرات

---

[١] د. عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص ٩٦-٩٨.

[٢] جريدة عنب بلدي، الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة، جريدة تصدر من داريا، سوريا، العدد/ ٤٥، ٢٠١٢/١٢/٣٠.

[٣] مجموعة من المؤلفين، سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، المصدر سابق، ص٢١.

غير المنتظرة والمفاجآت وأيضاً قصور التخطيط الإستراتيجي، وهي عوامل تؤدي الى تأجيل تطبيق الرؤية الاستراتيجية أو تنفيذها دون أن تلغيها. [١]

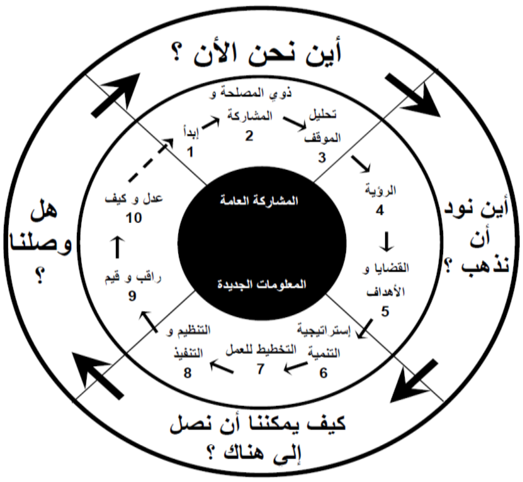
والتخطيط الإستراتيجى هو عملية إتخاذ قرارات منظمة تسلط الأضواء على القضايا المهمة وكيفية حلها وتوفر عملية تخطيط الإطار العام للعمل: أسلوب لتحديد الأولويات وإتخاذ خيارات حكيمة مع تحديد الموارد (المال، الوقت، المهارات) وذلك بقصد تحقيق أهداف متفق عليها. ويمكن وضع عملية التخطيط للتنمية الإقتصادية المحلية وذلك من خلال سلسلة من أربعة أسئلة أساسية:"

١. أين نحن الآن؟
٢. أين نريد أن نذهب؟
٣. كيف يمكننا الوصول إلى وجهتنا؟
٤. كيف نعرف أننا وصلنا إلى ما نرد أن نصل إليه؟"[٢]

ويندرج تحت إجابة أي سؤال من هذه الأسئلة عدد من الخطوات التي تأخذك عبر عملية التخطيط الاستراتيجي. وهذه الطريقة نصورها في عشر خطوات للتميز في التخطيط.

الشكل رقم (١)

عشر خطوات للتخطيط المميز



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تعزيز التطور الإقتصادي المحلى من خلال التخطيط الاستراتيجي، مصدر سابق، ص ٢٠.

---

[١] المركز العربي للدراسات المستقبلية، الرؤية الاستراتيجية، بحث متوفر على موقع (مستقبليات) على الرابط:
http://www.mostakbaliat.com/?p=16701

[٢] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز التطوير الاقتصادي المحلى، مصدر سابق، ص ١٨-١٩.

وتبدو هذه العملية كسلسلة من الخطوات الواضحة الواجب إتباعها تباعاً، فإن الكثير من هذه الخطوات تحتاج للمراجعة كلما ظهرت معلومات جديدة، ومن ثم فإن الخيارات الإستراتيجية جرى لها بعض التنقيح والكثير من الأفراد الجدد والأفكار والتصورات ت نبدأ الدخول في العملية. ومع ذلك فمن المهم أن نستكمل العملية في الوقت المناسب على مستوى عالية إذا كان هذه ضروريا ونتجنب بذلك الوقوف عند إحدى الخطوات (بسبب الشك، أو قلة المعلومات والبيانات) وبعد ذلك تتضح لدينا الرؤية واضحة ويمكن صياغة الأهداف والتعرف المبدئي على الخيارات وبعد خطوة التخطيط للعمل هل هو عمل واحد أو أكثر من عمل، يبدا التنظيم والتنفيذ ومراجعة وتقييم مستمر في كل خطوة من خطوات التخطيط بصفة عامة، والخطوة الأخيرة لإدماج التغييرات وبهذا تدور الخطوات، وهذا ينطبق أيضاً على عملية التخطيط الاستراتيجي.(١)

وينبغي على ممثلي الدولة من اجل خدمة الجيل الحاضر وتأمين المستقبل، أن تكون لديهم رؤية ومنظور طويل الأجل بشأن ما هو مطلوب لتحقيق التنمية، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف والمعتقدات التاريخية والإجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والإقتصادية، والجغرافية. (٢)

المطلب الثاني
مكونات الحكم الرشيد وتحدياته

إن مكونات الحكم والحكم الرشيد هي شيء واحد ولكن الربط بين هذه المكونات تحدد لنا في النهاية أن هذا الحكم هو الحكم الرشيد أو الحكم الفاشل أو الفاسد لذلك سنحاول في هذا المطلب أن نتحدث عن مكونات الحكم الرشيد في الفرع الأول والتحديات أمام الحكم الرشيد في الفرع الثاني.

الفرع الأول
مكونات الحكم الرشيد

يتوقف بناء الحكم الرشيد على الترابط المتفاعل بين ثلاثية (المواطن، والمجتمع المدني، والسلطة الدستورية المدنية) وهذا التجسير المتفاعل والحكم الرشيد يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية، والشرعية الديمقراطية تستند إلى عنصرين هما: عنصر (الرضا والقبول) بالإنتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما: مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز التطوير الاقتصادي المحلى من خلال التخطيط الاستراتيجي، مصدر سابق، ص ٢٠.

(2) Surinder Singh Parihar, Good Governance, Sustainable Development & Maximum Social Advantage, International Journal of Economics and Research ,Vol. 3, Issue 5, 2012, P. 17.

ممارستها، أما بصدد اللاعبين الأساسيين في فريق بناة الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية فأنهم يتمثلون بـ: الفرد المتحول إلى المواطن، والجماعات المتحولة إلى مؤسسات المجتمع المدني، والسلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية مدنية.[١]

لو أريد بناء الحكم الرشيد في أي مجتمع فلابد من وجود مجموعة من المكونات الرئيسية، ويمكن تلخيص أهمهما فيما يأتي:

١. **دولة دستورية مدنية:** تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الرشيد، وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد السياسات العامة في البلاد ووضعها، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل، وحماية المرأة وحقوقها، وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.[٢]

وهذا يعني أن الدولة هي أم المؤسسات وهي صاحبة السلطة العليا ولديها الوسائل القانونية والسياسية والقوة التي يمكن إستخدامها سلباً أو إيجاباً، وإذا استخدمت هذه السلطة والوسائل بشكل إيجابي وفق المعايير القانونية فهذا يعني أن هذه الدولة تتجه نحو الحكم الرشيد.

٢. **القطاع الخاص:** يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف والاستثمارات. فالدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية، لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال فالتنمية البشرية المستدامة تتوقف على خلق فرص للعمل من شأنها تحسين مستويات المعيشة، ومن هذا المنطلق أدرك العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل وللتخفيف من البطالة، فالعولمة الإقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية وعلى هذا الأساس إتخذ العديد من الدول إستراتيجيات إقتصادية تتعلق بخصخصة المؤسسات العامة وفتح المجال لشركات القطاع الخاص في العديد من الميادين، أو أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الإقتصادية [٣]

فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الإقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات الآتية:"

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

---

[١] د.عامر حسن فياض، مصدر سابق.

[٢] د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٥.

[٣] الطيب بلوصيف، مصدر سابق.

- إيجاد سوق تنافسية.
- التأكيد على حصول المعوزين على القروض.
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل.
- جلب الاستثمارات واستقطابها والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.
- تقوية دولة القانون.
- تقديم الحوافز.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية." [١]

٣. **المجتمع المدني:** أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازماً للدولة الحديثة حيث انه لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، بل أصبح الحديث عن علاقات غير مباشرة تقيمها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني. إن ضمان ديمومة هذه المؤسسات وفعاليتها يكمن في القدرة على إستمرار استقلاليتها وعلى تنوع مصادر تمويلها، وعلى تطوير قدراتها، وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية، الرعائية إلى منظمات التنمية وتساهم في الحكم الرشيد. [٢]

وان المجتمع المدني تشير إلى مكانة المؤسسة الإنسانية غير المقهورة، وتشير أيضا إلى مجموعة من الشبكات ذات العلاقة المتداخلة. [٣]

ويعد المجتمع المدني بمثابة جماعة ضغط على الدولة والقطاع الخاص، وهذا يعني أن المجتمع المدني هو الحلقة الوسيطة بين الدولة والمواطنين أو بين المواطنين والقطاع الخاص والدولة.

الشكل رقم (٢)

يوضح علاقة الحكم الرشيد بالدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص



مصدر: من إعداد الباحث

---

(١) الطيب بلوصيف، مصدر سابق.

(٢) وفاء معاوي، مصدر سابق، ص٣١.

(٣) د. طالب مهدي وضياء الجصاني، الديمقراطية في المجتمع العراقي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، ديوانية، ٢٠١٤، ص٤٦.

وهذا الشكل، (*) يوضح أنه نتيجة للعلاقة التكاملية بين الأجهزة الرسمية للدولة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وتبني آليات الحكم الرشيد في المستويات الثلاثة من جهة أخرى يتكون بذلك الحكم الرشيد.

الفرع الثاني

تحديات بناء الحكم الرشيد

أشرنا فيما سبق أنه لا يمكن الحديث الجاد عن الحكم الرشيد بدون الديمقراطية وأوضحنا العلاقة القوية بين الديمقراطية والحكم الرشيد وأشرنا إلى أن الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة. ولكن هذا التحول لا يتم من غير مواجهة العواقب والتحديات وبشكل عام فإن كل التحديات التي تواجه الديمقراطية والتنمية هي تحديات أمام الحكم الرشيد.

ويحدد (تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة) الصادر عام (٢٠٠٤)، تحت عنوان (نحو الحريّة في الوطن العربي)، عدداً من التحديات الأساسيّة التي تعترض سبيل الحُكم الرشيد في المنطقة. وشملت أهم تلك التحديات: أنظمة الإدارة العامة التي لا تلبي بشكلٍ كامل حاجات المواطنين، وقصور وسائل المساءلة المؤسسية، وإعاقة فرص مشاركة المواطنين في عمليّات إتخاذ القرارات التي تؤثّر في حياتهم، وفي بعض الأحيان عدم تمتع المواطنين بالحقوق الأساسيّة مثل حقوق المواطنة والمساواة بين الجنسين. وإذا ما أضفنا إلى هذا كله الظروف الإقليمية والدولية التي غالباً ما تعوق جهود الإصلاح، نرى أنّ التحديات أمام الحُكم الرشيد هي تحديات عظيمة حقاً. (١) وسنحاول هنا الإشارة إلى بعض تلك التحديات، ومن أهمها:

أولاً: تحدي بناء الشرعية وإجراء الإنتخابات:

يقوم الحكم الرشيد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي، أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة. (٢) ولا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد دون الإستقرار السياسي والسلم المجتمعي والأهلي، ووجود المؤسسات والتداول السلمي للسلطة والإقرار بالتعددية وإنتخابات عامة دورية ونزيهة. (٣)

(*) شكل رقم (٢)

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول العربية، الحكم الديمقراطي، متوفر على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي للدول العربية، وعلى الرابط: http://archive.arabstates.undp.org

(٢) د. عربي محمد، مصدر سابق، ص٣٧٤.

(٣) مجدي حلمي، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد، متوفر على الرابط: http://www.womenpress.net/articles.php?id=218

وفي غياب الشرعية التي تستند إلى إرادة الأغلبية، لجأ معظم الأنظمة غير الديمقراطية (ومنها العربية) إلى الإستناد إلى شرعيات تقليدية (دينية/ قبلية) أو ثورية (قومية/ تحريرية) أو أبوية تدعي الوصاية على الجميع بحكمة "رب العائلة"، وهذه جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة، وفي بعض الأوقات ركزت في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز في مجالات محددة، مثل الإقتصاد أو السلام أو الإستقرار أو الرخاء أو المحافظة على القيم والتقاليد. وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية في بعض الأحيان إنجازاً يكرس الشرعية. وتعضد بعض الأنظمة الآن شرعيتها بإعتماد صيغة مبسطة وفعالة لتبرير إستمرارها، وهي كون هذا النظام بعينه أهون الشرين، وخط الدفاع الأخير ضد ما هو أسوأ، أي الفوضى وانهيار الدولة، وهو ما أسماه البعض "شرعية الإبتزاز". (١)

وكل هذه المبررات ليست بمثابة الشرعية الحقيقية، لأن الشرعية الحقيقية تأتي من خلال الإنتخابات النزيهة والتنافسية. ويقصد بالإنتخابات التنافسية إنتخابات تؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام الناخبين لاختيار حقيقي وحر، واختيار بين برامج متعددة وأحزاب متعددة ومرشحين متعددين وهذا يعد دليلاً على قبول فكرة التعدد داخل المجتمع. أما الانتخابات غير التنافسية، فهي على النقيض، تتم من أجل الحصول على تصديق الناخبين أو إذعانهم لمشرح أو قائمة واحدة وهي تقام في كثير من الدول (ما كان يعرف بالعالم الثالث) التي تسمى مجتمعاتها بـ "المجتمع الجماعي". (٢)

والنتيجة هي أن هذا المجتمع وهو مجتمع الفكر الواحد للمجتمع والحياة السياسية، والحزب الواحد، والرأى الواحد، الذي لا يتيح الفرصة لحرية الرأي أو حرية الإجتماع أو الصحافة، وإن جرت الإنتخابات فهي تكون غير قائمة على التنافس، وبذلك تستمر أزمة الشرعية للنظام السياسي.

ثانياً: تحدي عدم الإستقرار السياسي:

ويختلف مفهوم عدم الإستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين المختصين في الأبحاث والدراسات المجتمعية ومنها الدراسات السياسية، ذلك لأنه يكاد ألا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، لكون مفهومها مفهوماً نسبياً، وتزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة. فالبعض يرى أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الإستقرار السياسي، لكن البعض الآخر يرى أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغييرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم الإستقرار باعتبارها شيئا من التعبير عن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغييرا في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعة الوطنية، عمَان، ٢٠٠٥، ص١٥.

(٢) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤٥.

النظام من شكل الى آخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الإنهيار، رغم أنه يتداعى بشكل بطيء ، مثل الدول العربية، ومن أهم التعريفات التي قدمها الباحثون لتعريف عدم الإستقرار السياسي هو مفهوم قدمه (د. حمدي عبد الرحمن حسن)،[*] حيث يرى فيه أن عدم الإستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه إستخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى". [١]

هذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الإستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم الإستقرار السياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل بعض مؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع. [٢]

ثالثاً: تحدي مشاركة المواطنين في الحياة العامة:

وهي تسفر عن ظاهرة شخصنة السلطة أو أزمة التمثيل السياسي والمشاركة السياسية، هذه الأزمة التي تتميز بالإحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون العامة، وفقدان حق التصويت لمضمونه كتعبير عن المشاركة المباشرة، وتبقي المشاركة تابعة ومبرمجة وفقاً لما تريده السلطة، وعديمة الأثر، حتى مع وجود التنظيمات السياسية المتعددة، لذا باتت مشاركة موسمية ترتبط بالمواعيد الإنتخابية. وتعود أصل هذه المشكلات إلى أن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في بعض الدول نشأت في جو غير شفاف وأيضا نتيجة لولادة غير شرعية، وأن أغلبها عبارة عن مجموعة من العصب

---

[*] حمدي عبد الرحمن: حاصل على درجة الدكتوراه (عام ١٩٩٠) في العلوم السياسية من جامعتي القاهرة وميريلاند الأمريكية، يعمل أستاذاً بمعهد دراسات العالم الإسلامي في جامعة زايد (دبي) منذ عام ٢٠٠٢. وهو أيضاً أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة. وقد أسس وأدار برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢. حائز على جائزة الدولة التشجيعية لعام ١٩٩٩ عن كتابه قضايا في النظم السياسية الأفريقية. وقد شغل منصب نائب رئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية لفترتين متتاليتين (٢٠٠١-٢٠٠٥)، كما يشغل أيضاً مستشار الشبكة السويدية لدراسات السلام والصراع منذ عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم.(الجماعة العربية للديمقراطية على الرابط التالي:
(http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/researchers/researcher/id/45)

[١] نقلاً عن: عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد/٢١٩١، في: (٢٠٠٨/٢/١٤)، ومتوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

[٢] المصدر نفسه.

والجماعات تعوّد أن يكون نشاطها السياسي مرتبطاً بالسلطة. وهذا يعني أنها لا تمثل الشعب بفعل غياب المشاركة السياسية الفعلية والفاعلة، وأزمة الثقة التي تولدت عن عدم شرعية العملية السياسية. ولا يتردد الكثير من الملاحظين بالقول: "إن منظمات المجتمع المدني قد ساهمت في تسهيل سبل الفساد، من خلال دورها في دعم سياسات الإصلاح الإقتصادي، وزيادة تعقيد الأزمة الإقتصادية". [١]

والخوف من السياسة والسلطة، ومن تبعاتها، خلق أزمة المشاركة، وهو أمر ناتج عن واقعة محددة، تعرض بمقتضاها المواطن للضرر كالسجن أو الغرامة أو-القتل-لأسباب سياسية. وأيضاً تولد عندها الإحساس بعدم الجدوى وبعبثية المشاركة السياسية، وهذا الإحساس يتولد في حالة عدم نزاهة الإنتخابات، فالمواطنون ينظرون إلى الإنتخابات كأنها لعبة لإضفاء الشرعية على الوضع القائم، وأن نتائج صناديق ليست هي النتائج المعلن عنها رسمياً، كل ذلك يدفع المواطن إلى أن يبتعد عن المشاركة على الرغم من معرفته بأن له حق المشاركة. [٢]

رابعاً: تحدي بناء إدارة عامة فعالة:

إن تأثير التحديات الإدارية، ليس أقل دوراً من التحديات الاخرى في قيام الحكم الرشيد، فالفشل في تسيير الإدارة العامة في البلد، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري هو من أهم التحديات الإدارية.

ويقصد بالإدارة العامة (Public Administration) جميع العمليات أو النشاطات الحكومية التي نرمي إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة. فهي موضوع متخصص ضمن مجال أوسع وأكثر شمولاً وهو (الإدارة)، والإدارة هي تنفيذ الأعمال باستخدام الجهود البشرية والوسائل المادية إستخداماً يعتمد التخطيط والتنظيم والتوجيه، وفق منظومة موحدة تستخدم الرقابة والتغذية الراجعة في تصحيح مساراتها، وترمي إلى تحقيق الأهداف بكفاية وفعالية عاليتين. وتستفيد في ذلك من العلوم النظرية والتطبيقية، وحين تتعلق هذه الأعمال بتنفيذ السياسة العامة للدولة تسمى الإدارة (إدارة عامة). فالإدارة العامة تشمل كل هيئة عامة، مركزية أو محلية أوكلت إليها السلطة السياسية وظيفة تلبية الحاجات العامة، على اختلاف صورها، وزودتها بالوسائل اللازمة لذلك، وتشمل أيضاً أسلوب عمل هذه الهيئات وطابع علاقاتها فيما بينها وعلاقاتها بالأفراد. [٣]

وإذا فشلت أجهزة الدولة في مجال الإدارة العامة وفي تنفيذ السياسة العامة، يعني فذلك بكل بساطة فشلها في تأسس الحكم الرشيد، وذلك لأن قيام الحكم الرشيد بحاجة إلى تنفيذ سياسات الدولة بطريقة أحسن وبسرعة وبكلفة قليلة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ بوجود إدارة عامة ناجحة في الواقع.

---

[١] محمد حليم ليام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١، ص ٢٧-٢٨.

[٢] د. إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ١٩٩٨، ص ٢٤٥-٢٤٦.

[٣] د. أسامة خيري، الإدارة العامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٣، ص٧٣.

خامساً: تحدي الفساد:

يعد الفساد من أكبر المعوقات أمام الحكم الرشيد، ولكن ما هو الفساد؟ يعرف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة العامة (Public Power) أو المنصب أو السلطة (Authority) للمنفعة الخاصة – سواء عن طريق الرشوة، أو الإبتزاز، أو إستغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس. ومع أن الفساد كثيراً ما يعد جريرة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص. بل إن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال للمال أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة إستعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل مال أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب إمتيازات شخصية خاصة. [١]

وللفساد صور وأبعاد وانماط عديدة، فهناك الفساد السياسي والإقتصادي والإداري والمؤسسي والثقافي والإجتماعي، ويمكن الإشارة إلى كل منها باختصار:

١. الفساد الإداري:

تعددت وجهات النظر حول تحديد مفهوم الفساد الإداري، إلاّ أن التشخيص الأفضل لمفهوم الفساد الإداري يصب في تحديده في إتجاهين شائعين: الأول الإتجاه الأخلاقي، حيث يعد الفساد بأنه سلوك منحرف عن القيم الأخلاقية والدينية، ويستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق وهذا نابع من القيم الأخلاقية للفرد نفسه. أما الإتجاه الثاني فهو الإتجاه الوظيفي الذي يعد الفساد ممارسة غير أمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري، ويأخذ ثلاثة أشكال:

أ. التسهيلات التي يمنحها بعض العاملين إلى المواطنين المتعاملين مع المنظمة لتقليص الجهد والوقت والكلفة عليهم على حساب حقوق الآخرين بالخدمة نفسها.

ب. منح الإمتيازات لبعض المواطنين وحرمان بعض آخر دون الإستناد إلى أسس وقواعد موضوعية وقانونية.

ت. المخالفات القانونية التي يقوم بها الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه من أجل الحصول على مكاسب شخصية بعيداً عن تحقيق المصلحة العامة. [٢]

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٩.

[٢] د. أحمد هاشم الصقال، ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع، مكتب المفتش العام في وزارة التجارة العراقية، متوفر على موقع (هيئة النزاهة) العراقية، على الرابط:
http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1028%5Cp2.pdf

وعلى الرغم من الإختلافات في أشكال الفساد الإداري نرى أنها واحدة في الجوهر فهدف جميع التصنيفات واحد وهو الممارسات غير الشرعية التي يرتكبها الموظف لتؤدي في النهاية إلى إنحراف المنظمة عن المسار الصحيح التي وجدت من أجله، وحصول فئة معينة على منافع على حساب فئات أخرى من غير وجه حق ودون الإستناد إلى قواعد موضوعية.

٢. الفساد الإقتصادي:

يعد الفساد الإقتصادي تحدي من التحديات الإقتصادية أمام الحكم الرشيد، وهذا ينجم عن تركيز السلطة الإقتصادية في كيانات إحتكارية تعمل على المستوى العام أو الخاص، وامتلاكها هامشاً تقديرياً واسعاً في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة والمساءلة عليها. (١)

وترتفع مستويات الفساد الإقتصادي حيثما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا تُستعمل، ويُوفر تحكم الحكومة في الموارد الإقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصاً وفيرة للمشروعية، ويتفشى الفساد بدرجة يصبح معها أمراً مقبولاً ومسموحاً به. (٢)

٣. الفساد السياسي:

يعد الفساد السياسي أحد أعراض الحكم السيء وأبرز التحديات أمام الحكم الرشيد، ويحول النظام السياسي إلى شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ للأقرباء والحاشية والزبائن، وهو ما يفسر رفض منهج التداول السلمي على السلطة، وشرعيته وعدم الإلتزام بالعدالة والمحاسبة حيث يسود منطق الإقصاء والتمييز في معاملات الحكومة مع مواطنيها، ويعد الفساد السياسي مؤشراً دالاً على غياب الشفافية والنزاهة والعدالة، فهو سبب ضعف الدولة، ومصدر الأزمات المركبة التي يتخبط فيها. (٣)

وأصبحت هذه التحديات السياسية وغيرها، عائقا أمام قيام الحكم الرشيد، ودفع إزدياد هذه التحديات السياسية بدورها إلى الزيادة في التحديات الأخرى، حتى وصلت الظروف إلى مستوى، بات من المستحيل إنتظار قيام الحكم الرشيد في ظلها. ونتجت عنها حالة من اليأس واللامبالاة لدى المواطن الذي يخاف من المشاركة أو لا يؤمن بجدواها.

٤. تحدي آثار الفساد:

من هنا نجد أن لظاهرة **الفساد آثاراً** متعددة، ومن أهم تلك الاثار:"

١. اضعاف النمو الإقتصادي للبلاد.

---

(١) د. سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦١-٦٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، مصدر سابق، ص١٠.

(٣) محمد حليم ليام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مصدر سابق، ص ٣٨-٣٩.

٢. خفض مستويات الإستثمار، فهروب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي وحتى من ثقة المستثمر الوطني بالعمل في البلد.
٣. تشوه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.
٤. ارتفاع حجم التهرّب الضريبي، الذي يسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.
٥. ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات)، نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض البلدان التي تعاني من الفساد ما بين (٢٠% إلى ٥٠%)فوق التكلفة الأصلية.
٦. السبب في تصاعد حالات العنف والإنقسامات في المجتمع وفي إضعاف الإستقرار السياسي.
٧. ان التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلاد يسهم في شيوع حالات الفقر والمجاعات وتردي الأحوال المعيشية والإجتماعية.
٨. تقليل من المنافسة والكفاءة.
٩. أضعاف مبدأ سيادة القانون.
١٠. اعاقة عمليات بناء الديموقراطية وإجراء الإصلاحات.
١١. الاسهام في ارتفاع معدل الجريمة." [١]

بناء على ماسبق يمكن أن نخلص إلى أن التحديات السياسية والإدارية والإقتصادية تعد مانعاً وعائقاً كبيراً أمام تطبيق الحكم الرشيد في الدولة لكن حجم هذه التحديات يختلف بتغير المجتمعات وكيفية النظام السياسي والثقافي والإقتصادي.

---

[١] لهيب توما ميخا، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ١٦، ٢٠٠٨، ص١٢٩-١٣٠.

الفصل الثاني
من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

إن التنوع الثقافي أو بمعنى آخر الإختلاف الثقافي هو حقيقة واقعية في كل أنحاء العالم وتعرفها كل المجتمعات وهذا بسبب الإختلاف بين البشر في الهويات والمصالح، والتنوع الثقافي بحد ذاته ليس مشكلة، لكن المشكلة هي في طريقة التعامل مع هذا التنوع، والتنوع هو بمثابة القوة والتنمية للمجتمع وبالعكس يمكن أن يكون بمثابة الخراب والضعف في مجتمع آخر حينما لا يكون مقبولاً فيما بينهم، وهذا يعني أن التنوع قد يكون إيجابياً أو سلبياً بحسب كيفية إدارتها، والتنوع هو الأصل واللون الواحد هو الإستثناء، والتنوع موجود في جميع ألاشياء على كوكب الأرض، فالتنوع موجود في الأجناس البشرية وفي الأنماط الثقافية والإجتماعية وفي الأفكار والأقوال والهويات والمصالح.

إن التنوع الثقافي يجسد شكل المجتمع أو هو الواقع الحقيقي للمجتمع، لكن الإقرار بالتعددية الثقافية هي الوسيلة التى تنظم العلاقات بين التنوعات الثقافية، وتعبر عن حالة قبول الآخرين والتعايش والتسامح معهم.

إن هدفنا في هذا الفصل هو توضيح أن التنوع الثقافي يمكن تحوله الى التعددية الثقافية ولذلك يحدد المبحث الأول التنوع الثقافي واشكاله والمبحث الثاني مفهوم التعددية الثقافية وهذا لان هناك في الفصل الثالث نموذجان من الدولة أولها العراق الذي فيه التنوع الثقافي وليس فيه التحول للتعددية الثقافية والنموذج الثاني هو كندا التي فيها التعددية الثقافية، وحتى تتضح لنا التعددية الثقافية في كندا، ففي الفصل الثالث في المطلب ألاخير من المبحث الثاني من هذا الفصل نتناول أفكار المفكر الكندي حول التعددية والتعامل مع التنوع الثافي.

وهذا يعني أن الفصل الثاني هو شرح التنوع الثقافي والتعددية الثقافية وحتى من خلال الفصل الثالث نجد هذه الحقيقة وهي ان التنوع الثافي يتحول الى التعددية الثقافية من خلال آليات الحكم الرشيد ونريد تحول الدولة التي فيها التنوع الثقافي الى التعددية الثقافية وهو أيضا يخدم تسهيل التطبيق وفي نفس الوقت نتيجة تطبيق اليات الحكم الرشيد.

المبحث الأول
التنوع الثقافي وأشكاله

التنوع الثقافي ليس ظاهرة جديدة، فالتنوع كان موجوداً منذ القدم في الحياة الإنسانية، ونتيجة للتوسع والإنقسامات التي شهدتها البشرية نجد العالم الآن يتألف من المجتمعات والثقافات المتنوعة والمختلفة، فالثقافة تتخذ أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتزايد تنوع هذه المجتمعات يوماً بعد يوم، الامر الذي يستدعي التفاعل المنسجم والرغبة في العيش المشترك بين الأفراد والمجموعات ذات الهويات الثقافية المتعددة والمتنوعة، لذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول مخصص لمفهوم التنوع الثقافي والمطلب الثاني يتناول أشكال التنوع الثقافي.

المطلب الأول
مفهوم التنوع الثقافي

مصطلح التنوع الثقافي يتكون من كلمتين الأولى التنوع والثانية الثقافة ، لذلك نبحث في هذا المطلب شرح المفاهيم ويتكون من فرعين، يتناول الفرع الأول مفهوم الثقافة، والفرع الثاني مخصص لتعريف التنوع الثقافي بشكل عام.

الفرع الأول
مفهوم الثقافة

الثقافة نوع من التراث الفكري ويتم التعبير عنه بسلوك معين الذي يتميز به جميع الأمم بعضها عن بعض، حيث تختلف طبيعة الثقافة وخصائصها من مجتمع الى مجتمع آخر، وذلك للإرتباط الوثيق الذي يربط بين واقع الأمة وتراثها الفكري والحضاري، علما أن الثقافة تنمو مع النمو الحضاري للأمة، وتتراجع مع ذلك التخلف الذي يصيب تلك الأمة، وهي التي تعبر عن مكانتها الحضارية بالثقافة التي وصلت إليها. وبما أن الثقافة هي التي تعبر عن خصائصها الحضارية والفكرية التي تتميز بها أمة ما، لذلك أن جميع الثقافات المختلفة تلتقي بعضها مع بعض.[١]

ولتحديد مفهوم الثقافة بشكل عام هناك إتجاهان: الإتجاه الأول هو الإتجاه الواقعي الذي يرى أن الثقافة تتكون من أشكال السلوك المكتسب والخاص بمجتمع إنساني معين، أو بجماعة معينة من البشر. والإتجاه الثاني هو الإتجاه التجريدي الذي يرى أن الثقافة هي مجموعة من الأفكار يجردها

---

[١] محمد فيضي، تعريف الثقافة، متوفر على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/

العالم من ملاحظته للواقع المحسوس، الذي يشمل أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع معين أو بجماعة معينة.[١]

ومصطلح الثقافة في تفسيرهم يدل على التقدم الفكري الذي يحصل عليه الفرد أو المجموعة بصفة عامّة، أما الجانب المادي من حياة الأفراد والمجتمعات فيصفونه بمصطلح الحضارة، لهذا يفرق (ألفريد فيبر) بين الحضارة والثقافة، فيعرف الحضارة بأنها "جملة المعارف النظرية التطبيقية غير الشخصية ومن ثم تلك التي يعترف إنسانياً بصلاحيتها ويمكن تناقلها"، ويعرف الثقافة بأنها "جملة من العناصر الروحية والمشاعر والمثل المشتركة التي ترتبط في خصوصيتها بمجموعة وزمن معين".[٢]

إذاً فالثقافة هي خاصية إنسانية يتميز بها الإنسان عن غيره من الكائنات، أي تخرج الكائنات الحية والحيوان بشكل خاص من دائرة الثقافة. ومع إنهيار التفرقة بين البيولوجي والثقافي، ورغم إلغاء الحواجز بين المادي والعقلي، فإن الثقافة كانت ظاهرة إنسانية ومازال كما نشير اليهاكل الدلالات. وما يجعلها كذلك هو قدرة موجودة عند الإنسان وحده، وهي قدرته على الترميز، أي التعبير عن الأفكار والمعاني والعلاقات عبر الرموز.[٣] والثقافة أساسا مسألة تتعلق بالأفكار والقيم، أي تنظيم جمعي للفكر. لذا يمكن وصف الثقافة على أنها رمزي، وتظهر هذه الرموز والأفكار والقيم بشكل متباين.[٤]

وتعددت تعريفات الثقافة لدى العلماء والمفكرين بحيث زادت حسب بعض المصادر عن مائة تعريف وأصبحت لها تعريفات متعددة، ومفهوم الثقافة يختلف باختلاف الزمان والمكان، حتى إن الثقافة قد خرجت من أفق القومية والطائفية والإقليمية والعرقية لتدخل أفق العالمية لدى علماء النفس والإجتماع.

فاول تلك التعريفات هو عند علماء (الانثروبولوجيا) في انكلترا فقدمه (ب. تايلور B. Taylor)[*] في كتابه الثقافة البدائية (Primitive Culture) الذي نشره عام (١٨٧١) حيث قال عن الثقافة إنها:

---

[١] نقلاَعن: د. كمال التابعي ود. على المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨٥.

[٢] نقلاَعن: د. محمد صفوح الأخرس، الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠١، ص٢٠٥.

[٣] د. معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٧.

[٤] آدم كوبر، الثقافة والتفسير الأنثروبولوجي، ترجمة تراجي فتحي، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص٢١٥.

[*] إدوارد بيرنت تايلور (١٨٣٢ –١٩١٧) هو أنثروبولوجي إنكليزي، ساعدت دراساته على تحديد مجال الأنثروبولوجيا وتطور الاهتمام بذلك العلم. كان أستاذاً للأنثروبولوجيا بجامعة أكسفورد (١٨٩٦ – ١٩٠٩). أهم كتبه "الثقافة البدائية" (١٨٧١ م) و"الأنثروبولوجيا" (١٨٨١م). مصدر الرابط التالي:

http://en.wikipedia.org/wiki/Edward_Burnett_Tylor

(ذلك الكل المركب من المعارف، والعقائد، والفن، والأخلاق، والقانون، والأعراف، وكل ما اكتسبه الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع ما).[١]

ويعلق (د. معن زيادة) على تعريف (تايلور) قائلاً: "على ضوء الدراسات المستجدة أصبح بمقدورنا أن نأخذ على تعريف تايلور عموميته وطابعه الوصفي، وإهماله حركية وديناميكية الظاهرة الثقافية، إضافة إلى إهماله العلاقة بين الثقافة والمجتمع البشري الحامل لتلك الثقافة من جهة والبيئة أو المحيط الخاص بتلك الثقافة من جهة أخرى".[٢]

وعرفت (موسوعة أوكسفورد البريطانية) الثقافة بأنها (هي كل العادات، والمعتقدات، والفن، وطريقة الحياة، والتنظيم الإجتماعي في بلد معين أو مجموعة معينة) مثل الثقافة الأوروبية، والإسلامية، والإفريقية، والأمريكية،.. الخ.[٣]

وتعرفها (الموسوعة البريطانية الجديدة) بأنها: (السلوك الخاص بالإنسان بوصفه نوعاً بيولوجياً، فضلاً عن الأشياء المادية بصفتها جزءاً لا يتجزأ من هذا السلوك. والثقافة تتألف بشكل خاص من الأفكار، والمعتقدات، والتقاليد، والقوانين، والمؤسسات، والوسائل، والفنون، والآثار الفنية، والآداب، والمناسك الدينية وغيرها).[٤]

ويعرفها (مالينوفسكي، Malinowsky) بالقول: "هي الأداة التي تمكن الانسان من تأمين بقائه حيا ثم البقاء على قيد الحياة العقلية الفكرية العالية. لأن كل جانب من جوانب الثقافة، سواء كان التنظيم الإقتصادي أم التنظيم الإجتماعي أم الدين أم اللغة متجذر في احتياجات الإنسان، لأن جميعهما مترابطة بعضها مع لبعض من خلال أرضية مشتركة تضرب بجذورها أن أي الإنسان يجري مع احتياجاته".[٥]

ويرى (كوينسي رايت، Quincy Wright) أن الثقافة "هي النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش في حالة الإتصال المستمر بين أفراده، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية".[٦]

---

(1) B. Taylor, Primitive Culture, Vol. 1, Join Murray, 1871, P.1.

(٢) نقلاً عن: د. معن زيادة، مصدر سابق، ص٣٤.

(3) Oxford Advanced Learner's Dictionary, 7th Edition, Oxford University Press, 2007, P.373.

(٤) نقلاً عن: د. علي رضا الحسيني البهشتي، الأسس السياسية في المجتمعات التعددية، تعريب: عبدالرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٥) مفهوم الثقافة عند مالينوفسكي، متوفر على موقع (دليل علم الاجتماع)، على الرابط:
http://www.sociologyguide.com/socio-short-notes/malinowski-concept-of-culture.php

(٦) نقلاً عن: د. معن زيادة، مصدر سابق، ص٣٤.

وهناك محاولات أخرى لتعريف الثقافة بأنها هي الجهد المبذول لتقديم مجموعة متماسكة من الإجابات على المآزق المحيرة التي تواجه المجتمعات البشرية في مجري حياتها، أي هي المواجهة المتكررة مع تلك القضايا الجذرية والأساسية التي تتم الإجابة عنها عبر مجموعة من الرموز، فتشكل بذلك مركباً كلياً متكامل المعنى، متماسك الوجود، قابلاً للحياة.[١]

ويحاول (محمد الخطيب) أن يستخلص أهم الخصائص المشتركة العامة للثقافة في ضوء التعريفات المقدمة ، ويحصرها فيما يأتي:"

١. إنسانية: فالثقافة هي أفكار يخترعها العقل البشري وينفذها الإنسان بأعضائه وبغيرها من الأدوات والآلات التي يصنعها، ولا خلاف في أن العقل هو قدرة خاصة بالإنسان وحده وليس هناك كائن غير الإنسان يصنع الأدوات والآلات والمساكن والأثاث والمدن والمصانع وما إلى ذلك.
٢. مكتسبة : يكتسب الإنسان الثقافة من مجتمعه منذ مولده عن طريق الخبرة الشخصية وبما أن كل مجتمع إنساني يتميز بثقافة معينة محددة بزمان ومكان معينين، فإن الإنسان يكتسب ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه منذ الصغر، ويطلق على مجموع النظم الثقافية التي تتراكم من جيل إلى جيل إصطلاح (التراث الثقافي) وتختلف المجتمعات الإنسانية في تراثها سواء من حيث الكم أو الكيف.
٣. أفكار وأعمال: يجب ملاحظة أن كل عمل إنساني لا يمكن أن يتم ما لم تسبقه فكرة وارادة التنفيذ وهكذا لا تخرج العناصر المادية للثقافة عن كونها أفكاراً مجسدة في أعمال.
٤. كلّ أو نسيج متداخل: لا تتكون الثقافة من مجموعة من الأعمال والأفكار المنعزلة عن بعضها وإنما تتكون من تداخل العناصر والقطاعات كلّها ولا يستطيع أصحاب الثقافة الكشف عن ذلك التداخل والتساند بين أجزاء الثقافة.
٥. إجتماعية: تختلف النظم الثقافية في مدى شمولها، فهناك نظم تطبق على جميع أفراد المجتمع الواحد، وفي الغالب تتعلق تلك النظم بالمقومات الأساسية لوجود المجتمع واستمراره.
٦. متنوعة المضمون: تختلف الثقافات في مضمونها بدرجة كبيرة في بعض الأحيان، وقد يصل هذا الإختلاف إلى درجة التناقض بحيث نجد أن النظم التي يتبعها مجتمع ما ويعتقد أنها الفضيلة بعينها قد تعد جريمة في مجتمع آخر يعاقب عليها القانون.
٧. متشابهة الشكل: في كل ثقافة نجد هذه القطاعات الثلاثة: المادي، والإجتماعي، والفكري. وفي كل ثقافة نجد أنظمة ثقافية متشابهة.
٨. الثقافة متغيرة : تتغير بتغير المكان والزمان." [٢]

---

[١] إبراهيم محمد جواد، نظرات في الثقافة والمثقف، مجلة الأنباء، العدد/ ٤٤، متوفر على موقع (الأنباء) على الرابط: http://annabaa.org/nba44/nazarat.htm

(٢) محمد خطيب، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار علاء الدين، سوريا، ٢٠٠٥، ص(٢٤–٢٥).

والملاحظ أن تلك التعريفات مختلفة شكلاً ومضموناً، ويركز الباحثون وفقاً لمنطلقاتهم الفكرية والمنهجية على جوانب محددة من الثقافة، ويشدد كل على مجال تخصصه والزاوية التي يجعلها بمثابة المركز في تعريفه، ولكن مع كل تلك الإختلافات يمكن البحث في النقاط المشتركة بينها والوصول إلى تعريف شامل من خلال الإستفادة من التعريفات السابقة وكل ما تم تقديمها ونصل إلى تعريف مختصر بالقول: (الثقافة هي منظومة من الأفكار والقيم والسلوك المكتسب، أو المركب من كل الجوانب الذى يبدعه الإنسان لتوجيه سلوك الأفراد والجماعات وتشكيل العلاقات بينهم، ويتغير من مجتمع إلى مجتمع آخر بتغير الزمان والمكان).

الفرع الثاني

مدلول التنوع الثقافي

نقسم هذا الفرع إلى نقطتين نتحدث في الأولى عن تعريف التنوع الثقافي، وأما في الثانية فيتم التركيز على تقويم إيجابيات التنوع الثقافي وسلبياته ، وكالآتي:

أولاً: تعريف التنوع الثقافي:

عالمنا ليس عالماً مؤلفاً من مجتمع واحد، أو لون واحد، وإنما هو عالم مؤلف من مجتمعات مختلفة ذات ثقافات مختلفة. والتنوع الثقافي ليس ظاهرة جديدة، بل هي قديم قدم الإنسان. وهناك مصادر مختلفة لظهور التباين الثقافي، تعود بعض التباينات الثقافية إلى هجرة الأمم والقبائل إلى مناطق أخرى كما هو الحال عند الآسيويين والكاريبيين البريطانيين، والبعض الآخر ذو صلة بالمجاميع التي لديها أقاليم منفصلة كما هو الحال بالنسبة لسكان كندا الأصليين، وهناك مطالب بالإعتراف السياسي الرسمي ببعض الفرق الاثنية كالآميش، في الولايات المتحدة حيث يرفعون لواء الدفاع عن مجتمعاتهم مقابل مايسمونه بالثقافة المنحطة للمجتمع الأصلي.[١]

وهناك تأصيل لهذا التنوع في جميع الأديان، ولو أخذنا الإسلام على سبيل المثال ورجعنا إلى القران الكريم سنجد إشارات مباشرة وغير مباشرة في الآيات القرآنية إلى هذه الظاهرة الإنسانية، فمثلاً يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)،[٢] فالتنوع البشري في الصورة واللسان والفكر والعمل والأسلوب هو من آيات الله. ويقول في موضع آخر: (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِين).[٣]

---

[١] د. علي رضا الحسيني البهشتي، مصدر سابق، ص١٠.

[٢] القرآن الكريم، سورة (الحجرات:١٣).

[٣] القرآن الكريم، سورة (الروم:٢٢).

وتنظر المنظمات والهيئات الدولية بنوع من الإحترام والتقديس إلى هذه الظاهرة، فمثلاً في المؤتمر العام لـ(منظمة يونسكو) الذي أنعقد في (٢/ نوفمبر/٢٠٠١) في باريس في دورته الحادية والثلاثين، وبعد أحداث (١١/ سبتمبر/٢٠٠١) وفي المادة الأولى يتحدث عن التنوع بأن:

"التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية، تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الإعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل".[(١)]

ويتصل (التنوع الثقافي) برمز آخر هو رمز (التعدد الثقافي)، إذ كثيراً ما يستخدم الرمزان كمترادفين تقريباً سواء في مدلوليهما اللغويين أو مفهوميهما الإصطلاحيين، بيد أن هناك إتجاهاً متنامياً للتمييز بينهما ولاسيما في الإستخدام العلمي على أسس مختلفة. ومن تلك الأسس مدى الإختلاف حيث يشار إلى أنه، بينما التعدد يشير إلى مطلق الإختلاف أي الإختلاف غير المحدود الذي يحتمل الوصول إلى درجة التناقض المستلزم للإصطدام بين المتعددات، فإن التنوع – في المقابل– يشير إلى الإختلاف (من نواحٍ) بقدر ما يشير إلى التشابه والتطابق (من نواحٍ أخرى) بين الأنواع وهذا يعني أن الإختلاف هنا محدود ولا يستلزم الإصطدام. والشائع في إطلاق وصف الأنواع على أفراد أو مفردات هو مراعاة أو ملاحظة إشتراكها في أصل واحد أو إنتمائها إليه.[(٢)]

وفكرة التنوع الثقافي (إختلاف أخلاقي أو إختلاف المصالح) في بعض الأحيان يتصل بفكرة الصراع، فحيثما يوجد التنوع يوجد صراع، [(٣)] وهذا يعني الصراع على إختلاف المصالح أو الصراع على الدفاع عن المصالح أو العقائد.

وهناك مصطلحات أخرى قريبة من مصطلح التنوع الثقافي، مثل الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية والإستثناء الثقافي. فبدون الإقرار بوجود تنوع ثقافي يتعذر الزعم بوجود خصوصيات ثقافية أو هويات ثقافية تبرر مطلب الإستثناء الثقافي. وقد نشأ مصطلح التنوع الثقافي في سياق ثقافي معين إتسم بتنامي تعريض الكثير من الثقافات البشرية للتراجع والإضمحلال وأحياناً الزوال، لعوامل طبيعية أو قسرية، في الوقت الذي بدأت فيه ثقافات معينة تنتشر بسرعة على حساب الثقافات المتراجعة

---

(١) إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، باريس، ٢٠٠١، المادة ١.

(٢) مؤسسة المنصور الثقافية، إدارة التنوع الثقافي: من الحفاظ الى التزكية، بحث مقدم إلى ندوة "التنوع الثقافي والحداثة: حوار بين الأقاليم"، التي نظمتها اليونسكو في باريس، في يومي: (٦–٧/٥/٢٠٠٤)، متاح على الرابط: http://mansourdialogue.org/Arabic/lecs%20(2).html

(٣) باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، المغرب،٢٠١١، ص٤٤.

وبدا أن بعضها وتحديداً الثقافة الأمريكية/ الغربية بدأت تفرض هيمنتها على سائر ثقافات العالم على نحو عرض التنوع الثقافي للإنحسار وربما، في تقدير البعض، للزوال. [١]

ثانياً: تقويم التنوع الثقافي:

على الرغم من أهمية التنوع الثقافي وكل ما تقدم عن ضرورة الإعتراف بالتنوع الثقافي في المجتمعات الإنسانية المختلفة والتعددية، فليس بالضرورة أن يكون التنوع الثقافي إيجابياً دائماً، بل له سلبيات أيضاً، مثل الحروب والنزاعات في بعض المجتمعات بسبب عدم القدرة على تكييف بعض هذا التنوع الثقافي مع بعضه، والتنوع الثقافي بحد ذاته يزيد الخيارات المتاحة في المجتمع وفي نفس الوقت يرفع نسبة الحساسيات بينهم. لذلك نرى أن للتنوع الثقافي وجهين: وجه سلبي وآخر إيجابي، لذلك نحاول هنا تقديم تقويم لأهم السلبيات والإيجابيات الممكنة للتنوع الثقافي:

١. سلبيات التنوع الثقافي:

"أ. إن اختلاف الثقافات يحد من إضطراد العلاقات والتداخل السلس بين المجموعات الثقافية المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن اختلاف العنصر اللغوي (بين الثقافات) كثيراً ما يكون مصدر الصعوبة في التواصل، ومن ثم التعارف بين المجموعات الثقافية. كذلك يكون مجرد الإختلاف في العقائد أو العادات احيانا عاملاً مثبطاً دون التزاوج بين أفراد المجموعات الثقافية المتباينة. وهذا يؤدي إلى زيادة الهوة بين الثقافات وبدوره يؤدي إلى خلق الخلافات والتشرذم وعدم التفاهم.

ب. إن اختلاف الثقافات مصدر محتمل لفساد العلاقات بين المجموعات الثقافية من نواح عدة منها ما قد يمثله هذا الإختلاف من مصدر محتمل إضافي للتعارض المؤدي للصدام في وجهات النظر في الأمور العامة ومنها ما يتيحه هذا الإختلاف ولاسيما في ظل ضعف التواصل من فرص لسوء الفهم والتشويه المقصود للآخر الثقافي." [٢]

٢. إيجابيات التنوع الثقافي:

أ. يعد التنوع الثقافي مصدراً خصباً لإثراء الثقافة البشرية، فكما أن ثقافة الأفراد يثريها التواصل مع الثقافات الفردية المغايرة لها وليس المتطابقة معها فإن ثقافة الجماعة يثريها التواصل ليس مع ثقافات جماعية متطابقة وإنما مع ثقافات جماعية مغايرة لها وهو ما لا يتحقق إلاّ في ظل التنوع الثقافي.[٣]

ب. ينطوي التنوع الثقافي في حد ذاته على شيء من القيم الجمالية في خلق عالم متنوع وغني في الرأي والأفكار، فالتنوع الثقافي هو أحد المقومات الأساسية للحرية الإنسانية وأحد شروطها أيضا، فما

---

[١] باتريك سافيدان، مصدر سابق، ص٤٤.

[٢] مؤسسة المنصور الثقافية، مصدر سابق.

[٣] المصدر نفسه.

لم يتمكن البشر من الخروج على ثقافاتهم، غالباً ما يبقون سجناء داخلها، وينزعون إلى إطلاقها واعتبارها الطريقة الطبيعية الوحيدة والبديهية لفهم الحياة الإنسانية وتنظيمها.[١]

ج. ويخلق التنوع الثقافي مناخاً تشترك فيه الثقافات المختلفة بحوار مثمر يعود بالنفع عليها جميعاً، حيث تعمل الإختلافات الفنية والأدبية والثقافية والأخلاقية وغيرها من العادات الحسنة على تحدي بعضها البعض، وأيضا يتبادلون التجارب والخبرات فيما بينهم ويستعيرون أفكار بعضهم، وأحيانا يخلق أفكاراً وأحاسيس جديدة تماما.[٢]

ومن الممكن اعتبار تنوع الأشكال الثقافية مصدراً لتقديم حلول للمشاكل المعاصرة، وتوفير مسارات بديلة لإيجاد إجابات لمخاوف حاضر ومستقبل المجتمع الإنساني ككل. وعلاوة على ذلك، يوفر مجموعة واسعة من الأدوات لتفسير وفهم الواقع، من أجل مواجهة التحديات المحلية والعالمية التي نواجهها، لأن المعرفة المتولدة والتي تم تطويرها والحفاظ عليها هي نابعة من الثقافة الغربية المعاصرة، والتي تمثل ذاكرة المجتمع الإنساني ككل. [٣]

المطلب الثاني
أشكال التنوع الثقافي

التنوع الثقافي ظاهرة منتشرة في كثير من أنحاء العالم ولديها أشكال ومظاهر مختلفة، منها التنوع القومي والإثني والديني والطائفي، وتتغير الأشكال من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وكل هذا على أساس أصل نشأة هذه الدول والمجتمعات. ومن هنا يمكن تقسيم أشكال التنوع الثقافي إلى أربعة أشكال، ونحن نركز في هذا البحث عليها وهي:

الفرع الأول
التنوع القومي

إن كل أمة من الأمم قد عبرت عن نفسها بشكل يخالف غيرها وقد تغيرت وتعدلت بمرور الزمن، فالقوميات الأمريكية لا تشابه القوميات الأوربية والآسيوية مشابهة تامة لفقدانها الأصول التاريخية العميقة ولاختلاف ظروفها المادية والسياسة والإقتصادية والإجتماعية والجغرافية، اضافة إلى

---

[١] بيخو باريخ، ترجمة: مجاب الإمام، إعادة النظر في التعددية الثقافية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢٩٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٩٦.

[3] Jordi Jaria, Circles of Consensus The Preservation of Cultural Diversity through Political Processes, Utrecht L, Vol. 8, issue 1, 2012, p94

العوامل التاريخية المتباينة التي دخلت في تكوين كل أمة وفكرتها القومية، فتأخر الوحدتين الألمانية والإيطالية هو من حيث الزمن واختلاف تاريخهما.[١]

إن القومية في اللغة العربية مشتقة من أصل كلمة قوم، وكلمة قوم جمع لا واحد له، والقوم في اللغة العربية الجماعةُ من النَّاس تجمعهم جامعة يقومون لها، والقوم في الاصطلاح: الجماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الإجتماعية وأسباب المصالح المشتركة. أما القومي فهو المنسوب إلى القوم، والقومية هي: صلة إجتماعية عاطفية تنشأ من الإشتراك في الوطن واللغة والمنافع والتأريخ والحضارة والمصالح. [٢]

أما مصطلح (Nation) في اللغة الانجليزية، فمشتق في الأساس من كلمة أمة (Nation) وقد جاء في (الموسوعة العالمية للعلوم الإجتماعية) أن كلمة (Nation) مشتق من اللفظ اللاتيني (Nascio) ومعناها يولد، وتشير كلمة (Nation) إلى مجموعة من الناس ولدوا في مكان واحد.[٣]

ولا يشترط في القومية أن يكون جميع أفرادها في مكان واحد ولا في دولة واحدة. [٤] وبمعنى آخر فإن الدولة ليست حدوداً قاطعة للقومية بل يمكن ان تكون منطقة في دولة معينة امتداداً لقومية في دولة أخرى، مثل القومية الكردية أو العربية المنتشرة في دول متعددة.

إن التنوع القومي هو إحدى التنوعات الطبيعية التكوينية، أي وجد الناس أنفسهم داخله دون اختيار منهم، حيث لا يسأل أحد، ولا يخبر قبل مجيئه إلى هذه الدنيا عن إنتمائه القومي، ولا عن ملامح شكله ومظهره، ولم يقرر أحد من الناس لنفسه أن ينحدر من السلالة التي أنحدر منها، أو أن ينتمي إلى القومية التي وجد نفسه منتمياً إليها. [٥]

وعلى الرغم من تلك الحقائق، هناك العديد من التفسيرات لمفهوم القومية ومنها التفسير الإجتماعي والتفسير السياسي، ففي التفسير الإجتماعي للقومية يرتبط الفرد بكيان إجتماعي وهو المجتمع وذلك من خلال عدة مقومات أو عناصر مشتركة مثل اللغة والتاريخ والمصالح والأهداف. [٦] ونحن نعتمد على هذا التفسير للقومية في هذا البحث أكثر من التفاسير الأخرى وهذا يعني أخذ نوع قومي واحد من التنوع الثقافي وليس من التنوع السياسي أو المذهب السياسي.

---

[١] البعد القومي في العلاقات الدولية، بحث متاح على موقع (الشبكة الاستراتيجية)، على الرابط:
http://www.t1t.net/book/save.php?action=save&id=904

[٢] نقلا عن: د. كوردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨، ص٢٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٧.

[٤] مثنى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص١٩.

[٥] حسن الصفار، التنوع والتعايش، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩، ص٤١.

[٦] هشام محمود، معالم الدولة القومية الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢٩.

وفي نفس الأطار الإجتماعي يعرف العالم الإيطالي مانشيني (Mancini) القومية بأنها "مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات واللغة من جراء الإشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي".[١] ويعد هذا التعريف أحد أهم وأشهر التعريفات التي قدمت للقومية باعتباره حدد السمات والعناصر الأساسية للقومية.

أما التفسير السياسي للقومية فيؤكد على أنها عقيدة سياسية قوامها إيمان الجماعة البشرية بأن لها خصائص مشتركة تجعل لها ذاتية معينة تميزها عن الجماعات الأخرى ولها كيانها المستقل وتطلعاتها القومية والتنظيم في وحدة سياسة تنظيماً إجتماعيا وسياسياً وإقتصاديا بما يحقق لها شخصيتها القومية سعياً للوحدة القومية والإستقلال القومي. [٢]

وفي تفسير سياسي آخر للقومية يحدد مبدءا إيديولوجياً وسياسياً ينعكس في أفكار وتصورات، ويجعل حب الوطن –سواءا كان واقعيا أم وهميا–القيمة الإجتماعية الأساسية، ويعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين. [٣]

إذاً للقومية روابط عديدة مثل اللغة والجنس والأرض (الإقليم) والدين والسنن الإجتماعية أي التاريخ المشترك. ومن هذا المنطلق فإن كل قوم يجتمع على واحد أو أكثر من هذه الروابط، ووجود نظريات عديدة لبيان الأساس الذي تقوم عليه القومية. مثل النظرية الألمانية حيث يعد عامل اللغة هو الأساس، وبالنسبة للنظرية الفرنسية فإرادة الأفراد هي الأساس، وهناك نظرية أخرى عدت وحدة المصالح هي الأساس. [٤]

كذلك أخذت الدولة الألمانية، تتحد إلى أن كونت دولة متحدة كانت تنتسب إلى أمة واحدة، ذات لغة واحدة وتاريخ مشترك، لأنها أرادت ذلك عندما بدأت تشعر بقومتيها. وانقرضت الإمبراطورية النمساوية لنفس السبب، وكذلك اتحدت إيطاليا لنفس السبب وهكذا حصل العديد من الأمم على استقلالها على شكل كيانات سياسية، ولكن بقيت بعض القوميات موزعة بين هذه الدول، وهذا ما شكل التنوع القومي. [٥]

---

[١] نقلاً عن: صديق صديق حامد، دور القوانين الإنتخابية في الإدارة السليمة للتعددية الاثنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٥١.

[٢] هشام محمود، مصدر سابق، ص ٣٠.

[٣] د. حيدر إبراهيم ود. ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص٤٠١.

[٤] د. محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

[٥] د. كوردستان سالم سعيد، مصدر سابق، ص٣٠.

وتنطوي القومية على أكثر من معنى أو تفسير فلها مفهوم معنوي ذاتي أو بمعنى آخر سياسي عندما تركز على جانب ولاء الفرد لأمته، ولكن في معناها الموضوعي فهي مجموعة من الروابط والخصائص التي يرتبط بها المجتمع. (١)

والتنوع القومي هو أحد أهم أشكال التنوع الثقافي، وليس بمنأى عن التداخل مع المفاهيم الأخرى ولكن موضوعنا ليس هذا بل هو تحديد التنوع القومي، لكي يتضح لنا مفهوم التنوع القومي من خلال شرح مفهوم القومية وتعريفه.

الفرع لثاني

التنوع الإثني

يرجع الظهور الأول لمصطلح الإثنية في الدراسات الأوروبية إلى عام (١٧٨٧). وقد استخدم للإشارة إلى الشعوب أو الجماعات التي لم تكن مسيحية، وكان يعني –بشكل رئيس–الوثنية. واستمراراً لهذا الاستخدام –الذي يشير إلى كل من هو مختلف ومتميز سلباً عن الجماعة المسيحية–سوف يتطور مضمون الإثنية. فمنذ عام (١٨٨٠) بدأت الدراسات الاثنوجرافية الغربية تستخدمه للإشارة إلى الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية. (٢)

وظل مفهوم الأثنية من أكثر المفاهيم إثارة للخلافات وعدم الإتفاق حول مضامينه ودلالاته حيث يستخدمه البعض أحياناً لوصف جماعة فرعية أو أقلية والإفصاح في الوقت نفسه عن جماعة أساسية أو أمة، ويتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الأثنية بمثابة "خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي عند الأمة". كما أن دراسته لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظواهر أو الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية السائدة في المجتمع مثل طبيعة النظام، والمهن، والطبقات الإجتماعية، والثقافة. (٣)

وإن مصطلح الأثنية مشتق من الكلمة اللاتينية ذات الأصل الإغريقي (Ethno) حيث تعني شعباً أو قوماً، وفي العصور الوسطى، كان يطلق هذا اللفظ في اللغات الأوروبية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهوداً، وأصبح يستخدم في العصور الحديثة في الأثنوجرافيا بتعبير الإثنوس (Ethnos) ليشير إلى (جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين أو أية سمات أخرى مميزة،

---

(١) د. محمد عمر مولود، مصدر سابق، ص١٨١.

(٢) د. برهان غليون، الأثنية والقبلية ومستقبل الشعوب (البدائية) مجلة (التسامح)، العدد/٢٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، خريف ٢٠٠٨. متوفر على الرابط: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=510

(٣) د. عبده مختار موسى، أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان، جامعة أفريقيا العالمية، بحث متاح على الرابط: http://www.iua.edu.sd/ecnomics/sudan%20conference/024.doc

بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى هذه السمات). [١]

وقد عمد كثير من الباحثين إلى إيجاد خصائص للإثنية تميزها عن (القومية) وعن العنصرية في آنٍ ويجد لها صياغات كواقع اجتماعي وكآيديولوجيا. وعقدت مقارنات كثيرة بين المجموعة الإثنية (Ethnic Group)، والأمة (Nation)، وبين الآيديولوجيا الإثنية (Ethnocentrism)، وأيديولوجيا (الأمة أو القومية، Nationalism)، وهناك إجماع على أن المجموعة الإثنية أصغر وأضيق من الأمة. وأن "الإثنية" ألصق بالتركيب النفسي والمزاج الإجتماعي من القومية. والمجموعات الإثنية كما يرى (سميث) "بالضرورة مقصورة على أفرادها الذين ينتسبون إليها وينحدرون من أسلافها بينما تكون الأمة رابطة تقوم على أسس ثقافية وسياسية". [٢]

على أن (سميث) ينبه إلى خطورة إمكانية تتبع وإرجاع أصول الأمة إلى المجموعات الإثنية القومية، وإرجاع (القومية، Nationalism) ولهذا فمن الضروري التفريق بين:"

١. المجموعة الإثنية: كمجموعة أفراد تنحدر من نفس الأسلاف وتوحد بينها خصائص بيولوجية وأنماط سلوكية وراثية لا تتوافر إلا لمن يُولَد أو ينشأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعينة.

٢. الإثنية: وهي الإنتماء والشعور بالولاء لمجموعة إثنية بعينها.

٣. الإثنوية –كآيديولوجيا: أو التمركز حول الذات. وهي مصطلح نفسي يعبر عن التحيز إلى مجموعة إثنية بعينها ضد المجموعات الإثنية الأخرى وتفضيلها عليها، وتصور خصائص لها تميزها عن كل المجموعات الأخرى مما ينتهي بها إلى شيء من العنصرية." [٣]

وتستخدم (المجموعة الإثنية) في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقتها مع أكثرية قومية في بلد معين، وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والكورد والبربر والأرمن والشركس. لكنها تستخدم أيضاً للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي، فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغلبيته بوذية أو إسلامية. [٤]

وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة. [٥]

وعرفها (ليوندياس دونسيكس، Leondias Donsiks) بأنها: "مجموعة من البشر تشترك في خصائص متقابلة مثل لغة مميزة أو دين مميز أو ثقافة أو تجربة تأريخيه قائمة بذاتها". [١]

---

[١] د. كوردستان سالم سعيد، مصدر سابق، ص ١٩-٢٠.

[٢] نقلا عن: د. عبده مختار موسى، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] د. برهان غليون، مصدر سابق.

[٥] تعريف (المجموعة الإثنية) متوفر على موقع (الموسوعة البريطانية)، على الرابط:
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/194248/ethnic-group

لكن الأقليات قد تكون جماعات إثنية أو غير إثنية كأن تكون أقلية دينية مثل الايزيديين في العراق، أو لغوية مثل البربر في المغرب العربي، أو قومية مثل الهنود في المملكة المتحدة، أو العرقية مثل الزنوج في موريتانيا، أو أقلية وافدة مثل: الآسيويين والهنود في إفريقيا – يجمعها نطاق جغرافي تشعر بالإنتماء إليه، يوحد بينها الإحساس بالظلم من قِبل المركز فيكون طابعها إقتصادياً تجمعها مصالح مادية تسعى لتحقيقها بموقف موحد تجاه السلطة المركزية رافضاً لسياساتها ومطالباً بالعدالة. وإن المشكلة الإثنية لا تنحصر في الدول المتخلفة فعلى الرغم من الحداثة فإن التنوع الإثني ظاهرة عالمية، وهي السمة المميزة لدول العالم. (٢)

من خلال كل هذا يتضح لنا أن التنوع الإثني هو أحد أشكال التنوع الثقافي، وبمكن أن يكون التنوع الأثني على أساس اللغة أو الدين أو القومية أو مميزات أخرى، ويوجد التنوع الإثني في معظم دول العالم الآن، وذلك بسبب الحملات الإستعمارية أو الهجرة وغيرها، ولكن يتم التعامل معها بأساليب مختلفة، فمثلاً تتم إدارتها بأسلوب عقلاني في المملكة المتحدة، ويتم التجاوز على حقوقها وإنكارها في دول مثل تركيا والعراق وإيران وسوريا بأساليب مختلفة ومتباينة، رسمية وغير رسمية.

الفرع الثالث

التنوع الديني

يعد الدين أحد المتغيرات الأساسية في المجتمع البشري، حتى إن بعض الفلاسفة جعلوا من الدين فارقاً بين الإنسان والكائنات الأخرى، فالإنسان مثلاً عند هيجل "حيوان متدين" لأن الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون له دين، في حين تفتقر الحيوانات إلى الدين قدر افتقارها الى القانون. (٣)

وبشكل عام فإن علماء النفس ينظرون إلى البشر من منظور شخصياتهم، ولكن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا يدرسون الإنسان من المنظور الثقافي، أي يركزون على الطريقة التي يعيش بها الإنسان وتتشكل بها شخصيته، وهذه ترتبط بالثقافة والطريقة التي تجسدها الثقافة. (٤) ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الدين كأحد مكونات الثقافة أو وجه أساسي من أوجه التميز الثقافي لأية أمة من الأمم، فالدين يؤثر في الإنسان ويجعله يحمل هوية دينية، وتنشأ نتيجة لذلك حالة من التنوع الديني.

---

(١) نقلاً عن: أمجد علي، النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٢٨.

(٢) د. عبده مختار موسى، مصدر سابق، ص١٦.

(٣) د. محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، ٢٠٠٢، ص ٤٥-٤٦.

(٤) مالوري ناي، الدين الأسس، ترجمة: هند عبد الستار، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٧.

ومن وجهة نظر إجتماعية فإن الدين مؤسسة إجتماعية طبيعية لا تستغني عنها أية جماعة بشرية أو لا يمكن أن تستغني عنها، مهما كانت متقدمة، ففكرة الدين مندمجة بالإنسان منذ نشأته، فقد كشف علماء الآثار في العصر الحديث أن الدين كان له تأثير في تنظيم سلوك البشر في المراحل المختلفة من تاريخ البشرية. [١] وهذا ينطبق على الأديان السماوية والمعتقدات والأديان الوضعية.

وإذا بحثنا عن الدلالة اللفظية لكلمة الدين، فهناك نوع من الإتفاق بين العلماء على الأصل اللاتيني لمصطلح الدين، لكنهم إختلفوا بهذا الصدد إلى إتجاهين، فذهب إتجاه إلى أن مصطلح (Religion) الإنجليزي مشتق من المصطلح اللاتيني (Religar) بمعنى (جمع) أو (ربط)، لذلك رأوا أن الدين هو إرتباط جماعة إنسانية بإله أو آلهة، أما الإتجاه الثاني فيرى أن كلمة الدين ترجع أصلاً إلى الفعل اللاتيني (Religio) بمعني العبادة المصحوبة بالرهبة والخشية والإقدام. [٢]

وأما التعريف الإصطلاحي للدين فهناك تباين في التعاريفات بين العلماء والباحثين، فهناك وبشكل عام، إتجاهان: إتجاه ينظر منه العلماء من الزاوية العلمية مثل كل العلوم الإنسانية الأخرى، وإتجاه لساني وهم الذين يعرفون الدين من داخل الدين من خلال قراءة لسانية للنصوص الدينية.

وعرّفه (محمد عبد الله دراز) في كتابه (الدين) بالقول: "الإعتقاد بوجود ذات، أو ذوات، غيبية علوية، لها شعور واختيار، ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الإنسان، إعتقاد من شأنه أن يعلو مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة، وفي خضوع وتمجيد"، وبعبارة موجزة، هو "الإيمان بذات إلهية، جديرة بالطاعة والعبادة". هذا إذا نظرنا إلى الدين من حيث هو حالة نفسية بمعنى التدين، أما إذا نظرنا إليه من حيث هو حقيقة خارجة فنقول: "هو جملة النواميس النظرية التي تحدد صفات تلك القوة الإلهية، وجملة القواعد العملية التي ترسم طريق عبادتها."[٣]

من هنا يتضح لنا أن الدين له وجهان الوجه الأول هو الوجه الداخلي بمعنى علاقة الإنسان بخالقه، ولا يوجد قياس دقيق لهذه العلاقة، والدين من هذا الوجه هو العقيدة والإيمان وهذا يرتبط بالإنسان نفسه، أما الوجه الثاني فهو وجه خارجي للدين وهو وسيلة التوحد أو التفكك بين إنسان وإنسان آخر، وهو يمثل هوية لصاحبه تميزه عن الآخرين.

ويبرز الدين كأحد معايير التباين والإختلاف بين الجماعات والمجتمعات وينشأ التنوع الديني كنتيجة لذلك الإختلاف، فالذين ينتمون إلى دين واحد، أو مذهب واحد، داخل نفس الدين، يعدون أنفسهم مستحوذين في مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر أو مذهب آخر، وهذا صحيح لكل الأديان من غير استثناء، سواء كانت الأديان سماوية أو غير سماوية. [٤]

---

[١] د. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط/ ٧، ٢٠٠٢، ص١١٩.

[٢] أمجد علي، مصدر سابق، ص٣٠.

[٣] د. محمد عبد الله دراز، الدين، دار القلم، الكويت، ١٩٥٢، ص٥٢.

[٤] د. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص٤٦.

وبغض النظر عن تعريف الدين ومعناه، يمثل الدين، مثله مثل القومية واللغة، مصدراً للتنوع، ولكن التنوع الديني ليس كالتنوع القومي أو اللغوي، وذلك لأن التنوع الديني قد يوجد داخل قومية واحدة أو حتى في بعض الأحيان داخل عائلة واحدة، وهذا يشبه الإنتماء إلى حزب سياسي أو تيار سياسي، والتنوع الديني فيه مجال للتفكير والتأويل وهذا يعني أن التنوع الديني قابل للتغيير وأن الهوية الدينية للفرد والجماعة قابل للتغيير.

واكتسب التنوع الديني أهمية أكثر حين تداخل مع السياسة وترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر إستخدام المشاعر الدينية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، أو بشكل عام لتحقيق أهداف دنيوية قد لا يتوازن مع الاتجاهات الدينية. [١] وفي هذه الحالة قد تستخدم الجماعات والدول الإنتماء الديني لإضفاء هوية سياسية دينية على جماعة معينة، وتستخدمها في الصراع القومي أو العرقي أو الصراع السياسي بشكل عام.

الفرع الرابع
التنوع الطائفي

قبل الخوض في التعريفات المختلفة للتنوع الطائفي ينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين مفردة الطائفية ومفردة الطائفة هي علاقة متينة وهي أكثر من العلاقة اللغوية التي تشتق مفردة الطائفية من مفردة الطائفة، فهناك علاقة إجتماعية بين المفردتين لكون كل مجموعة من الناس قد تشكل طائفة أمام مجامع أخرى تشكل هي الأخرى طوائف، وتتشكل من مجموع الطوائف علاقات ترسم منظومة من العلاقات والروابط والمصالح الإجتماعية، ومن ثم ترسم منظومة أخرى سياسية وتقوم الرابط السياسي بين مفردتي الطائفة والطائفية. [٢]

إن معيار كل طائفة (Cast) هو وجود جماعة من الأشخاص في بلد أو منطقة معينة وينتمون إلى عِرق أو ديانة أو لغة ولهم تقاليد خاصة بهم ومتحدون بسبب هذا العِرق والديانة واللغة والتقاليد ويشعرون بالحاجة الى التكاتف بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم وضمان تربية وتعليم أولادهم وفق تطلعاتهم. [٣] من هنا لا تنحصر الطائفة بجنس واحد أو محدد كالدين والمذهب واللغة والعرق، بل كل جماعة من أية لغة كانت أو من دين أو مذهب، يمكن وصفها بالطائفة في معظم الحالات. [٤]

---

[١] د. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص٤٧.

[٢] كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٢-٥٣.

[٣] د. محمد عمر مولود، مصدر سابق، ص١٨٣.

[٤] كاظم شبيب، مصدر سابق، ص٧٣.

وتتميز الطائفة (Cast) عن الطبقة (Class) في كونها تقوم غالباً على أساس ديني وعليه تكون أكثر إنغلاقاً، وأما المفهوم الحديث للطائفة، فقد إختلط بالطبقة، في حين تتميز الطائفة الدينية (Sect) بانطوائها على نفسها وجمودها الفكري واعتناقها المتعصب لطقوس عقائدية. وكل طائفة لها مميزاتها الخاصة بها، وهذه المميزات هي التي تجمع أفراد طائفة محددة، ولاتجمعهما المميزات المكتسبة أو بمعنى آخر ليست إلادارية، بل ينشا مع الفرد منذ ولادته، إنتماؤه إلى دين أو قومية معينة أو مذهب، ولايمكن يغير أي شيء منه. (١)

ويعرف (برهان غليون) الطائفة بأنها: "مجموعة من الظواهر التي تعبر عن إستخدام العصبية الدينية في سبيل الإلتفاف على السياسة العامة أو تحديدها، وتحويل الدولة والسلطة العمومية في إطار توليد إدارة عامة ومصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية". (٢)

أما مفردة الطائفية فهي مشتقة من الطائفة مثل الإنسان والإنسانية أو الحر والحرية أو الديمقراطي والديمقراطية أو القوم والقومية، وهذا الإشتقاق لا يعني إضافة السلبية إلى طائفة معينة. (٣) فالطائفة بنفسها ليست معها الصفة السلبية، ولكن إذا أستخدمت كنظام لتنظيم العلاقات بين المجموعات، من هنا يظهر الخلل والنقص، فمثلاً وجود طائفة في دولة معينة ليس مشكلة بحد ذاته إلاّ إذا صارت الطائفية نظاماً مستخدماً في البلاد. أو بمعنى آخر مفهوم الطائفة يشير إلى مجرد تنوع الجماعات –الدينية، المذهبية، والقومية–وممارسة خصوصيات الطائفة بين الأفراد والجماعات الذين يتكون منهم المجتمع، في حين أن مفهوم الطائفية يشير إلى إستخدام هذا التنوع لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وثقافية خاصة. (٤)

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول بأن الطائفية تقف بالضد مع الديمقراطية، فالطائفية تخدم فئة واحدة (جزء فقط) على حساب الفئات الأخرى (الأجزاء الباقية من الكل)، أما الديمقراطية فإنها تخدم (الكل) الجميع، وإذا فرضنا جدلاً تناقض مصلحة الجزء مع الكل، فإن الديمقراطية تحاول جاهدة التوفيق، وعندما تعجز فإنها تحقق مصلحة الأكثرية دون إلحاق الضرر بالأقلية، و(الكل) مقدم على (الجزء) في الديمقراطية، بخلاف الطائفية؛ حيث تقدم (الجزء) على (الكل). (٥)

ويتضح من ذلك أن الطائفية حالة من التعصب لجماعة من الناس في مواجهة جماعة أخرى. (٦) وفي هذه الحالة نحن لا نتحدث عن تعددية الطوائف التي هي مسألة طبيعية عند جميع الشعوب إذ لا

---

(١) د. منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام، مطبعة شهاب، أربيل، ٢٠٠٩، ص١٥٤.

(٢) نقلاً عن: أمجد علي، المصدر سابق، ص٣٣.

(٣) كاظم شبيب، المصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٤) صديق صديق حامد، مصدر سابق، ص ٦٦-٦٧.

(٥) نقلاً عن: د. عبد الله السوري، في مفهوم الطائفية، مقال متوفر على موقع (رابطة أدباء الشام)، على الرابط: http://www.odabasham.net/show.php?sid=29994

(٦) رمضان توفيق عبد، الثقافة وآثارها على التنمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٠٦.

خطر فيها، بل نتحدث عن الطائفية التي تمثل نزعة طائفية وعنصرية، أي التمييز الطائفي والعنصري لما يشكلان من مخاطر جسيمة على وحدة الشعب والسلم السياسي والاجتماعي. (١)

ويقول (برهان غليون): "الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبي الذي يعاني من نقص الإندماج الذاتي والتحلل، حيث تعيش الجماعات المختلفة بعضها بجوار بعض لكنها تظل ضعيفة في التبادل والترابط فيما بينها. وهي تشكل في معظم الحالات الطريقة الخاصة بالتواصل الذي هو في ذاته نوع من أنواع التواصل الصراعية، ولايمكن الحل في هذه المجتمعات فقط في التوحيد السياسي أو الآيديولوجي أو الإقتصادي، ولكن يكون على كل مستوى من مستويات البنية الاجتماعية.(٢)

إذاً قد يكون التنوع الثقافي في ذهننا شيئاً إيجابياً أو سلبياً في نفس الوقت، وهي الواقع في أنحاء العالم و لا يمكن إنكاره والتنوع هو الشيء الذي يجب التمسك به والدفاع عنه، حتى لو كانت الثقافة أو الثقافات الأخرى تختلف في اتجاهاتها وقواعدها مع ثقافتنا، ومحاولة تجنب أسباب الاصطدام وتقليل المسافات الفاصلة بين الثقافات وتخفيف حدة الحروب والتصفيات التي يمكن أن يخوضها بعضهم ضد الاخر.(٣) هذا من جانب ومن جانب آخر يجب غرس مفهوم التعايش واحترام الخلافات والتباين، وهذا يعني السعي نحو الأيمان والاعتراف بالتنوع الثقافي والتعددية الثقافية في النهاية.

نستخلص من كل ما سبق عن التنوع الطائفي ما يأتي:

١. الطائفة جماعة منظمة من الناس تجمع على العادات والمصالح في نفس الوقت.
٢. لا يشرط في الطائفة أن تتجمع في مكان واحد، ولكن في معظم الحالات لها جغرافيا معينة.
٣. الطائفة لا تنحصر في الدين والمذهب بل الطائفة نفسها هي مثل الدين والمذهب.
٤. الطائفية مشتقة من الطائفة وتدل على إستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والثقافية.
٥. الطائفية في معظم الحالات ظاهرة سلبية وخاطئة في دول ذات تنوع طائفي.
٦. الطائفية هي سبب الحروب والأزمات في كثير من المجتمعات وفي أغلب الأوقات.
٧. لا يشترط في التنوع الطائفي وجود التنوع الديني أو القومي بل يمكن أن يكون التنوع داخلهما.

(١) د. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد،٢٠١١، ص١٦.

(٢) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٧٤.

(٣) يوسف يوسف، التنوع الثقافي والمثاقفة، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١١، ص٨٠-٨١.

المبحث الثاني
ماهية التعددية الثقافية

تعد التعددية الثقافية طموحاً لدى من يمثلون أو ينطقون باسم الأقليات المختلفة لأنها تضفي الشرعية على إنتمائهم الثقافي المختلف وتمنح الإعتراف بخصائصهم الثقافية المتميزة. إلا أن هناك تبايناً في المواقف حول المقصود من قبول الإختلاف والإعتراف بالخصوصية الثقافية. وهناك تفسيرات تتباين في قوة تأكيدها لهذا الموقف وتتراوح من الدعوة إلى التسامح العام تجاه الإختلافات الثقافية إلى المطالبة بدعم بقاء الثقافات الأصلية. (١)

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التعددية الثقافية في فرعين، ونتناول في المطلب الثاني التعددية الثقافية من منظور (ويل كيميلكا) كذلك في فرعين.

المطلب الأول
مفهوم التعددية الثقافية

ربما يكون أوضح ما تتسم به النقاشات العامة حول التعددية الثقافية في الآونة الأخيرة هو الإفتقار للوضوح فيما يتعلق بالمصطلحات الرئيسية المتصلة بها، فتعريف التعددية الثقافية تعريفًا مقبولًا كان دائماً أمراً صعب المنال، وظلت البدائل المقترحة مثل الإندماج مبهمة هي الأخرى بدورها؛ لذا نرى البدء ببعض المقدمات الموجزة لكل من التعددية والتعددية الثقافية، من خلال فرعين.

الفرع الأول
التعددية والتعددية الثقافية

تعد التعددية مصطلحاً واسعاً في المدلول ويستخدم في أكثر من مجال، لذلك وجب الوقوف في هذا الفرع على تعريف كل من التعددية والتعددية الثقافية بشكل مختصر كالآتي:

أولاً: تعريف التعددية (Pluralism):

يعود أصل كلمة التعددية إلى "عدَ"، وتعني حسب وأحصى، و"عادَّهُ" معادَاة وعداداً: فاخره في العدد وناهضه في الحرب، و"عَدَّدَ" الشيء وأحصاه، و"عَدَّدت" الشيء جعلته ذا عدد، و"تَعَاد" القوم: عدَّ بعضهم بعضاً. "تَعدّدت" صار ذا عدد، و"العديدة": الحصة والنصيب. (٢)

---

(١) إليزابيتا غاليوتي، التعددية الثقافية، متاح على الرابط التالي:

http://www.resetdoc.org/story/00000021190/translate/Arabic

(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ج/ ٢، ط/ ٣، ١٩٨٥، ص ٦٠٨.

ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعاداة، وكذلك تتضمن معنى القدم والإستمرارية حتى يعتد بها. والواضح من هذه المعاني المذكور سلفا، وأن المعني اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد، وذلك لأن أصل العدّ هو وجود الشيء القابل للإحصاء قلّ أو كثُر، وهذا يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلاّ ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفيسة ممثلة في عمليات التفاخر والمعاداة التي تتسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة نذكرها فيما بعد. (١)

وحين نتناول مصطلح التعددية، بوصفه مفهوماً، فإن علينا أن ندرك أننا أمام مفهوم واسع وغامض ومرن في آن واحد. ومعلوم أنّ اضطراب المفهوم ينعكس على اضطراب التعامل معه على صعيد البحث العلمي وممارسته في الواقع. (٢)

ويستخدم مفهوم التعددية على نطاق واسع، وأن المعنى قد يختلف باختلاف التخصصات. والتعددية تعني ضمان التنوع في القيم المتضاربة، والأفراد في هذا الوقت لديهم أكثر من خيار واحد أخلاقي وعقلاني. وتستخدم التعددية الإجتماعية لوصف المجتمع الذي يحتوي على الإختلافات الدينية والثقافية والعرقية أو غيرها في مجموعات يعيش بعضها مع بعض. وقد يكون إلى حد ما إعتبار الأفراد كأعضاء هذه المجموعات. وأما في مجال العلوم السياسية، وبشكل أكثر تحديداً، فإن مفهوم التعددية يشير إلى وجود جميع أنواع الجمعيات والتجمعات التي ترمي إلى النفوذ السياسي، ولايشير الى مجموعة واحدة خاصة غالبة على المجموعات أخرى. (٣)

أما من منظور علم الاجتماع فالتعددية عبارة عن إطار للتفاعل الذي تَظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين والتعايش المثمر والتفاعل بدون صراع وبدون إنصهار. وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة والمجموعات الإجتماعية، وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية الإقتصادية.

وجاء في (معجم أوكسفورد) وفي تعريف كلمة (التعددي، Pluralist) بأنه "الشخص الذي يعتقد أنه من الممكن والجيد لمجموعات مختلفة من الناس ان تعيش معا في سلام في مجتمعنا". (٤)

---

(١) وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، ص ٤، بحث متاح على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc.

(٢) د. رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص٣٧.

(3) Aernout Nieuwenhuis، The Concept of Pluralism, European Constitutional Law Review, Volume 3, Issue 3, Asser Press, 2007, PP. 367-384

(4) Oxford Advanced Learner's Dictionary, Op. Cit., P. 1160.

ويعرف مفهوم التعددية (Pluralism) بأنه الإيمان بوجود العديد من الطرق للحياة العقلانية والعيش بحياة كريمة. فهو الإلتزام بفكرة أنه ينبغي للناس أن يكونوا قادرين بصورة حرة على اختيار بديل ما من بين كل البدائل المتاحة للعيش بحياة كريمة. [١]

ومن هنا يتضح ضرورة التمييز بين التعددية (Pluralism) من جانب والتنوع (Diversity) من جانب آخر، وذلك لأن لظاهرة التنوع معطى اجتماعياً يلوح في كافة المجالات والجوانب، في حين أن مفهوم التعددية بشكل كبير دلالاته هي في مجال القانون والدولة، وهذا من منطلق أن الدولة تملك صلاحية الإعتراف، ووضع تعددي معين باستخدام الأداة القانونية. [٢]

ونتيجة لذلك وإذا أخذنا معنى كلا المفهومين في اللغة الإنجليزية، نجد أن التنوع (Diversity) هي (مجموعة كثيرة من الناس أو الأشياء التي يختلف بعضها جداً عن بعضها الاخر)، أما التعددية (Pluralism) فهي (الإيمان أو الإعتقاد لمجموعات مختلفة من الناس على العيش معاً في سلام وفي مجتمع واحد)، وفي تعريف ومعنى (Plural) نجد أنها (شكل من أشكال الإسم أو الفعل الذي يشير إلى أكثر من شخص واحد أو شيء واحد)، أما (Diverse) فتعني أن (بعضها مختلف جداً عن الاخر البعض وبمختلف أنواعها).

ونستخلص من كل ما سبق أنه يمكن القول بأن التنوع هو الواقع الموجود في المجتمعات أما التعددية فهي الإعتراف بهذا التنوع والإيمان بعيش مشترك بين مكوناتها وتنظيمها بشكل قانوني من قبل الدولة، وهذا يعني أن التعددية هي شكل من أشكال تنظيم التنوع في المجتمعات.

وهناك معنى آخر للتعددية وهي الإعتراف بحقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق الأقليات في المجتمع والحفاظ على كرامتهما ورسالتهما والإقرار بالواجبات والمسؤوليات. وبذلك تعد التعددية أحد شروط الممارسة الديمقراطية، من التعددية السياسية الى التعددية الثقافية، ومن ثم فهي تتعارض تعارضاً تاماً مع وجود الدولة الشمولية أو سلطة فئوية وحيدة بل تفرض قدراً من الحياد من قبل الدولة التي ينبغي أن تحترم الإختلافات والتنوع، والعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد. [٣]

ثانياً: التعددية الثقافية (Multiculturalism):

حظيت التعددية الثقافية، كمصطلح يتميز عن صفة تعدد الثقافات (Multicultural) وهذا يعني المجتمع الذي يتكون من جماعات ثقافية متنوعة (متنوع الثقافات)، برواج واسع أولاً في كندا وأستراليا، كاسم لبند رئيس في السياسة الحكومية للمساعدة في إدارة التعددية العرقية داخل السياسة القومية. وفي

---

[١] د. حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٢.

[٢] د. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص(٢٢-٢٣).

[٣] وفاء لطفي، مصدر سابق، ص٥.

هذا السياق ارتبط ظهور المصطلح ارتباطاً قوياً بإدراك متنام لنتائج اجتماعية وثقافية غير مقصودة للهجرة على نطاق واسع. [١] وفي بداية عقد السبعينات من القرن العشرين شرع كل من (كندا وأستراليا) في السماح بهجرة جديدة (تضفي الصبغة الآسيوية) على هاتين الأمتين، فحتى ذلك الحين كانت أستراليا تطبق سياسة تقصّر الهجرة على البيض طبقاً لنص قانون صدر عام (١٩٠١) وكان يقيد الهجرة، وعد الآسيويون واليهود على حد سواء غير قابلين للإستيعاب. وفي عام (١٩٧١) اعترفت استراليا رسمياً بالحاجة إلى المساعدة في تكوين المجتمع على أساس التعددية الثقافية، الامر الذي مهد الطريق أمام إلغاء تام للشروط (العنصرية) عام (١٩٧٤). [٢]

من هنا فإن مفهوم التعددية الثقافية يعد من المفاهيم المهمة في المجتمع الحديث، الذي بات يضم جماعات متنوعة ثقافياً، الأمر الذي يطرح إشكاليات حول "الوحدة" في إطار "التنوع"، والإنسجام في سياق "إحترام الاختلاف". [٣]

يعد مفهوم التعددية الثقافية ذو معانٍ وتعريفات عديدة وهذا بحكم تباين مجالات التعددية الثقافية من جانب، وتعدد زوايا النظر إليها من جانب آخر، ويتوزع على ثلاث زوايا أساسية:

١. **تعريف التعددية الثقافية كآيدولوجيا:** وهذا يعني الإعتراف الرسمي بالتباينات والإختلافات والتنوع الثقافي على أساس كوننا في عالم يتميز بتناقضات رئيسية ما بين ثقافات مجسدةٍ لقيم ومعتقدات وحقائق غاية في التباين، بحيث أن الكثير منها غير قابلة للقياس، غير أنها تتميز بكونها مؤثر وفعالة ضمن نطاق بيئتها. [٤]

ولا يستخدم الآيديولوجيا هنا بمعنى وجود نظام فكري شامل ومغلق كما يقول البعض، بل يأتي بمعنى تمسّك مجموعة ما بالمبادئ الإجتماعية أو السياسية بشكل أكثر مرونة، وليس نقيضاً للتفكير العلمي. [٥]

ومن هنا يجب ألا نخلط بين التعددية الثقافية ومجرد الإعتراف بوجود سطحي لمجتمع متعدد الثقافات، لقد وُجدت، دائماً مجتمعات متعددة الثقافات، ويمكن، من وجهة نظر ما، أن نؤكد عملياً أن كل دولة أو مجتمع، سواء إعترفت بذلك أو لم تعترف، هي مجتمعات ذات تعدد ثقافي، وهذا بفعل تنوع المجموعات وثقافاتهم، ويمكن القول بأنها مطالبة باعتراف سياسي رسمي بالتعددية الثقافية

---

[١] طوني بينت وآخرون، مفاتيح اصطلاحات جديدة معجم مصطلحات الثقافية والمجتمع، ترجمة سعيد غانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠، ص١٩٦.

[٢] على راتانسي، التعددية الثقافية: مقدمة قصيرة جداً، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨.

[٣] ئوميد رفيق فتاح، إشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١٢، ص٨٠.

[٤] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص٤٣.

[٥] سيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص١٣٠-١٣٢.

وبمعاملة عادلة لكل الجماعات الثقافية وتطبيق آيدولوجيا التعددية الثقافية في الواقع دون الاقتصار في التعبير عن الإختلافات الثقافية في دائرة ضيقة فقط.[١]

وكما يرى "تايلور" فإن التعددية الثقافية عبارة عن سياسة الإعتراف. وعادة يتم توجيه الإعتراف للآخرين في حالتين: أولاً في حالة التشابه الأساسي مع النفس، ويمثل المشترك الإنساني هنا أساس المساواة، وثانياً في حالة الإختلاف، ووجود الهويات المميزة للمجموعات والأفراد. ويؤكد "تايلور" أنه يقف وراء مبدأ الاحترام المتساوي "افتراض التساوي في الفرص"، وهو افتراض مفاده أن "جميع الثقافات البشرية التي تحرك جميع المجتمعات على مر الزمان لديها شيء مهم لتقولها للآخرين".[٢]

٢. **تعريف التعددية الثقافية كتجربة حياة:** أي هي تجربة العيش في مجتمع أقل انعزالا وضيقاً في الأفق، وأقل تجانساً، وأكثر حيوياً وتنوعاً، أو بعبارة أخرى تجربة العيش في مجتمع تعددي ومتسامح فكرياً مع هذا التنوع. أو في الأقل يشتمل على احترام الناس وإيلائهم التقدير والإهتمام من خلال الإعتراف بحقوقهم في اختيار طريقة الحياة التي يريدون عيشها. [٣] واستخدمت التعددية الثقافية هنا بمعنى القبول بالآخرين المختلفين والتعايش مع خليط من العادات والتقاليد وأنماط الحياة اليومية.

٣. **تعريف التعددية الثقافية كسياسة عامة (Public Policy):** ومن هذه الزاوية فإن التعددية الثقافية عبارة عن سياسة تلبية إحتياجات الجماعات الثقافية في مجتمع معين في مجالات التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية والسياسية، فهي على صعيد التعليم تولي الإهتمام بالتنوع الثقافي، وتسعى إلى المساواة بين مختلف الممارسات الثقافية حسب مختلف الجماعات. [٤]

وفي ظل هذه السياسة تنشأ علاقة قوية بين المواطنة والتعددية الثقافية، فلا توجد مواطنة حقيقية من دون تعددية حقيقية في ظل دولة الحق والقانون. ويكمن سرّ ازدهار الديمقراطية في ازدهار المواطنة. ولكن إذا وجدت التعددية والتنوع في وطن ما كالتنوع القومي أو التنوع الديني أو التنوع المذهبي أو سواه ولم تستطع الدولة تغليب الإنتماء الوطني من خلال سياسات التعددية في وجود أفرادها الإجتماعي والثقافي بل ساهمت في تعزيز التناقض فيما بينهم، فستُطرح مشكلة المواطنة

---

[١] دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٨٤.

[2] Gurol Irzik and Sibel Irzik, Which Multiculturalism, Kluwer Academic Publishers, Netherlands, 2002, P. 393.

[٣] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص٤٤.

[٤] المصدر نفسه، ص٤٥.

والإنتماء لأن أفراد هذه الدولة سيكونون منساقين حكماً أو عفوياً أو اضطرارياً الى الإلتجاء الى روابط العشيرة والطائفة والتبعية وما إليها للدفاع عن حقوقهم والحصول عليها. [١]

ومن هنا يتضح لنا أن التعددية الثقافية لا تقتصر على التنوع الثقافي، بل هي الإعتراف والقبول بالتنوع، أي أن حالة التعددية الثقافية تشمل التنوع الثقافي ليس من الضروري أن يدل وجود التنوع الثقافي على وجود التعددية الثقافية ويشملها، وهذا يعني أن الدولة التي فيها التنوع الثقافي يجب أن تحاول أن تتبنى التعددية الثقافية، وأن تتبع الآليات والأنظمة التي تؤثر بشكل إيجابي في إثراء التنوع الثقافي، وتسوية الخلافات التي تظهر بين مكونات التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات.

الفرع الثاني
النظرية الليبرالية والتعددية الثقافية

الليبرالية مصطلح مشتق من أصل لاتيني، وهي تعني "الإنسان الحر" أو "الحرية الفردية". [٢] أي هي كلمة معربة مأخوذة من (Liberalism) في الإنجليزية، و(libéralisme) في الفرنسية، وهي تعني "التحررية"، ويعود إشتقاقها إلى (Liberty) في الإنجليزية أو (liberté) في الفرنسية، ومعناها الحرية. [٣]

وقدمت الليبرالية رؤية جديدة مفادها أن الإنسان الفرد هو قيمة بحد ذاته وينبغي أن يحترم بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو معتقده السياسي. والليبراليون يرون في تأسيس الدولة إستجابة لضرورة حماية الحرية سواء من إعتداءات الأفراد أو من الدول الأخرى. [٤] فهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب إحترام إستقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير، والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها.

ومرت الليبرالية فى تطورها بمراحل مختلفة، يلخصها البعض في أربع مراحل، وكالآتي:"

١. **مرحلة التكوين:** والمفهوم الأساسي في هذه المرحلة هو مفهوم ذات الإنسان باعتباره الفاعل صاحب الاختيار والمبادرة.

---

[١] محمد عبد المنعم صالح أمين، التنوع الثقافي في إطار المواطنة، متاح على الرابط:
http://www.sudaress.com/alsahafa/61195

[٢] نقلاً عن: د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٢٧١.

[٣] موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، مفهوم مصطلح الليبرالية، متاح على موقع (الدرر)، على الرابط التالي:
http://www.dorar.net/enc/mazahib/239

[٤] د. أنور محمد فرج، مصدر سابق، ص٢٧١.

٢. **مرحلة الاكتمال:** ومفهومها الأساسي هو مفهوم الفرد العاقل المالك لحياته وبدنه وذهنه وعمله، وعلى أساس هذا المفهوم شيد علم الإقتصاد العقلي المخالف للاقتصاد الإقطاعي المتفكك، وشيد علم السياسة العقلية المبني على نظرية العقد، والمخالف لسياسة الإستبداد المترهل المنخور.

٣. **مرحلة الاستقلال:** ومفهومها الأساسي هو مفهوم المبادرة الخلاّقة من المحافظة على الحقوق الموروثة، والإعتماد على التطور البطيء، وهو تطور من العقل الخيالي إلى الملك الواقعي.

٤. **مرحلة التقوقع:** ومفهومها الأساسي هو مفهوم المغايرة والاعتراض وترك مسايرة الآراء الغالبة، لأن الخلاف والإعتراض يبعد عن التقليد ويولد الإبداع." (١)

وهناك إشكالية في التعددية الثقافية من منظور الليبرالية اذ ليس لها تعريف مقبول بشكل عام، وكل المحاولات لتعريفها فيها غموض إلى حدٍ ما بحيث لا يكون مفيداً، ولكن هناك تعريف جامع يقول: "أن التعددية الثقافية الليبرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول ينبغي لها ألاّ تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الإجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي ترمي إلى الإعتراف والتكيّف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية والثقافية".(٢)

وقد تركز نظرية الديمقراطية المتعددة الثقافات (Multicultural Democracy) على سؤال عما إذا كانت الأقليات الإثنية (Ethnic Minorities) لديها الحق في الاحتفاظ بالمؤسسات الإثنية (Ethnic Institutions) الخاصة بها، ويمكن أن تدافع عن هوياتها الثقافية بصورة مشروعة. (٣)

والليبرالية لم تتبلور كنظرية أو كمنهج في السياسة والإقتصاد والإجتماع على يد مفكر واحد، بل ساهم العديد من مفكرين عبر سنين طويلة لإعطائها شكلها الأساسي وطابعها الآني، وفي هذا الموضوع توجد ثلاث مراحل للمناقشة الفكرية ما بين مؤيدي التعددية الثقافية وخصومها، وما بين الليبراليين أنفسهم ومع غيرهم، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التعددية الثقافية بصفتها تعبيراً عن النزعة الجماعاتية:

إن هذا الموضوع هو في الجوهر انعكاس الجدل الدائر ما بين الليبراليين والمجتمعاتيين، أي ما بين دعاة الفردية والجماعية(١) وهذه المناقشة هي بين دعاة الفردية الذين يركزون على الفرد والحرية

---

(١) للمزيد حول هذه المراحل، راجع: د. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ب ت، ص٣٩.

(٢) نقلاً عن: ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الأول، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة (عالم المعرفة)، رقم (٣٧٧)، الكويت،٢٠١١، ص٨١-٨٢.

(3) Meindert Fennema and Jean Tillie, Civic Community, Political Participation and Political Trust of Ethnic Group, Universities van Amsterdam, Vol. 24, 2001, P. 26.

الفردية ودعاة الجماعية الذين يركزون على الكيانات الجماعية والمجتمع والجماعات، وهي محاولة اكتشاف طريقة أو نظرية ما بين الفردية غير المقيدة والإشتراكية المسيطرة.[٢] لا ينتج من التعددية الثقافية بالضرورة، الجماعاتية التي تعني انغلاق كل جماعة على ذاتها، ولا يتعارض تصور ما للتعددية الثقافية، على ما يؤكد (شارلز تايلور)، مع الفردية. وليست المطالب بالتعددية الثقافية بالضرورة، تعبيراً عن إنفكاك جماعاتي، بل يمكنها على العكس من ذلك وفي عدد كبير من الحالات، أن تظهر الإتجاه المتصاعد للمجتمع نحو الفردية والحاجة المتزايدة لدى كل فرد الى أن يُعترف به، حسب وضع يزعم أنه وضعه، من خلال هوية يتصورها، في الغالب، على صور متعددة. [٣] وهذا يعني حماية المجتمع والثقافات والأقليات، ليس على حساب تضعيف الحرية الفردية ولكن بإعادة التنظيم بين الحريات الفردية وحماية المجتمع وخلط الحريات والواجبات في نفس الوقت. وهذه المرحلة تمثل سنوات ما بين سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

ثانياً: التعددية الثقافية داخل نطاق الليبرالية:

تشمل هذه المرحلة ما بين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وفي هذه المرحلة تحولت التعددية الثقافية من نقاشات المرحلة الأولى إلى نوع من الأسس الليبرالية للتعامل مع مطالب التعددية في معظم الديمقراطيات الغربية، ومحاولة حل مشكلة الإنسجام ومشاركة الأقليات والجماعات المهاجرة في هذه المجتمعات. [٤]

ثالثاً: التعددية الثقافية بوصفها رد فعل على بناء الأمة أو الدولة القومية:

بدأت هذه المرحلة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، والنقاش جار في هذه المرحلة بين الجماعية ودعاة التعددية الثقافية، وبشكل خاص (ويل كيمليكا). ويؤكد الطرف الأول على فكرة إلتزام الدولة الليبرالية بمبدأ الحيادية الإثنية الثقافية في التعامل مع هويات مواطنيها الثقافية، أي وجوب تعامل الدولة الليبرالية مع الثقافة بالطريقة ذاتها التي تتعامل بموجبها مع الدين، وبمعنى آخر الثقافة هي من الأمور التي يكون الناس تجاهها أحراراً يمارسونها أم لا، والأفراد يحترمون حقوق بعضهم في بينهم ومن هنا ليست الدولة لديها ثقافة رسمية كما لا يكون لها دين رسمي. [٥]

وأن حياد الدولة تجاه الدين والثقافة ليس كافياً، وإن كان شرطاً ضرورياً للعدالة عند الليبراليين، وهو لا يعني منع وجود ديانة أو ثقافة مشتركة بل يعني أن ليس على الدولة تشجيع دين معين بل

---

[١] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص١٥٤.

[٢] سيفن دي تانسي، مصدر سابق، ص١١٤.

[٣] دنيس كوش، مصدر سابق، ص١٨٦.

[٤] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص ١٥٤-١٥٥.

[٥] المصدر نفسه، ص ١٥٥-١٥٦.

عليها أن تكون محايدة. ويقول (مايكل والزر) في هذا الإطار: "إن الليبرالية تفترض (طلاقاً قطعياً بين الدولة والإثنية) إذا إتخذت الدولة الليبرالية موقعاً عليها تجاه مختلف مجموعات الإثنية والقومية في البلاد. والدولة يجب أن تلزم نفسها بـ (الحياد فيما يخص روزنامات اللغة والتاريخ والادب) الخاصة بهذه المجموعات. ويرى (والزر) أن المثال الأوضح لتجسيد الحياد الليبرالي في الدولة هو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتجلى إهمالها الخفيف –الجزئي– للتعدد الثقافي في عدم الإعتراف دستورياً بلغة رسمية، ولكي يصبح المهاجرون مواطنين فقط عليهم تأكيد ولائهم للمبادئ الديمقراطية والحريات الفردية كما عرفها الدستور الأمريكي. [1] ولكن في بعض الحالات لا سيما بعد أحداث (١١/ سبتمبر) أصبحت مبادئ الليبرالية في أمريكا تحت ملاحظات كثيرة.

وفي المقابل يؤكد أنصار التعددية الثقافية على فكرة كون الدولة الديمقراطية الليبرالية دولة حيادية إثنياً وثقافياً، ونشر ثقافة معينة في المجتمع بأسره، وتعزيز هوية قومية معينة قائمة على أساس المشاركة في هذه الثقافة المجتمعية التي تتمركز إقليمياً وتقوم على أساس لغةٍ مشتركة تستخدم على نطاق واسع في المؤسسات الإجتماعية. [2]

ومن هنا فالمنظور المفيد لفهم منطق التعددية الثقافية الليبرالية، هو أن نفهم ما هو الشئ الذي جاءت هذه التعددية الثقافية إستجابة له، أو ما هو الشئ الذي جاءت هذه التعددية كردة فعل ضده. فجميع المحاولات من أجل التعددية الثقافية تشترك في رفض نموذج الدولة القومية المتوحدة المتجانسة. ولكي نفهم فكرة الديمقراطية الليبرالية ذات الثقافات المتعددة، فإننا نحتاج في البداية إلى فهم نموذج الدول القومية المتجانسة [3] ولماذا يتم رفضها من قبل دعاة التعددية.

وسياسات بناء الدولة القومية تتنوع من بلد إلى آخر، ويلخصها (كيمليكا) في هذه النقاط:"

١. تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة. ويتم استخدام اللغة الوحيدة في القطاع الحكومي والخدمات العامة.
٢. بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي تقدّم الرواية التاريخية والقومية فيه للمجموعة المسيطرة.
٣. مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخياً.
٤. نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتاحف العامة.
٥. تبني رموز الدولة والإحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة، وأبطالها وثقافتها.

---

[1] نقلاً عن: ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: منير الكشور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠، ص٤٢٩.

[2] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص١٥٦.

[3] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، مصدر سابق، ص٨٢.

٦. إنشاء نظام قانوني وقضائي موحّد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني. مع إلغاء أي نظام سابق استخدمته جماعات الأقلية.
٧. تبني سياسات إستيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة، في مناطق أقامت تاريخياً أقليات أخرى، وهذا لكي يتغلبوا على الأقليات حتى في أرضهم الأصلية.
٨. تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القوميين كشرط للحصول على المواطنة، وحيث تعطي أفضلية للمهاجرين الذين يشتركون في اللغة، والدين، أو الثقافة مع الجماعة السائدة.
٩. الإستيلاء على الحيز العام الذي كان يملكه السكان الأصليون، من أماكن الثروة التي تملكها المجموعات الأقلية، وإعلانها كمصادر قومية للثروة، واستخدامها لمصلحة الأمة." [١]

هذه السياسات والسياسات المماثلة الأخرى تم تبنيها تقريباً في أرجاء العالم لوقت من الأوقات، إلا أن عددا من الديمقراطيات الغربية قد تخلى عن هذه السياسات لمصلحة نموذج التعددية للدولة، ومن الدول التي تخلت عن هذه السياسات سويسرا، إذ لم تحاول قطعياً إنشاء لغة قومية واحدة في نطاق الدولة وأقليات تتحدث بلغات متنوعة.

وكل هذه السياسات مبنية على التشجيع على الإندماج داخل ما يمكن أن نسميه "الثقافة المجتمعية". وأعني بالثقافة المجتمعية الثقافة الشاملة لكل المجالات، وهي قائمة على لغة مشتركة تستعمل بشكل واسع في المؤسسات العامة والخاصة على الصعيد الخاص والعام. فالثقافات المجتمعية داخل الديمقراطية الحديثة الليبرالية تكون حتماً تعددية تتسع لكل الديانات وكل الطبقات والثقافات. إن تنوعا كهذا هو نتيجة لا فكاك منها لإقرار الحقوق والحريات المضمونة للمواطنين الليبراليين وتحديداً عندما تربط بواقع سكان متنوعين على الصعيد الإثني. لكن هذا التنوع تقابل مع ذلك، بل تصده أيضاً غلبة لغة واحدة وانسجام على الصعيد المؤسساتي، وهو انسجام لم يبرز لوحده وإنما كان نتيجة لسياسات مُدبرة عن قصد من قبل الدولة. [٢]

من هنا يتضح علاقة غير محلولة بين التعددية الثقافية والفلسفة السياسية الليبرالية، على الرغم من أن التعددية الثقافية يستخدمها أيضاً بطريقة وصفية المحللون الأكاديميون للإشارة تحديداً إلى سياسات إدارة التنوع الثقافي لدى الحكومات. [٣]

رابعاً: مقارنة الديمقراطية الليبرالية التعددية بالديمقراطية الليبرالية الفردية:

هنا لابد من التركيز على أبرز سمات وإيجابيات الديمقراطية الليبرلية التعددية، وكالآتي:"

---

[١] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

[٢] ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٤٣٠-٤٣١.

[٣] طوني بينت ومجموعة من المؤلفين، مصدر سابق، ص١٩٨.

١. **تعترف التعدديةُ بالمجموعات:** بخلاف الديمقراطية الفردية التي تتعامل مع الناس على أنهم مجموعة أفراد، وتعطي التعدديةُ شرعيةً للمجموعات (السياسية والثقافية والعرقية والقبلية والطائفية) ولها الحق بالبقاء وممارسة دورها كمجموعة في النظام السياسي للدولة. إنها "إتفاقية تعامل" بين مجموعات وليست إتفاقية بين أفراد مستقلين وغير منتمين.

٢. **التعدديةُ تحفظ حقوق الآخر:** التعددية تنطلق من رؤية الذات والآخر في "كل" واحد وتدفع نحو موقف "يعطي" للآخر في نفس الوقت الذي "يأخذ" للذات. أما الديمقراطية الليبرالية فتنطلق من مصالح "الذات" الفردية أو الجماعية أولاً، أما الآخر فليتدبر. لذلك فالتعددية هي آلية وقيمة تحول دون اضطهاد أو استقصاء مجموعات معينة في مجتمعنا.

٣. **التعددية أداة مصالحة وتعايش:** الديمقراطية الفرديةُ أداة غلبة (تغليب الأكثرية على الأقلية) في حين تكون التعددية أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد ويسهم في إضفاء لون وطعم خاصين. إن فرض الديمقراطية الليبرالية في مجتمع جماعي من شأنه جعل مجموعات الأقلية المبعدة أن تلجأ للسلاح والعنف أو جعل مجموعة السلطة المهددة أن تتراجع عن الديمقراطية (كما حصل في الجزائر مثلاً).

٤. **التعددية فكر ينبذ التعصب:** بخلاف التعصب القبلي، التعددية فكر وموقف تتثقف فيها الأجيال على أن هنالك أكثر من "صح" واحد هو أن تحقيق الذات الجماعية والفردية يتم بموازاة مع ضمانِ ذات الآخر وحقوقه الجماعية (أنا وأنت معاً).

٥. **التعددية آلية تحريك:** التعددية ليست آلية تكريس للوضع القبلي القائم بل هي آليةَ تفاعل وتحرك تمكن الأفراد والجماعات من التفاعل فيما بينها بشكل صحي ومن ثم الانتقال والتطور دون تغليب طرف على آخر. فالحوار الإجتماعي الدائر في جو تعددي يسمح بالتغيير والتطور أكثر من الحوار الدائر في أجواء حرب تنفي شرعية الآخر." [١]

ويمكن القول بأن الليبرالية ليست وليدة حقبة زمنية محددة بل إن الفكر الليبرالي تطور وتغير بتغير الزمن، والدعاة إلى الليبرالية كثيرون وهذا هو سبب كثرة الأفكار والإتجاهات الليبرالية حول كل الموضوعات التي ترتبط بالليبرالية، فمثلاً في موضوع التعددية الثقافية رأينا أن الليبرالية ليست شقاً واحداً ورؤية واحدة، والليبرالية بشكل عام تعترف بحرية الأفراد والجماعات ولكن الرأي الصحيح والمقبول تجاه التعددية الثقافية هي الإدارة المؤسساتية للتعددية، وهذا هو الإتجاه الذي يقول بأن الدولة ليست لديها هوية قومية، وترفض النماذج القومية للمجتمعات المتنوعة لكي تتحقق حقوق كل المواطنين.

---

[١] للمزيد راجع: د. مروان دويري، التعددية الثقافية/القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الدستوري)، مجلة (عدالة) الألكترونية، العدد/٧، ١١/٢٠٠٤، متاح على الرابط: http://adalah.org/Articles/1402/

إن التحول نحو التعددية، يمثل اليوم أساساً لحركة التغيير والإصلاح، والتعددية مطلوبة كونها توفر المشاركة السياسية لمختلف القوى الإجتماعية والسياسية والثقافية في إطار النظام السياسي وعدم إجبارها على العمل خارج النظام. [١] وعليه فلم تسلم التعددية الثقافية، مثل كل المذاهب السياسية الأخرى من الإلتباسات والمشاكل، وترتبط نتائجها السياسية والإجتماعية بالنظر إلى الحضور الطبيعي للديمقراطية الليبرالية لهذه المقدمات أو عدم حضورها. بعبارة أخرى فإن مدى قدرة التعدد الثقافي هو في مختلف الأشكال التي يتخذها لتقوية الحرية والمساواة وعدم إضعافها. [٢]

المطلب الثاني
التعددية الثقافية من منظور (ويل كيمليكا)

كما أسلفنا سابقاً فإن المنظور الليبرالي يتميز بالتنوع والتعدد في فهمه وتفسيره وطروحاته حول كثير من القضايا الإجتماعية والسياسية والفكرية، وأحياناً يصل هذا التنوع إلى حد التناقض والتضارب فيما بينه. وعليه رأينا أنه من المفيد للبحث والدراسة أن نختار نموذجاً من المفكرين المعاصرين المساهمين في هذا المجال لنبين أهم آرائه وأفكاره حول موضوع التعددية الثقافية، لذا تم إختيار (ويل كيمليكا)[*] لذلك الغرض، ويتم تناوله في هذا المطلب من خلال فرعين.

---

[١] د. رعد صالح الألوسي، مصدر سابق، ص١٢.

[٢] باتريك سافيدان، مصدر سابق، ص١٦.

[*] ويل كيمليكا: هو فيلسوف سياسي كندي أشتهر بأفكاره حول التعددية الثقافية، حصل على درجة (بكالوريوس) في الفلسفة والسياسة من جامعة (كوينز) في (١٩٨٤)، وشهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة (أكسفورد) في (١٩٨٧). وهو مؤلف لسبعة كتب: (الليبرالية، والمجتمع، والثقافة) في (١٩٨٩)، (الفلسفة السياسية المعاصرة) في (١٩٩٠)، (المواطنة متعددة الثقافات) في (١٩٩٥) الذي حصل على جائزة (ماكفرسون) من قبل (جمعية العلوم السياسية الكندية)، وجائزة (بانش) من قبل (جمعية العلوم السياسية الأمريكية)، و(إيجاد طريقنا: إعادة التفكير في العلاقات العرقية الثقافية في كندا) في (١٩٩٨)، و(السياسة باللغة العالمية: القومية والتعددية الثقافية والمواطنة) في (٢٠٠١)، و(أوديسا التعددية الثقافية) في (٢٠٠٧)، الذي حصل على جائزة (الجمعية الأمريكية الشمالية لـ(جائزة كتاب ٢٠٠٧ الفلسفي-الاجتماعي)، و(Zoopolis: نظرية سياسية من حقوق الحيوان) بالإشتراك مع (سو دونالدسون) في (٢٠١١)، الذي حصل على جائزة كتاب (بينالي) من الجمعية الفلسفية الكندية في (٢٠١٣). ويشغل حاليا منصب رئيس أبحاث كندا في الفلسفة السياسية في جامعة (كوينز)، وأستاذاً زائراً في (برنامج الدراسات القومية) في الجامعة المركزية الأوروبية في (بودابست). وقد ترجمت أعماله إلى (٣٢) لغة. وهو زميل في الجمعية الملكية لكندا، والمعهد الكندي للأبحاث المتقدمة، وزميل مراسل في الأكاديمية البريطانية. من ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وكان رئيس الجمعية الأمريكية للفلسفة السياسية والقانونية. للمزيد أنظر: بيوجرافيا (ويل كيمليكا) على موقع جامعة (كوينز) على الرابط التالي: (http://post.queensu.ca/~kymlicka/biography.php)

الفرع الأول

التعريف بأهم أفكار (كيمليكا)

يعد (ويل كيمليكا) أحد الفلاسفة السياسيين في هذا العصر المتخصصين في موضوعات الثقافة والتعددية الثقافية وحقوق الأقليات، وهو يحاول علاج مسألة الرد الليبرالي على التنوع الثقافي بسياسة التعددية الثقافية، وفي إستخدامه لمفهوم الثقافة لا يستعمل هذا المفهوم بمعنى جملة الفنون والآداب، وإنما يستند في استخدامه لهذا المفهوم على التعريف الذي قدمه عالم الأنثروبولوجيا سير "إدوارد تايلور" (١٨٣٢–١٩١٧) في كتابه "الثقافة البدائية" الصادر في العام (١٨٧١)، إذ يشير فيه إلى أنّ لفظ "الثقافة" يعني: الكيان المُركب الذي ينتقلُ اجتماعيًّا من جيل إلى جيل، ويتكوّنُ من المعرفة (بشتى أنواعها)، واللغة (بمختلف ضروبها)، والمعتقدات الدينية (على تباين أشكالها)، والفنون (على تنوع أنماطها)، والأخلاق (بمختلف مرجعياتها)، والعادات والعُرْف والتقاليد (فردية كانت أم جماعية)..إلخ. ونتيجة لذلك، يستخدم (كيمليكا) مصطلح "التعددية الثقافية" كمصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تسْتهدفُ توفيرَ مستوى معين من الإعتراف العام، ومساندة المجموعاتِ العرقيةِ الثقافيةِ غير المسيطرة، سواء كانت هذه الجماعات أقليات جديدة (كالمهاجرين واللاجئين)، أم قديمة (كالأقليات المستقرة تاريخياً والسكان الأصليين). [1]

ومما له دلالة في هذا السياق؛ أنّ إحصاءات (اليونسكو) بشأن الواقع اللغوي في العالم تشير إلى وجود نحو (٦٠٠٠) لغة، على حين أن (٩٦%) من سكان العالم يتحدثون (٤%) فقط من تلك الآلاف الستة! ففي جزيرة (غينيا الجديدة) بمفردها؛ ثمة ما يقرب من (٧٠٠) لغة، ومئات من هذه اللغات آخذة في الإنقراض! ففيما كان يعتقد (جون ستيوارت مل) (١٨٠٦–١٨٧٣) أنّ الجماعات الصغيرة بإمكانها أن تتخلى عن ثقافاتها الموروثة، لكي تنضمّ إلى ثقافة الأمم الأقوى؛ يُدافع فلاسفة السياسة في عالمنا اليوم عن "حقوق الأقليات" حول العالم، ويسعون إلى الإعتراف بالتعددية الثقافية وما يتفرع عنها من حقوق للجماعات التي تشكل أقلية، وهي حقوق تؤثر بدورها في مفهومي العدالة والمساواة، ومن ثمّ في التطبيق الصحيح للديمقراطية. [2]

وحسب رأي (كيمليكا)، فإن الاستقلال الذاتي يشكل أساساً للنظرية السياسية الليبرالية ونظراً لأن الحياة الكريمة تقتضي وجوب عيش الأفراد حياتهم وفق معتقداتهم دون خوف من العقاب والإضطهاد، ويصر على الحريات المدنية والفردية والحكومات الدستورية وحرية المعتقد والضمير. فالعيش وفق حياة كريمة يتطلب تحقيق شيئين، أولاً: يجب أن يعيش الناس حياتهم وفق إيمانهم ومعتقداتهم التي تعطي

---

(1) د. محمّد حلمي عبد الوهّاب، الديمقراطية والتعددية الثقافية، متاح على موقع (البلاد) على الرابط:

http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=10722

(2) المصدر نفسه.

الحياة قيمة، وثانياً: ونظراً لأنهم غير معصومين وقد يكشفون لاحقاً خطأ قناعاتهم، يجب أن يتمتعوا بالحرية في مسألة إختيار هذه المعتقدات. [١]

وفي هذا السياق يتبني (كيمليكا) مفهوم (العدالة الإثنية الثقافية) ويعرف هذا المفهوم بأنه غياب لعلاقة الإضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الإثنية والثقافية، بحيث يتحقق فيها التكامل ما بين شتى الجماعات الثقافية عن طريق: أولاً: الاعتراف بحقوق الأقليات، ثانياً: حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي على حساب الإنسانية بغض النظر عن أن هذا الفرد من الجماعة الأكثرية أو الأقلية، ثالثاً: التعامل مع الافراد والجماعات الثقافية على أساس الحرية والمساواة بمعنى أن كل من الفرد والجماعات يتمتع بالحريات والحقوق.[٢]

ويرى أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية اليوم يحاولان أن يماهي بين أفضل الممارسات والأبعاد القانونية في التعامل مع مسألة الأقليات، وأشار إلى الإنتشار الدولي لخطاب التعددية، وأن هناك لقاءات دولية لصانعي السياسة تناقش الأفكار المتعلقة بالتسامح والتعددية. وهناك معايير دولية يجب أن يتقيد بها جميع الدول، وهي معايير طورتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولم يغفل أن لهذه المعايير آثاراً بعضها إيجابية وبعضها ينطوي على مخاطر. [٣]

الفرع الثاني
نماذج التعددية الثقافية عند (كيمليكا)

يركز (ويل كيميلكا) في مسألة التعددية الثقافية على مكونات التعددية، وبمعنى آخر التعددية الثقافية (لمن؟)، وهذا يقودنا إلى تعدديات بمحتويات مختلفة ومن ثم الى نشوء نماذج متباينة، والملاحظ أن هذه النماذج عنده تبنى على أسس وليس على أساس واحد، ومنها:

أولاً: الأقليات القومية:

إن ما نعنيه بالأقليات القومية هي تلك المجموعات التي شكلت مجتمعات قائمة بالذات في المناطق التي سكنتها في التاريخ قبل أن تندمج داخل دولة معينة. ويمكن تقسيم الأقليات القومية إلى صنفين: أولاً: أمم أقل من الدولة، وثانياً: سكان أصليون. فالأول هم أمم تفتقر إلى الدولة تستطيع فيها أن تكون الأغلبية، وهي أمم يمكن أن تكون عرفت في الماضي التنظيم في شكل الدولة. ولأسباب متعددة وجد هؤلاء أنفسهم مع أمم أخرى يتقاسمون معها الإنتماء إلى نفس الدولة. وقد عرضوا في

---

[١] بيخو باريخ، مصدر سابق، ص١٨٣.

[٢] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص٢١-٢٢.

[٣] د. صابر أحمد عبد الباقي، المواطنة في إطار التعددية الثقافية، متاح على موقع (كنانة أون لاين) على الرابط:
http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/80371

الماضي للغزو والإحتلال من قبل دولة أو ضموا إلى دولة أو إمبراطورية أو لأسباب أخرى. أما الثاني فهم السكان الأصليون الذين احتلت أراضيهم وألحقوا، أحياناً عنوة وأحياناً أخرى من خلال المعاهدات، وتنظر بعض الدول والشعوب إليهم كغرباء، ففي حين تحلم بعض الأمم الأقلية بالإرتقاء إلى مصاف الأمم ذات الدول التي تتمتع بمؤسسات إقتصادية سياسية واحدة وبحيازة أدوات لتحقيق ذواتها، بحث السكان الأصليون عن شيء مختلف تماماً: وهي القدرة على الحفاظ على بعض الأنماط التقليدية وزيادة الاستقلالية الذاتية. (١)

وحول حقوق الأقليات يعتقد (كيمليكا) أن على النظرية الليبرالية في حقوق الأقليات، أن توضح كيف يمكن لحقوق الأقليات أن تتماشى مع حقوق الإنسان، وكيف يمكن لحقوق الأقليات أن تتحدد بواسطة مبادئ الحرية الفردية، والديمقراطية، والعدالة الإجتماعية. (٢)

وحتى إذا ما كانت هناك طرق للمحافظة على التمييز بين الشعوب والسكان الأصلين وأقليات أرض الوطن الأخرى، فسوف يتركنا ذلك مع سؤال حول ما الذي ينبغي أن يفعل المجتمع الدولي تجاه الأقليات القومية في عالم ما بعد الإستعمار، مثل الأكراد والتاميل والفلسطينيين. فقد كان على المنظمات الدولية أن تتبني إستراتيجية خاصة ومحاولة التأثير في العلاقات بين الدولة والأقلية، وهي تبني لكل حالة منظور وحل معين، ولا يركز على صياغة المقاييس والمعايير ثابتة فقط. (٣)

ويحدد (كيمليكا) النزعة القومية للأكثرية بعدد من القيود حتى تصبح نزعة قومية ليبرالية، ويمكن عد هذه القيود بمثابة أسس بناء الدولة المتعددة الثقافات، ويلخصها في أربعة قيود وهي:"

١. ألاّ تسعى النزعة القومية الليبرالية إلى فرض هويتها القومية بالإكراه على أولئك الذين لا يشاطرونها هذه الهوية.

٢. إن النزعة القومية الليبرالية هي التي تفسح المجال أمام الأنشطة السياسية الهادفة إلى جعل المجال العام مجالاً ذا شخصية قومية متنوعة، ليغدو الناس أحراراً في تبني لغة رسمية مختلفة أو حتى السعي إلى الإنفصال عن إقليم الدولة وتشكيل دولةٍ أخرى مستقلة.

٣. إن الإنتماء إلى جماعة قومية ما لا يقتصر على الذين يتقاسمون ديناً أو إثنيةً أو عرقاً معيناً، وإنما يمكن لأي شخص الإنضمام إلى عضوية هذه الجماعة القومية إذا ما أراد ذلك. وهذا يعني، ضرورة أن تظهر النزعة القومية الليبرالية مفهوماً رخواً نسبياً عن الهوية القومية، وذلك من أجل تمكين الأفراد ذوي الخلفيات الإثنية الثقافية المتباينة من أن يصبحوا أعضاءً كاملي العضوية ومتساوين كذلك من أجل إتاحة أكبر مجال ممكن أمام التنوع والاختلاف الفردي.

---

(١) ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص٤٣٤.

(٢) د. علي رضا الحسيني البهشتي، مصدر سابق، ص٢٦٤.

(٣) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الثاني، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة (عالم المعرفة)، **رقم** (٣٧٨)، الكويت، ٢٠١١، ص١٥٢.

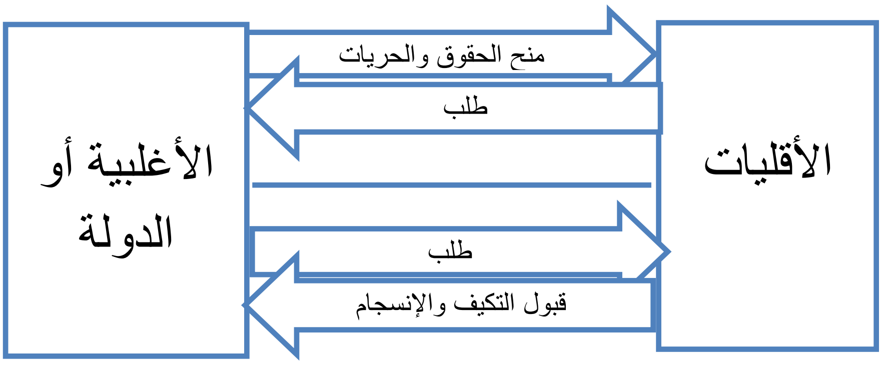
٤. ألا تكون النزعة القومية الليبرالية نزعة عدوانية، ولا تسعى إلى تفكيك وإلغاء مؤسسات الإستقلال الذاتي للجماعات القومية الأخرى، سواء داخل حدود الدولة نفسها أو في الدول الأخرى، بل ينبغي أن ترغب في الإعتراف العام بالأقليات القومية وتتقاسم معها المجال العام." [١]

أي بمعنى آخر المطالبات لحقوق الأقليات ليست بالضرورة دليلاً على أن الأقليات قد تصبح عدوانية وحزماً، وإنما يمكن عدها من الإستجابات الدفاعية للتهديدات التي تشكلها تأكيدات من غالبية أبناء الأمة، ويجب أن ننظر إلى حقوق الأقليات كرد فعل على الظلم الفعلي أو المتصور أن تنشأ في سياق الأغلبية القومية. [٢]

في هذه النقطة يوضح (كيمليكا) لنا نموذجاً ليبرالياً، وبالتحديد نموذج (القومية الليبرالية) كبديل لنموذج (القومية الأكثرية) الموجودة، ويريد أن يقول لنا بأن القومية ليست ضد الليبرالية بل إن نموذج (القومية الليبرالية) مختلف ويركز على ضمان حق المطالبة بالحقوق للكل ضمن إطار الليبرالية.

الشكل رقم (٣)

يوضح العلاقة بين الأقليات والدولة في منظور (ويل كيمليكا)



مصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (٣) يوضح لنا العلاقة بين الأقليات والأغلبية في أطار نظرية (كيمليكا) في علاقتين وبإتجاهين، في العلاقة الأولى تطلب الأقليات من الأغلبية منح الحقوق والحريات والأغلبية توافق، ولكن في سياق العلاقة الثانية التي تطلب الأغلبية بدورها من الأقليات محاولة التكيف مع النظام وقبول الإنسجام مع الأغلبية والأقليات الأخرى نجد أن الاقلية بدورها توافق، والنتيجة هي الحصول على الحقوق من قبل الأقليات في مقابل التكيف والإنسجام مع الآخرين.

---

[١] للمزيد حول هذه القيود أنظر: د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص٣٠.

[2] Will Kymlicka and Magda Opalski, Can Liberal Pluralism be Exported?, New York, Oxford University Press, 2002.

ثانياً: السكان الأصليون:

والنموذج الثاني للتعددية الثقافية من منظور (كيمليكا) يتعلق بالسكان الأصليين، ويرى بأنه يجب إستيعابهم في إتجاه التخلص من الإستعمار الداخلي الذي يقوم على دعاوي الأرض، وحقوق الحكم الذاتي، والإعتراف بوجود قانون للسكان الأصليين. [١]

وهذا الطرح يستدعي إنشاء نظام قانوني قائم على العادات والتقاليد القبلية ذات العلاقة بكيفية فض الخلافات وتحقيق العدالة والسبب الذي يدفع (كيمليكا) إلى إعتماد مثل هذا المنظور أن السكان الأصليين حينما يطلب منهم الإذعان للمعايير الدستورية لدولة الأم، فإن ذلك يشتمل في واقع الأمر على مطلبين متمايزين، الأول: هو كون هذا الإذعان يستدعي تمسك السكان الأصليين بمجموعة من المبادئ الليبرالية السائدة التي تتقاسمها مختلف الديمقراطيات الغربية والتي تعد أيضا محل تقديس في القانون الدولي، والثاني: أن القبول بذلك يستدعي أيضاً قبول السكان الأصليين بسلطة ذلك الكيان السياسي أو النظام القانوني الذي أنشأه المستوطنون الأوروبيون.[٢]

ومع أن (كيمليكا) يؤيد فكرة كون السكان الأصليين يختلفون كلياً في طريقة حياتهم عن الأكثرية المهيمنة، فإنه لا يؤيد فكرة إتخاذ الإختلاف الثقافي معياراً للتمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية، وعلى النحو الذي يؤدي إلى حرمان الأخيرة من حقوقها في الإستقلال الذاتي، لأن (كيمليكا) ينظر إلى المسألة من زاوية أن هذه الأقليات قد تتفاوت فيما بينها ثقافياً، ولكن هذا التفاوت هو في الدرجة لا في النوع، حيث إن عامة الأقليات تلتقي على معيار إساءة المعاملة تاريخياً، وخسرانها فرصة تشكيل دولة خاصة بها، سواء إشترك في عملية تكوين الدولة أم لم تشترك فيها كلياً، وبالتالي، ينبغي عدم التمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية، ويشملهم جميعاً بحق تقرير المصير وفقاً لهذا المنظور.[٣]

ثالثاً: المهاجرون:

والنموذج الثالث للتعددية الثقافية من منظور (كيمليكا) هي تلك المجموعات المتشكلة بفعل قرار اتخذه أفرادها وعائلاتهم لمغادرة بلدانهم الأصلية والهجرة إلى مجتمع آخر وفي أغلب الأحيان تاركين أصدقاءهم وأقاربهم خلفهم في بلدهم الأصلي، وفي أغلب الحالات يكون ذلك لأسباب مادية وفي بعض الحالات لأسباب سياسية وإنسانية تدفعهم الى الانتقال للعيش في بلد أكثر ديمقراطية وحرية –أكثر أماناً–وبمرور الزمن مع الجيل الثاني والثالث، المولود داخل البلد المضيف واختلاطهم، وتنشأ

---

[١] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ١٨٢–١٨٣.

[٢] د. حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص٢٩.

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢٨٩–٢٩٠.

جماعات أثنية تتسم بدرجات متفاوتة من الإنسجام الداخلي والتنظيمي. وهناك صنفان من المهاجرين: أولئك الذين حصلوا على الحق في المواطنة وأولئك الذين لم ينالوا مثل ذلك الحق. [١]

وتحولت قضية الهجرة والمهاجرين في البلدان التقليدية من نماذج الإستبعاد والإستيعاب إلى نماذج جديدة للتكامل المتعدد الثقافات والقبول المحايد عرفياً. مثل الأقليات القومية والسكان الأصليين، فإن التغيير الأكثر سرعة في بعض الأماكن يتعلق بالإعتراف بهوية المهاجرين. ففي الماضي كان المهاجر يساوي (غير الوطني) إذا ما أعلن اعتزازه بهويته العرقية، أما اليوم فقد أصبح شيئاً عادياً بالنسبة للمهاجرين ونسلهم أن تكون لهم الهوية العرقية، وأن يعتزوا بها ويعبروا عنها في المجال العام، وأن يجعلوها تتكيف وتنعكس مع المؤسسات العامة. [٢]

مع تسجيل ملاحظة مهمة وهي أن هذا التكييف والإعتراف قد تغير في بعض الحالات، فمثلاً فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واجه المهاجرون من الدول العربية والإسلامية بشكل عام ضغوطاً لإخفاء هويتهم العرقية والدينية في الولايات المتحدة ولاسيما وكل الدول الغربية عامة. [٣]

ويرى (كيمليكا) أنه يمكن للمهاجرين، المطالبة بحقوق التعددية الإثنية، كعدم التمييز ضدهم واستثناءهم من القوانين المجحفة بحقهم والاحتفاظ بثقافتهم [٤]، ألا أن عدم قدرة المهاجرين على إنتهاج مشروع بناء أمة خاص بهم، أصبح السبيل الوحيد والناجح أمامهم هو الإندماج جهد إمكانهم، وتبنى (كيمليكا) مجموعة من السياسات للتعددية الثقافية للبلدان المختلفة وهي:"

١. التأكيد الدستوري أو التشريعي أو البرلماني على التعددية الثقافية على المستويين المركزي والإقليمي، أو أيهما، وعلى مستوى البلديات.
٢. تبنّي التعددية الثقافية في المنهج المدرسي.
٣. إدراج تمثيل الأقليات العرقية ومراعاتها في إطار مهام وسائل الإعلام العامة أو إصدار التراخيص لها.
٤. الإعفاء من قواعد الملبس، فعلى سبيل المثال: السماح للسيخ بإرتداء العمامات بدلًا من الخوذات الواقية أو القبعات المدرسية، والإعفاء من القوانين التي تمنع الإتجار أيام الآحاد وما إلى ذلك.
٥. السماح بإزدواجية الجنسية.
٦. تمويل تنظيمات الجماعات العرقية من أجل تشجيع الأنشطة الثقافية.
٧. تمويل التعليم الثنائي اللغة أو التعليم بلغة الأم.
٨. إتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة." [٥]

---

[١] ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص٤٣٩.

[٢] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٩٣.

[٤] بيخو باريخ، مصدر سابق، ص١٨٩.

[٥] نقلاً عن: على راتانسي، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥.

ويرى (كيمليكا) أن تغيير الحالة الإقتصادية والسياسية للجماعات العرقية المختلفة تؤثر في درجة الإنسجام والتكامل وأن مسألة المحافظة على الحقوق اللغوية للأقلية لا تكفي لضمان الحق الفردي ومنع التمييز، بل هنالك حاجة لضمانات جماعية للحفاظ على لغة الأقلية الأصلية.

وفي هذا السياق يعترف (كيمليكا) بأنه لو وجدت جماعات لم تكن بينها أصول مشتركة وليس بالإمكان تشجيعهم على قبول أصول الآخرين ينبغي عليهم التعايش إستناداً إلى أوصول أخرى، كالتصالح المؤقت. وأعتقد أن نموذج المصالحة المؤقتة هو الإجابة الوحيدة المتوفرة نظراً للإرتباط بعدد كبير من الثقافات غير الليبرالية. [١]

ومن خلال كل هذا يحاول (كيمليكا) علاج مسألة الرد الليبرالي على التنوع الثقافي بسياسة التعددية الثقافية، وهذا باختصار من خلال تحقيق الحرية والحقوق والحكم الذاتي للأقليات من جانب الدولة، والقبول والاندماج والتكيف من جانب الأقليات. ويتضح مما تقدم أن التنوع الثقافي ليس ظاهرة جديدة ولكن التعامل معه يختلف باختلاف الزمان والمكان، ويحتمل الإيجابيات والسلبيات، ويمكن أن يعد نقطة قوة أو ضعف، ويمكن أن يتحول التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية، كتعبير عن قبول هذا التنوع، ويمكن أن يبقى على حاله أو يتحول إلى الأسوء أي الفتنة وانشقاق صفوف المجتمع.

---

[١] د. علي رضا الحسيني البهشتي، مصدر سابق.ص٢٧٤.

الفصل الثالث

إدارة التنوع الثقافي في ظل آليات الحكم الرشيد

إن إدارة الحكم باعتبارها ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لتدبير شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون والفئات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم المشروعة، ويفون بإلتزاماتهم ويسوّون خلافاتهم. وتندرج المشاركة والشفافية والمساءلة أيضا في تعريف الحكم الرشيد، ويسهر الحكم الرشيد على أن تقوم الأولويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية على توافق واسع النطاق داخل المجتمع، وعلى إسماع صوت أفقر الفقراء وأشدهم ضعفاً في عملية اتخاذ القرار بشأن توزيع الموارد الإنمائية. [١]

وانطلاقاً من ذلك فإن كل آليات الحكم الرشيد على علاقة متكاملة فيما بينها، فمثلاً يؤدي التوافق إلى المشاركة الفعالة والشفافية، وترتبط المشاركة بالمساءلة، وتحتاج المساءلة إلى حكم القانون، ويظهر حكم القانون في المساواة، وتعد المساواة بمثابة تغذية راجعة للمشاركة، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات المتداخلة بطرق شتى، ولقوة هذا الترابط بين هذه الآليات لا يمكن التحدث عن آلية منها والتخلي عن الآليات الأخرى.

وحين يزداد الإنفصال بين الثقافات المختلفة في أية دولة وتفشل حكومات الدول في إدارة الثقافات قد يعني هذا عزلة الثقافات عن مسايرة التطور في المجتمع من جانب ويساعد على زيادة حدة التطرف الديني والقومي والمذهبي بين بعض الثقافات من جانب آخر.

ولذلك فإن هذا الفصل يبحث في واقع المؤشرات وآليات الحكم الرشيد في كل من العراق وكندا حتى ندرك من خلال الدراسة واقع كل منهم وأهمية آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي ومستوى النجاح في: الوحدة في إطار التنوع، والإنسجام في سياق احترام الإختلاف وتسوية الخلافات التي تظهر بين التنوع الثقافي بشكل سلمي. ومن هنا يمكن تقسيم آليات الحكم الرشيد على نوعين أو جمعها في عنوانين مشتركين وفي مبحثين كالآتي: المبحث الأول يتناول الآليات الدستورية والقانونية، أما المبحث الثاني فمخصص للآليات المتعلقة بالاداء.

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، مصدر سابق، ص١٥.

المبحث الأول
الآليات الدستورية والقانونية

نقصد بالآليات الدستورية والقانونية الآليات التي ترتبط بشكل مباشر بالدستور والقوانين، فمثلاً يجب تنظيم الفيدرالية (التوافق) بالقانون، وبغير الدستور أو قانون خاص بالفيدرالية لا يمكن إدارة الدولة بهذا الشكل. ومن هنا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول يتناول الفيدرالية والتوافق أما الثاني فمخصص لحكم القانون والمساواة، وكل مطلب مقسم إلى فرعين الأول يختص بالعراق والثاني بكندا، لنلاحظ في النهاية الإختلافات بينهما وربط كل ذلك بالإدارة السليمة للتنوع الثقافي لكلا النموذجين.

المطلب الأول
الفيدرالية والتوافق

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي قضية ثابتة في العلم السياسي، ويرقى تاريخها إلى قول (أرسطو) المأثور إن (الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعاً مكوناً من أنداد وأتراب)، فالتجانس الإجتماعي والإجماع السياسي يعدان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، وبالعكس، فإن الإنقسامات الإجتماعية العميقة والإختلافات السياسية داخل المجتمعات المتنوعة تتحمل تبعة عدم الإستقرار والإنهيار في الديمقراطيات. [١]

إذاً التوافق يعني عملية تعبئة الموارد وتحديد فرص الأدوار أمام الأفراد والجماعات والثقافات المتنوعة داخل النظام في الدولة، ورمز القدرة على التوسط والتحكيم بين مصالح الثقافات والجماعات المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع شامل ومقنع حول المصلحة العامة للجميع. ويمكن القول بأن الفيدرالية هي هذا الشكل الذي تجسد في الواقع، وهذا يعني أن الفيدرالية هي وسيلة جيدة من وسائل التوافق، ولكن درجة نجاح هذا النظام يختلف من دولة إلى أخرى ففي النظام الفيدرالي يمكن تطبيق التوافق في كل المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية ولكن بأشكال ودرجات مختلفة.

---

[١] آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٦، ص١١.

الفرع الأول

مفهوم الفدرالية وخصائصها

الفدرالية شكل من أشكال الدول وكذالك الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية (أو حكومة فيدرالية أو إتحادية) ووحدات حكومية صغرى (الأقاليم، والولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.[١]

إن أهمية الفيدرالية تأتي من حيث المبدأ في تغيير خريطة التجانس في الدولة من الوحدة السياسية إلى خليط من تنوع لا متجانس إلى تنوع متجانس، أو بمعنى آخر هي الرغبة في الإتحاد لا الوحدة، ومن الجدير بالذكر أن (١٢) دولة فقط في العالم لا تعاني من التنوع (القومي، والديني، الخ) وتعيش في حالة تجانس. [٢]

من هنا تشكل الفيدرالية إطاراً مناسباً لنظام سياسي ديمقراطي لما توفره من مستوى إقليمي للحكم يأتي بعد المستوى الإتحادي. وتمثيل الجماعات والأقليات بشكل أفضل، لأن الديمقراطية التنافسية المستندة إلى حكم الأكثرية الإنتخابية قد تغلق الطريق أمام هذه الجماعات بشكل دائم فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية، في حين تعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفيدرالي. وحماية الوحدة الوطنية ومنع التقسيم، فالفيدرالية قادرة على تحقيق المصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول المتعددة القوميات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها أقليات السلطة الذاتية لإدارة شؤونها المحلية، كتأمين حقوقها اللغوية والثقافية وممارسة شعائرها الدينية، وحمايتها من إنتقادات القومية وتدخلاتها التي تشكل الأغلبية. [٣]

إن بعض الأنظمة الفيدرالية تتمتع بوجود لغة سائدة بوضوح ومستويات منخفضة نسبياً من التميزات الإثنية والدينية. وقد تتضمن تلك الدول إختلافات إقليمية مهمة ولكن تعريف وحداتها الفيدرالية

---

[١] للمزيد عن الفدرالية وتعريفها وطرق نشأتها وعناصرها وخصائصها أنظر: جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، منتدى الأنظمة الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، كندا، ٢٠٠٧. انظر ايضاً: لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية، مطبعة الحاج هاشم، أربيل، ٢٠٠٨.

[٢] د. علي سلمان صايل السلامي، الفدرالية بين الواقع والطموح، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، النجف، العدد/ ٢٢، ٢٠١٣، ص٢١٦.

[٣] د. خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل والذي تعقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة ديبول الأمريكية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفدرالية للمدة من (٢٨ . ٢٩ / ٤/ ٢٠١٠).

لم تتم هيكلياً حول إدارة الإنقسامات الدينية والإثنية أو اللغوية. ويمكن أن يشعر المواطنون في الأنظمة الفيدرالية شديدة التعددية بهويتهم المميزة بشكل حاد، وغالباً ما تكون الإنقسامات بشأن تلك الهويات أحد الملامح المركزية في الحياة السياسية. وعندما تتميز تلك المجموعات بشكل إقليمي، فقد تصبح خصائص الوحدات المكونة وتركيبها عنصراً مهما في النظام الفيدرالي. [١]

والفكرة الفيدرالية بحد ذاتها تقوم على أساس مبدئين متناقضين إلى حد ما، هما (الإستقلال الذاتي) من جانب (والإتحاد والتوافق) في الجانب الآخر، والترابط بين هذين العنصرين بعلاقاتهما المتبادلة والمتعارضة تمثل وحدة المفهوم الحقيقي للفيدرالية. [٢]

والفيدرالية تجمع بين الحكم الذّاتي والحكم المشترك، وعادةً ما يجب على حكومةٍ فيدرالية تتمتّع بما يكفي من السّلطة العظمى كي تعمل في مصلحة الدّولة بأكملها. في الوقت نفسه، ولا تستمدّ الوحدات المكوّنة شرعيّتها من الحكومة المركزيّة، بل من الشّعب. وتجدر الإشارة إلى أنّ الطّبقات الحكوميّة كلها، في الأغلبيّة السّاحقة من الحالات، تتشكّل عن طريق الإنتخاب. وفي بعض الأحيان، يتجادل الخبراء حول مسألة اعتماد الفيدرالية إلى جانب شكلٍ من أشكال الدّيمقراطيّة التّمثيليّة. [٣]

من هنا يمكن أن نجمع مجموعة من سمات الفيدرالية كالآتي:[٤]

١. إن الفيدرالية تمثل صيغة أو شكلًا من صيغ الحكم أو أشكاله في دولة عصرية حديثة.

٢. إن نظام الحكم الفيدرالي ينتمي إلى ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية، ولا يمكن لفيدرالية حقيقية أن تتحقق ضمن نظام استبدادي، لأن إقتران الحرية بالفيدرالية لا يمكن إنكاره بأي شكل من الأشكال.

٣. ترتبط الفيدرالية بالإتحاد والإشتراك ولا تعني التقسيم والإنفصال.

٤. إن الإتحاد في ظل الفيدرالية يكون إختيارياً وليس قسرياً.

٥. يتميز المجتمع الذي تطبق فيه أو يحاول أن تطبق فيه الفيدرالية بالتنوع (الإثني والديني والقومي).

٦. الدستور الرسمي في البلاد توزع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومصادر إيرادات وتخصيص المناطق لكل منهم، ولا يجوز كتابة الدستور في البلاد من جانب واحد.[٥]

ويرتبط موضوع الفيدرالية بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب باعتباره واحداً من أهم الحقوق المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاصين بـ (الحقوق الإقتصادية والثقافية والإجتماعية)

---

(١) جورج أندرسون، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) آريان محمد علي، الدستور الفدرالي دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩، ص١٩.

(٣) منتدى الاتّحادات الفدراليّة، الخيارات الفدراليّة وغيرها من الوسائل للتّوفيق بين المجموعات المتنوّعة، أوتاوا، كندا، ص ٧-٨. للمزيد راجع موقع (منتدى الاتّحادات الفدراليّة) على الرابط: www.forumfed.org

(٤) د. خالد عليوي العرداوي، مصدر سابق.

(5) Ronald L.Watts, Comparing Federal Systems, McGill-Queens Universiyt Press, London, 1999, P. 7.

و(الحقوق المدنية والسياسية) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٦٦) حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (١) من العهد الأول على: أن "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي". [١]

الفرع الثاني

الفيدرالية في العراق

إن التنوع في التكوين الإجتماعي بوصفه ظاهرة اجتماعية وتاريخية قلما يخلو منها مجتمع، وهي ليست بحد ذاتها مصدراً لحالة الإنقسام والتناحر في أي مجتمع من المجتمعات، إلا أن التعامل غير السليم قانونياً وسياسياً واجتماعياً مع ظاهرة التعدد هو السبب في إنتاج الأزمات والتوترات وإعادة إنتاجها، وفي الوقت الذي نجح فيه أغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد حضارية لحل مثل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وثراء، لا تزال خطى العديد من البلدان النامية متعثرة في هذا الإتجاه، والعراق إحدى هذه الدول.

فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ظل المجتمع العراقي يعاني من مشكلات متعددة، أفضت إلى عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والثقافي، فالعراق بلد متعدد قومياً ودينياً ومذهبياً. حيث ينقسم دينياً بين المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة واليزيديين، ومذهبياً إلى الشيعة والسنة، وقومياً إلى عرب وكورد وتركمان وكلدان وآشوريين. وقد ظل هذا التنوع محكوماً بالقسر والإكراه وبشكل خاص خلال مرحلة حكم البعث الممتدة لنحو أربعين عاما (١٩٦٣-٢٠٠٣)، فالعراق كبلد كان موحداً إلا أن ذلك التوحد كان حصيلة لسياسة القهر وإرهاب الدولة والقمع المنظم والحروب الداخلية والخارجية التي قادت البلاد من أزمة إلى أخرى وراح ضحيتها الكثير وكذلك إهدار الأموال والثروات في ظل عسكرة الدولة والمجتمع، ومن ثم لم يكن هذا التوحد حصيلة الرضا والطوعية والتعايش الحر الديمقراطي بين المكونات الإجتماعية قومياً ومذهبياً. [٢]

وبعد التغيير الذي حصل عام (٢٠٠٣) وخلال مرحلة مابعد حكم (صدام حسين) يمر العراق بمرحلة إنتقالية وبحالة من عدم الإستقرار السياسي والبلبلة الفكرية والإجتماعية، وهي إنعكاس لحالة التنوع الديني والقومي والطائفي والعرقي للمجتمع العراقي من جهة، ولغياب صيغة سياسية ملائمة لإدارة هذا التنوع بعد الإطاحة بالنظام السابق وتفكيك أجهزة الدولة من جهة أخرى، وفي هذا السياق، قد شهد المجتمع العراقي ظهور أحزاب وكتل سياسية جديدة ودستور جديد. [٣]

---

[١] د. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، دار ئاراس، أربيل، ٢٠٠٤، ص٤٧.

[٢] أسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد،٤١، ٢٠٠٩ص٤٠٦.

[٣] حسين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط٢، ٢٠٠٥، ص٣٣.

كان العراق دولة بسيطة حتى عام (٢٠٠٣)، حتى أقر دستور جمهورية العراق لعام (٢٠٠٥) بتحويله من دولة بسيطة إلى دولة إتحادية وأشار في المادة الأولى إلى: "جمهورية العراق دولة إتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق". [(١)] ويجب الإشارة إلى أن الدستور العراقي اختار الخيار الإتحادي كحل توافقي بين خيار الدولة البسيطة (التي فشلت في السابق) وخيار التقسيم (المرفوض من الأغلبية العربية). [(٢)]

ويعد الدستور الفيدرالي العراقي من الدساتير التي سلكت منهجاً مبنياً على تحديد السلطات الحصرية للحكومة الفيدرالية وهي المذكورة في الفقرات التسع من المادة (١١٠) وفي الوقت نفسه نصت على إختصاصات مشتركة، وهي المذكورة في الفقرات السبع من المادة (١١٤) وتطرق إلى صلاحيات وسلطات أخرى في المواد (١١١ و١١٢ و١١٣) دون أن يصنفها ضمن السلطات الحصرية للحكومة الإتحادية ودون أن يصنفها صراحة ضمن السلطات المشتركة أيضاً. ونص الدستور العراقي في المادة (١١٥) على أن كل ما لم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات. والآليات الدستورية لتكوين الأقاليم الجديدة في الدولة الإتحادية الناشئة في المواد (١١٨، ١١٩، ١٢٠،١٢١) وليوقف إحتمال تقسيم النظام الفيدرالي إشارة في المادة (١٠٩) التي نصت على "تحافظ السلطات الإتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الإتحادي". [(٣)]

وهذا يعني أن الدستور الموجود يحدد الصلاحيات والحفاظ على الإتحاد من الناحية النظرية، ولكن كالمعتاد تظهر المشكلات من الناحية العملية، لأننا ندرك أن العراق هي دولة تنوع القوميات والأديان والمذاهب، وإذا طبقت الفيدرالية بشكل جيد يمكنها حل مشكلة إدارة التنوع الثقافي. والتجربة الفيدرالية العراقية فيها نواقص منها:

١. إن الدولة العراقية لازالت تتأرجح بين دولة إتحادية تقوم على أقاليم ودولة بسيطة مثل ما قبل (٢٠٠٣) وتقوم على المحافظات واللامركزية الإدارية. وإلغاء طلب المحافظات مثل صلاح الدين في عام (٢٠١١) واتهامها بإثارة الفتنة والتقسيم من قبل الحكومة الإتحادية، يؤكد لنا أن الدولة العراقية –الأغلبية العربية من المذهب الشيعي –لاتزال دولة تميل إلى المركزية وليس إلى إنشاء أقاليم جديدة وفقاً للدستور. [(٤)]
٢. السلطة التشريعية الإتحادية لم تطبق نظام ثنائية المجلسين على الرغم من إقراره دستورياً، لضمان التوازن التشريعي في حال إستبداد الأقاليم الكبيرة على الأقاليم الصغيرة، وهذا يعني أن السلطة

[(١)] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة ١.

[(٢)] د. محمد دحام كردي، مستقبل الدولة العراقية: بين الفدرالية والتقسيم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الأنبار، العدد٨ ،٢٠١٣، ص٢٧٠.

[(٣)] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[(٤)] د. محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص٢٨٧.

التشريعية في العراق تقسم بين الأحزاب السياسية ولا مجال للتوافق بين الأقاليم في حالة قلة الأصوات في إقليم محدد. [١]

٣. وجود تباين في توزيع الصلاحيات بين الأقاليم والمحافظات، فالمعاملة مع إقليم كوردستان هي بموجب نظام اللامركزية السياسية، في حين أنّ معاملة الحكومة الإتحادية مع المحافظات الأخرى هي بموجب نظام اللامركزية الإدارية. وهذا يعني أنّ العراق فيها شكلان من أشكال الدولة، النظام الفيدرالي مع إقليم كردستان والبسيطة مع المحافظات مع بعض التباين. [٢]

في وقت تتميز الدول الفيدرالية بأنها كلما زاد فيها عدد الأقاليم كان ذلك أضمن للإستقرار فيها، والعكس صحيح فعندما تقل الأقاليم تكون إحتمالية زعزعة الإستقرار كبيرة كحالة العراق اليوم، وترجع الأسباب إلى:

١. إن الدولة الفيدرالية تتكون من إقليم واحد ومحافظات أخرى وقد ساعد ذلك على حدوث إستقطاب حاد في المواقف والآراء في كل الموضوعات السياسية أو الاقتصادية، حتى إعلان الإستقلال في مرحلة ما. وهذا يؤثر على العلاقات بين السلطات في إقليم كوردستان والسلطات الإتحادية في بغداد. [٣]

٢. وليس هناك ضمان لعدم عودة الإستبدادية في السلطة في حالة مجرد إقليم واحد ومحافظات عدة، والمؤشرات في التعامل مع طلب المحافظات لتأسيس أقاليم جديدة ورفضه بأسباب لا تستند إلى الدستور والقانون هي إشارة واضحة لمحاولة السلطات في الحكومة الإتحادية للتفرد بالسلطة.

٣. عدم وجود التوازن والمساواة لو تشكل الدولة الفيدرالية العراقية من إقليمين، إقليم كوردستان وإقليم عربستان –المحافظات غير المنتظمة في إلاقليم الآن–لان التوازن غير موجود في كافة المجالات البشرية والجغرافية والسياسية لصالح إقليم عربستان ومن ثم تكون الظروف ملائمة امامه للسيطرة على الحكومة الإتحادية بصورة تدريجية. [٤]

٤. إن القضاء هو أساس حماية الدستور العراقي والنظام الفيدرالي. ولا يستوفي الدستور بحث الموضوعات التي تتناول إستقلالية القضاء وتكوينه وصلاحياته على الأصعدة الفيدرالية والإقليمية والمحلية، فإذا ما تمكن العراق من إقامة قضاء تعزز الثقة ويحصل على دعم مواطنيه، فلا شك أن

---

(١) د. محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. خالد عليوي العرداوي، إدارة الحكم في العراق رؤي استراتيجية لبناء نظام حكم صالح، مركز الفرات للتنمية والدراسة الإستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٢، ص٩٨.

(٤) د. لطيف مصطفى أمين، الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٦، ص١٣٥.

ذلك سيساعد في إضفاء الشرعية على الهيكلية الحكومية الشاملة وربما يؤدي إلى تخفيف التوتر بين مختلف الفرقاء حول موضوعات خلافية يحتمل أن تعرض على محاكم البلاد في المستقبل القريب. [١]

وفي ضوء كل ذلك يتضح لنا أن الفيدرالية في العراق لاتزال في مرحلة التكوين، ومن الناحية الدستورية يوجد الأساس القانوني ولكن مع الحاجة إلى التعديلات والتطبيقات لمواد هذا الدستور هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب أن نعمل على تزايد عدد الأقاليم وتسهيل عملية إنشاء أقاليم جديدة من قبل الجهات المعنية، والفيدرالية في العراق إذا تحقق هي خليط من الفيدرالية القومية والجغرافية والمذهبية. والدولة الإتحادية (الفيدرالية) هي الحل الوحيد في حالة رغبة بقاء خريطة دولة العراق بالشكل الموحد.

الفرع الثالث

الفيدرالية في كندا

تشغل كندا معظم المساحة الشمالية لقارة أمريكا الشمالية، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقاً إلى المحيط الهادي غرباً، ويحدها شمالاً المحيط القطبي الشمالي. وتعد كندا ثاني أكبر بلدان العالم من حيث المساحة الكلية. وكانت الأرض التي تقوم عليها دولة كندا تسكن فيها قبائل كثيرة من السكان الأصليين. وهي دولة ذات نظام برلماني ديمقراطي، وهي تخضع لسلطة ملكية دستورية تترأسها الملكة (إليزابيث الثانية) كرئيس لدولة. إنها دولة ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات. تمثل اللغتان الإنجليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين على المستوى الحكومي الفيدرالي. [٢]

وتكون الفيدرالية الكندية في عام (١٨٦٧) بداية هي إشارة إلى الكونفيدرالية وليست الفيدرالية، [٣] وهي بالتنازل عن السلطة المركزية فيما كان سابقاً مقاطعة واحدة منفردة، هي مقاطعة كندا لتكوين مقاطعتين جديدتين (أونتاريو وكيبيك) وإضافة مستعمرتين كانتا منفصلتين سابقاً (نيوبرونزويك ونوفا سكوشا) باعتبارهما مقاطعتين في الفيدرالية الجديدة. [٤]

إن أخطر الإنقسامات الكندية هو الإنقسام بين الثقافتين الفرنسية والإنجليزية، [٥] وسكان (كيبيك) هو ثاني أكثر عدداً بعد (أونتاريو). ويعيش (٨٠%) من السكان الفرنسيية الكنديية في هذه المقاطعة. [٦] إلى جانب العوامل الأخرى التي أدت إلى إقامة الإتحاد الفيدرالي هناك عامل آخر وهو التعايش

---

[١] نقلاً عن: وليام سبنسر، الخطوات المقبلة لتطبيق الدستور العراقي، سلسلة تقارير أبحاث الطاولة المستديرة للمجموعة الدولية للقانون العام والسياسة (PILPG)، ٢٠٠٦، ص١٤٣.

[٢] بوابة كندا، متاح على موقع الموسوعة الحرة (ويكبيديا) على الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] Ronald L. Watts, Op. Cit., P. 23.

[٤] عبد المنعم احمد أبو طبيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية، الماجستير في القانون العام غير منشور في الأكاديمية العربية المفتوحة، دانيمارك، بدون سنة طبع، ص ١٨.

[٥] آرنت ليبهارت، مصدر سابق، ص١٨٦.

[6] Ronald L. Watts, Op. Cit., P. 24.

القومي السلمي بين هاتين الثقافتين، ولكن بعد سنوات طويلة لاتزال هناك نزعة إنفصالية من قبل مقاطعة (كيبيك) [١] ولكن الدولة إستطاعت حتى الآن أن تدير البلد عن طريق الإقرار بسياسة التعددية للثقافات في عام (١٩٧١) مع النظام الفيدرالي.

هناك تعاون ما بين الحكومات في كندا في صنع السياسات المتعلقة بالفيدرالية التعاونية وتوسيع نطاق المشاركة إلى ما بعد وزراء وكبار البيروقراطيين والمتخصصين والبرنامج يشمل المنظمات والأشخاص ذوي الإعاقة والمشرعين والمستشارين السياسيين والإجتماعيين والخدمات الأخرى. وهناك جماعات مصالح كثيرة التي نذرت نفسها للمفاوضات ما بين الحكومة الفيدرالية والمقاطعات. [٢]

الجدول رقم (١)

يوضح المقارنة بين الفيدراليتين (الكندية والعراقية)

المعايير	الفيدرالية الكندية	الفيدرالية العراقية
من حيث الزمن	أحد أقدم الفيدراليات في العالم	تعد من الفيدراليات الجديدة في العالم
المقاطعات والأقاليم	٣ أقاليم و ١٠مقاطعات	إقليم واحد ١٥ محافظة تابعة للمركز
أبرز التنوعات الثقافية	الفرنسي والإنكليزي	العربي والكردى والسني الشيعي.
عدد مجالس البرلمان	مجلسا (العموم والشيوخ)	مجلس واحد (مجلس النواب)
الدستور الذي أقر الفيدرالية	دستور عام (١٨٦٧)	دستور عام (٢٠٠٥)

الجدول من إعداد الباحث.

ويتضح من ذلك أنّ الدول الفيدرالية التي تتشكل من أقاليم كثيرة، أكثر ثباتاً من الدول الفيدرالية التي تتشكل من أقاليم قليلة وقد تعرض لخطورة الإستبداد من جهة والإنفصال والتمرد من جهة أخرى، وهناك إختلاف بين نموذجي العراق وكندا وهذا يعود إلى عمر الفيدرالية والدستور الفيدرالي وكيفية توزيع الصلاحيات وعدد الأقاليم والعلاقات ما بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم. واحدة من الخصائص الأكثر غموضاً في الفيدرالية هو أن الفدرالية تمثل الطموح والهدف لتوليد والحفاظ على الوحدة الوطنية من جانب، مع تشجيع التنوع الثقافي من جانب آخر.

ويمكن القول بأن الفيدرالية في العراق لم تنشأ من أجل تحقيق وضمان حقوق كل الجماعات بل كان حلاً إجبارياً، وهذا بسبب وجود إقليم كوردستان في الواقع قبل كتابة الدستور الذي أقر بالفيدرالية

---

[١] د. لطيف مصطفى أمين، مصدر سابق، ص٦٠.

[2] Michael J. Prince, Citizenship and National Identity, Canadian Journal of Political Science, Canadian Political Science Association, Vol. 34, No. 4, 2001, P. 812.

وعدم قبول هذا الإقليم بالإندماج الكامل مع العراق من غير نظام فيدرالي، وجاء هذا الحل ليمنع تفكك العراق. لأن القوميات والمذاهب في العراق ليس لديها عدد متوازن لذلك وجب منحها سلطة محلية واشتراكها في السلطة الإتحادية حتى توزع السلطات فيما بينها وتشكيل سلطة إتحادية قوية. ولديها الأسباب الاقليمية والدولية في نفس الوقت، التي ترجع إلى مكانة العراق والإقليم ذات الأغلبية الكردية مابين الدول التي لديها نفس المشكلة، واستخدام الإقليم في التجاذبات الإقليمية من قبل دول ذات نفوذ في المنطقة.

المطلب الثاني

حكم القانون والمساواة

حكم القانون أو سيادة القانون كما أسلفنا في الفصل الأول هو معاملة الجميع بالتساوي وأن يكون كل المواطنين خاضعين للقانون، ويجب على القانون أن يحمي الجماعات الثقافية الضعيفة والأقليات من إستغلال الجماعات الأخرى، ومن جانب آخر يتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها ويوسع خياراتهم ويفتح آفاقهم، بتشريع القوانين من السلطة التشريعية وتقييد السلطة الإستثنائية، واستقلالية المحاكم والقضاء والفصل بين السلطات. ومن خلال كل هذا يصبح القانون الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين الحكام والمحكومين، وتكون للمحكومين حقوقاً في حِمى القانون.

وتعد المساواة المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية. فمتى أطلق للحرية العنان ضاعت المساواة ومتى غابت المساواة فقدت الحرية الإيجابية. [١] إذ أنّ المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة، وتسود فيه روح التمييز والتفريق يصل به الأمر في النهاية إلى الإنكار التام للحقوق والحريات. وأيضاً هي واحدة من أهداف حكم القانون وسيادة القانون ويجب أن يحمي هذه المساواة بين الجنسين وبين الثقافات والأقليات والديانات والمذاهب.

وفي التطبيق لا يهتم مفهوم حكم القانون بمدى تطابق القوانين بحد ذاتها مع الحق أو العدالة، بل يشير ببساطة إلى كيفية تعامل النظام القائم مع القانون. أ يحترم سيادة القانون أم لا؟ وإلى أي مدى تطبق القوانين بالتساوي؟ فإنّ الدولة التي لا تعرف الديموقراطية أو لا تحترم حقوق الإنسان، يمكن أن تقوم على مبدأ حكم القانون أو بمعزل عنه، وهذه الحالة، تنطبق على عدة ديكتاتوريات حديثة، ومع ذلك، يعد مبدأ "حكم القانون" مرحلة تحضيرية ضرورية للديموقراطية. [٢]

فيحّتم حكم القانون خضوع الحكومة للقانون لا خضوع القانون للحكومة ويجدر بالذكر هنا الإستشهاد بـ(أرسطو) الذي يوماً إلى أن حكم القانون هو أفضل من حكم أي فرد، إذ يقول: "فإذا كان

---

[١] نقلاً عن: مراد دياني، حرية – مساواة –إندماج إجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٠٠.

[٢] د. غالب غانم، مصدر سابق، ص ١٠.

القانون حاكماً خضعت له الحكومة، وإذا كان الفرد حاكماً حاول أن يحكم على هواه، وأن ينعتق من حكم القانون".[١]

ومن هنا فإن الإعتراف بحقوق الثقافات والأقليات ليس كافياً، ولا يعد حلاً للمشكلة خارج حل مسألة السلطة ككل، علما أن شيوع المناخ الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة يعد شرطاً موضوعياً لحصول الإنتماء والولاء الناجم عن الشعور بالعدل، إضافة إلى أن التداول يمثل عنصراً أساسياً لتحييد السلطة وشرعيته.[٢] فحكم القانون يعني خضوع الحكومة للقانون لا خضوع القانون للحكومة.

وتلعب الدولة في كل مجتمع دورا كبيراً وحيوياً في رعاية الإحساس بالعدالة وتعزيزه –في حالة تطبيق حكم القانون–كالإنتماء المشترك بين الثقافات المتنوعة والمتباينة التي تشكل أحد المصادر للوحدة وتوفير بؤرة التركيز للحياة المشتركة وينتظر منها أن تمثل قدوة لكيفية السمو فوق الأحكام المتحيزة ووجهات النظر والآراء الثقافية المحلية الضيقة. وباعتبار الدولة المصدر الوحيد للعدالة المكفولة بالقانون في المجتمع فهي بحاجة لضمان تمتع مواطنيها بالمعاملة المتساوية في كافة مجالات الحياة مثل إستخدام القانون، والتعليم، والخدمات العامة، والمعاملة الحيادية العادلة وتشمل غياب التحيز، بغض النظر عما إذا كان مباشراً ومتعمداً، أو غير مباشر. فالتحيّز المباشر يحدث حين يهتدي أولئك المسؤولون عن عملية إتخاذ القرار بأحكامهم المسبقة ضد جماعات معينة من الناس. في حين يسود الآخر حين تتضمن القواعد والقوانين والإجراءات التي يتبعونها نزاعات متحيزة خفية، تعمل بشكل منهجي على الإضرار بمجتمعات محلية أو جماعات ثقافية معينة.[٣]

وهذا يعني أنّ سيادة القانون تمثل حلقة واحدة في سلسلة تشكل بمجموعها الحكم الديمقراطي، وإدارة التنوع الثقافي في الحكم الديمقراطي أسهل وانجح مقارنة بالحكم الإستبدادي وغير الديمقراطية.

الفرع الأول
حكم القانون والمساواة في العراق

يشير دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ في المادة (١٤) إلى مساواة المواطنين أمام القانون وينص على أن "العراقين متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي". وفي

---

[١] نقلا عن: د. غالب غانم، مصدر سابق، ص٣٠.

[٢] إسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد/ ٦٨، ٢٠٠٩، ص ١٦٠–١٦١.

[٣] بيخو باريخ، مصدر سابق، ص(٣٦٤–٣٦٥).

المادة (١٦) يشير إلى المساواة بين المواطنين لتكافؤ الفرص وينص "تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك". [١] وتنص المادة (١٩) على:

"**أولاً:** القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.

ثانياً: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.

ثالثاً: التقاضي حقٌ مصونٌ ومكفولٌ للجميع.

رابعاً: حق الدفاع مقدسٌ ومكفولٌ في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

خامساً: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونيةٍ عادلةٍ، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرةً أخرى بعد الإفراج عنه، إلا إذا ظهرت أدلةٌ جديدة.

سادساً: لكل فردٍ الحق في أن يعامل معاملةً عادلةً في الإجراءات القضائية والإدارية.

سابعاً: جلسات المحاكم علنيةٌ إلا إذا قررت المحكمة جعلها سريةً."[٢]

وهناك مواد أخرى أيضا تشير إلى سيادة القانون والمساواة وسمو الدستور على الجميع وهذا شيء إيجابي ويمكن أن تبنى عليه، إلا أن مسألة حكم القانون والمساواة أمامه لا يثبت بالإدعاء بل بقياس كل هذه المؤشرات بالأرقام من قبل المنظمات الدولية من جانب ومن الواقع التطبيقي من جانب آخر، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم على وجود حكم القانون في أية دولة من دول العالم أو عدم وجوده.

فضمن مؤشرات إدارة الحكم التي صدرت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال برنامج الحكم الرشيد في الدول العربية، لعام ٢٠٠٩، حصل العراق في مؤشر سيادة القانون على درجة (-١,٨٤) [*] وفي نوعية التنظيم والضبط حصل على درجة (-١,٠٤). [**][٣]

ويرجع ذلك إلى الإنتهاكات التي حصلت في مجال حقوق الإنسان والسجون وحقوق النساء والأطفال وغيرهم من الأقليات بسبب اختلاف جنسهم وانتمائهم وقوميتهم ومذاهبهم. ولايزال يتلقى الدعاوى بالتعريض للتعذيب وسوء المعاملة في مرافق الإعتقال التابعة لسلطات وزارة الداخلية واستخدام

---

[١] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (١٤) و(١٦).

[٢] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (١٩).

[*] مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون. تتراوح التقديرات ما بين (-٢،٥ و +٢،٥) والقيم العليا هي الفضلى.

[**] مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم الاتية: مدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك)، والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية. تتراوح التقديرات ما بين (-٢،٥ و +٢،٥) والقيم العليا هي الفضلى.

[٣] موقع الإحصاءات العربية تابع لـ(UNDP)، متاح على الرابط:

indicator.asp?ind=15&gid=11&sgid=45&lang=arhttp://www.arabstats/org

الإعتراف كدليل وحيد تعتمد عليه المحاكم كأساس للإدانة وكذلك عن اكتظاظ العديد من المرافق وعدم وجود أعداد كافية من المرافق والموظفين المكرسة لحجز النساء والأطفال في بعض المحافظات، فضلاً عن عدم احترام الضمانات والإعتقالات العشوائية وعدم الحصول على تمثيل قانوني لبعض المعتقلين والمسجونين وعدم كفاية تمثيل المحامين الذين تعينهم المحكمة. (١)

ووجد في تقرير (Human Rights Watch) (*) تحت عنوان "لا أحد آمن" الذي خصص لانتهاك حقوق المرأة في نظام العدالة الجنائية العراقية، أن مسؤولي الأمن في وزارتي الداخلية والدفاع يقبضون على السيدات، وخاصة قريبات المشتبه بهم الذكور، دون تصريح اعتقال، ويحرمونهن من التواصل مع المحامي، ويخفقون في عرض المحتجزات على قاض للتحقيق بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقية. وقد وجد ما لا يقل عن (١٥) من المحتجزات، ومن أقاربهن ومحاميهن، لانهن أحتجزن كجزء من عملية إعتقال جماعي لعائلة أو قرية بأكملها بحث أجرى رجال الأمن مداهمات لا مبرر لها في أحياء سكنية، واحتجزوا بعض السكان لعدة أيام. (٢)

وحسب تقرير حقوق الإنسان في العراق الذي صدر من قبل (يونامي)، لا تزال مستويات عالية من التعصب والتمييز والإضطهاد الموجه ضد الأفراد تمارس بسبب ميولهم الجنسية الحقيقية أو المتصورة أو هوياتهم الجنسية. وقد تلقى عدداً من البلاغات بإدعاءات حول حوادث التحرش والتهديدات وأعمال العنف التي ترتكب ضد المواطنين العراقيين لهذه الأسباب إضافة إلى عدم توفير الحماية من جانب الشرطة وغيرها من المؤسسات الحكومية. وقد زعم العديد من الأفراد بأنهم كانوا خائفين من التبليغ عن حوادث العنف أو التهديدات على أساس التوجه الجنسي أو هوية النوع إلى الشرطة أو السلطات الأخرى، خوفاً من أن يصبحوا في وضع أسوأ من ذي قبل، أو من أن ينكشف ميلهم الجنسي علناً أو أن يصبح معلوماً لأفراد الأسرة. (٣)

وعلى الرغم من اعتبار إقليم كوردستان أفضل نسبياً من المناطق الأخرى من العراق، إلا أن هناك حالات من الإنتهاكات فمثلاً يشير تقرير منظمة الجمعية الأمريكية للكورد (ASK) إلى العديد من الإنتهاكات والمخالفات القضائية وسيادة القانون في إقليم كوردستان العراق منها: قيام السلطات

---

(١) مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ، تقرير بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، بغداد، ٢٠١٣، ص٦.

(*) (هيومن رايتس ووتش) منظمة دولية لها اشخاص في أكثر من (٤٠) دولة، وهدفها حماية حقوق الإنسان ومنع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة الخاصة بمختلف شعوب العالم.

(٢) هيومن رايتس ووتش، "لا أحد آمن" إنتهاك حقوق المرأة في نظام العدالة الجنائية العراقي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤، ص١٥.

(٣) مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ، تقرير حقوق الإنسان في العراق، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٦.

الأمنية والشرطة بمحاكمة المعتقلين، والتلاعب في أوراق وملفات بعض القضايا غير المحسومة، وضعف المحاكم أمام بعض القضايا المتعلقة بالعشائر أو الحزبين الحاكمين، ووجود حالات التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين، والتدخل الحزبي غير المشروع في القضاء، وممارسة التهديد والضغط على القضاة، واهمال القرارات الصادرة من القضاء، وولاء بعض القضاة إلى الحزبين الحاكمين.(١)

وفي معظم الحالات فإن فرص العمل المغرية والمرموقة لا تعطى إلا للمنتمين إلى الأحزاب السياسية المتنفذة والحاكمة. وهذا ما يؤدي إلى حرمان الاقليات التي تفتقر إلى جماعات ضغط سياسية قوية. وكل هذا يؤثر في سيادة القانون والمساواة بين المواطنين في حالة إتهامهم من قبل الأحزاب أو المحاكم ليس من أجل القانون بل لأغراض سياسية وتصفية الحسابات السياسية من خلال المحاكم بشكل أو بآخر. وفي نفس الوقت هذا هو إشارة إلى الضعف في مبدأ فصل السلطات واستقلالية سلطة القضاء كأحد ركائز حكم القانون.

من خلال كل المؤشرات والتقارير للمنظمات الدولية والمحلية يتضح لنا أن سيادة القانون والمساواة في العراق لا يمكن أن نقول غير موجودة مطلقاً، ولكن هناك إنتهاكات ومخالفات للقانون والمعاملة السيئة مع المواطنين على أساس الإنتماء والجنس وليس التعامل متساوياً ولذا فإن الثقافات المتنوعة في العراق لا تعامل وفق سيادة القانون بشكل متساو، بل الهويات المذهبية والقومية والدينية والسياسية تحدد حقوقهم أمام القانون ومن هذا المنطلق لا يمكن إدارة التنوع الثقافي في العراق تحت هذا الفضاء من عدم سيادة القانون والمساواة كآلية من آليات الحكم الصالح لإدارة التنوع في المجتمعات.

الفرع الثاني
حكم القانون والمساواة في كندا

يشير الدستور الكندي مثل دستور أي دولة أخرى إلى مبدأ المساواة وحكم القانون فمثلاً ينص الفقرة الأولى من المادة (١٥) في الميثاق الكندي للحقوق والحريات لسنة (١٩٨٢): على أن "كل الأشخاص سواسية أمام القانون وفي ظله، ولكل شخص الحق في الحماية المتساوية والإستفادة المتساوية من القانون دون تمييز، وخصوصا، دون تمييز يقوم على أساس الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو الجنس أو السن أو العاهة الجسدية أو العقلية".(٢) وتنص المادة (١٠) "يحق لكل فرد عند إلقاء القبض عليه أو إعتقاله: (أ) أن يتم إخطاره فوراً بالأسباب التي أدت إلى ذلك؛

(١) أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق دراسة في المقومات والمعوقات، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، السليمانية،٢٠١٣، ص١٥٤.

(2) Canadian Charter of Rights and Freedoms, 1982, Article (15).

(ب) أن يُعين محامياً ويُصدر إليه التعليمات دون تأخير وأن يتم إخطار الفرد بهذا الحق؛ (ج) أن تُحَدَّدَ شرعية إعتقاله بأمر قضائي وأن يُطلق سراحه إذا كان الإعتقال غير قانوني".[١]

ووفقا لمؤشر سيادة القانون الذي أعلن من قبل مشروع العدالة العالمية [٢] كان موقع (كندا) كما هو موضح في الجدول رقم (٢) كالآتي:

الجدول رقم (٢)

مؤشرات سيادة القانون لعام (٢٠١٢–٢٠١٣) في كندا

العامل	المؤشر	الدرجة	الترتيبات الإقليمية	الترتيبات العالمية
١	**الحكومة المحدودة السلطات**	٠،٧٨	١٦/١٠	٩٧/١٥
٢	**غياب الفساد**	٠،٨١	١٦/٧	٩٧/١٢
٣	**النظام والأمن**	٠،٨٨	١٦/٥	٩٧/١٠
٤	**الحقوق الأساسية**	٠،٧٨	١٦/١٢	٩٧/١٨
٥	**الحكومة المفتوحة**	٠،٨٤	١٦/٤	٩٧/٦
٦	**تطبيق تنظيم**	٠،٧٩	١٦/٨	٩٧/١٢
٧	**العدالة المدنية**	٠،٧٢	١٦/٩	٩٧/١٣
٨	**العدالة الجنائية**	٠،٧٥	١٦/٨	٩٧/١٣

المصدر: The World Justice Project, Rule of Law Index, USA, 2013, P. 80.

ملاحظة: يسجل لكل عامل درجة (٠،٠٠) أدنى حد ممكن، ودرجة (١،٠٠) أعلى درجة ممكنة. وكندا في هذا التقرير من إقليم (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية).

وبناء عليه يمكن القول بأن إحترام التنوع الثقافي، بما فيها الأقليات الدينية، والقومية، والثقافات الأخرى، مضمون وفي المضي قدماً على طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، وهذا يعني أنّ وجود مؤشرات حكم القانون في الدرجات العالية تؤدي إلى ضمان إحترام التنوع الثقافي حتى ينتقل إلى حالة التعددية الثقافية في المجتمع.

والمباديء الدستورية، كما حددتها المحكمة العليا في كندا (١٩٩٨) هي: الديمقراطية، والدستورية وحكم القانون؛ الفيدرالية؛ إحترام الأقليات. هذه المبادئ متجذرة في الثقافة الشعبية وثقافة النخبة السياسية. وترمي الروابط الى انشاء علاقات إيجابية بين الكنديين، من خلال توفير الفضاءات لفهم

---

(1) Canadian Charter of Rights and Freedoms, 1982, Article (10).

(2) The World Justice Project, Rule of Law Index, USA, 2013, P. 80.

الإختلافات ومحاولة إيجاد حلول لها، في ظل التنوع السائد في المجتمع والمساحة الجغرافية المترامية الأطراف، والتقسيم الفيدرالي للسلطة ومن خلال القضاء المستقل وتطبيق القوانين يمكن إدارة التنوع الثقافي بأحسن شكل ممكن.

لقد اتضح لنا، من خلال هذا الفرع، أن حكم القانون والمساواة ركيزة من ركائز الديمقراطية وتعد الديمقراطية بدورها من ركائز الحكم الرشيد، والتنوع الثقافي هو أحد التحديات في الدول المتنوعة أمام الحكم الرشيد، وعن طريق بناء علاقة إيجابية بين حكم القانون والتنوع الثقافي يمكن رفع معدل مؤشرات حكم القانون والمساواة، وهذا يؤدي بدوره إلى رفع الإنسجام والتكيّف بين الثقافات المتباينة والعكس صحيح والنموذجان العراقي والكندي يوضحان هذه الحقيقة باتجاهين متعاكسين.

المبحث الثاني
الآليات المتعلقة بالأداء

في هذا المبحث نتحدث عن آليات الحكم الرشيد التي ترتبط بكيفية أداء الدولة ورؤيتها الإستراتيجية وشرعيتها بقياس المؤشرات والبيانات التي صدرت من المنظمات الدولية والمحلية والدراسات حول هذه القضايا ونبينها في ثلاثة مطالب، الأول الرؤية الإستراتيجية والثاني الشفافية والثالث المشاركة.

المطلب الأول
الرؤية الإستراتيجية

الرؤية الإستراتيجية كما أسلفنا هي التصورات الفكرية لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الإمكانيات والظروف التي يعيش فيها النظام في هذه الدولة وهذه الفكرة تبنى عليه الخطط الإستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الاهداف على المدى الطويل، وهذا يعني أن الرؤية الإستراتيجية ليست الجانب العملي فقط بل في البداية هي نظرية وهذه النظريات تبنى من قبل الحكومة أو الدولة بأكملها وهذه الدولة تدار من قبل اشخاص، أي يعني أن الرؤية الإستراتيجية هي ثمرة إنجاز الذين يعملون في إدارة الدولة، وهذا يعتمد على الخبرة والمعلومات (المعرفة) والصدق من أولئك الأشخاص من جانب والواقع الميداني في الدولة من جانب آخر.

الفرع الأول
الرؤية الإستراتيجية في العراق

تعاني الدولة العراقية من ضعف الرؤية الإستراتيجية الواضحة، يصل هذا الضعف الى حد غياب هذه الرؤية في كثير من المراحل في الماضي والى الآن. هذا في حين أن العراق هو دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، ولكن لم يتم الاستفادة من هذه الموارد لمصلحة المواطنين وبناء دولة يعيش فيها كل القوميات والطوائف والثقافات مع بعضها بسلام، وكل هذا يؤثر في شعور المواطن العراقي وانتمائه للدولة العراقية، بسبب عدم وجود رابط قوي يربط كل المواطنين والثقافات في إطار رؤية إستراتيجية.فعلى سبيل المثال لو أخذنا واقع المشروعات الصناعية المتوسطة في العراق من عام (٢٠٠٠-٢٠١٠) كمؤشر للرؤية الإستراتيجية في القطاع الصناعي [١]، نرى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

---

[١] ياسمين سعدون صليبي، المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، بغداد،٢٠١٢، ص ٤-٥.

الجدول رقم (٣)

عدد المشروعات الصناعية المتوسطة والعاملين فيها خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنوات	عدد المشروعات	عدد العاملين
٢٠٠٠	١٥٦	٢٢٧٥
٢٠٠١	١٤٢	٢١٢٣
٢٠٠٢	٨٠	١٢٣٧
٢٠٠٣	٧٩	١٤٠٧
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨
٢٠٠٥	٧٦	١٣٩٧
٢٠٠٦	٥٢	٩٦٠
٢٠٠٧	٥٧	١١١٧
٢٠٠٨	٥٤	٩٩٤
٢٠٠٩	٥١	٨٧١
٢٠١٠	٥٦	٩٢٣

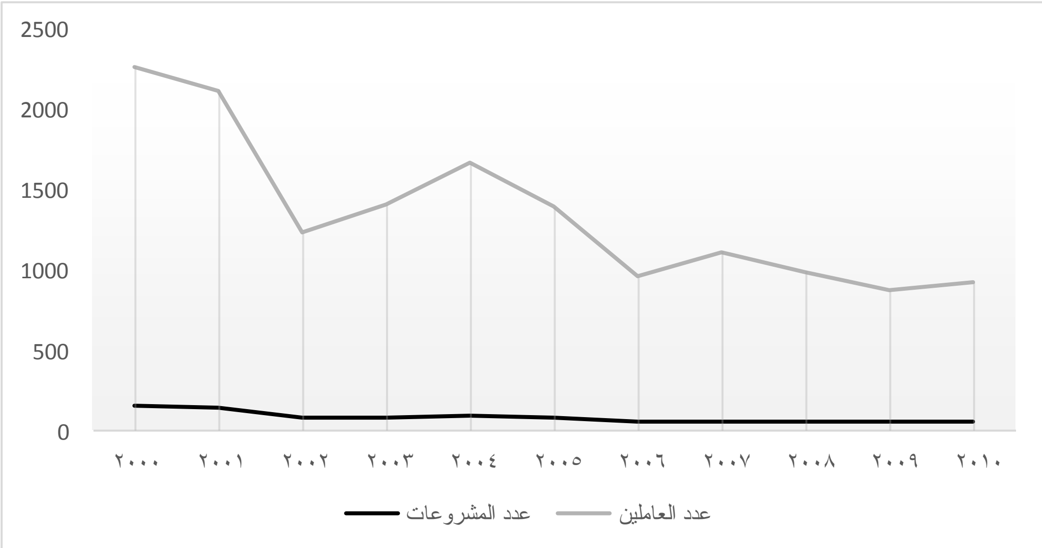
المصدر: ياسمين سعدون صليبي، المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي،٢٠١٢، ص ٤-٥.

ومن خلال النتائج في هذا الجدول نلاحظ تراجع عدد المشروعات خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) تقريباً بشكل دائم وهذا بسبب عدم وجود الرؤية الإستراتيجية ومن خلالها خطة لتنمية القطاع الصناعي، وهذه العوامل هي التي أدت إلى تراجع القطاع الصناعي بشكل تدريجي وخير دليل على ذلك زيادة نسبة البطالة التي أدت بدورها إلى زيادة معدلات الفقر.

وإذا وضحنا هذا الجدول في شكل بياني نرى بمرور الزمن أن عدد العاملين وعدد المشروعات في تنازل واضح، أنظر الشكل الآتي:

الشكل رقم (٤)

واقع المشروعات الصناعية المتوسطة والعاملين فيها خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإستناد إلى معلومات الجدول رقم (٣).

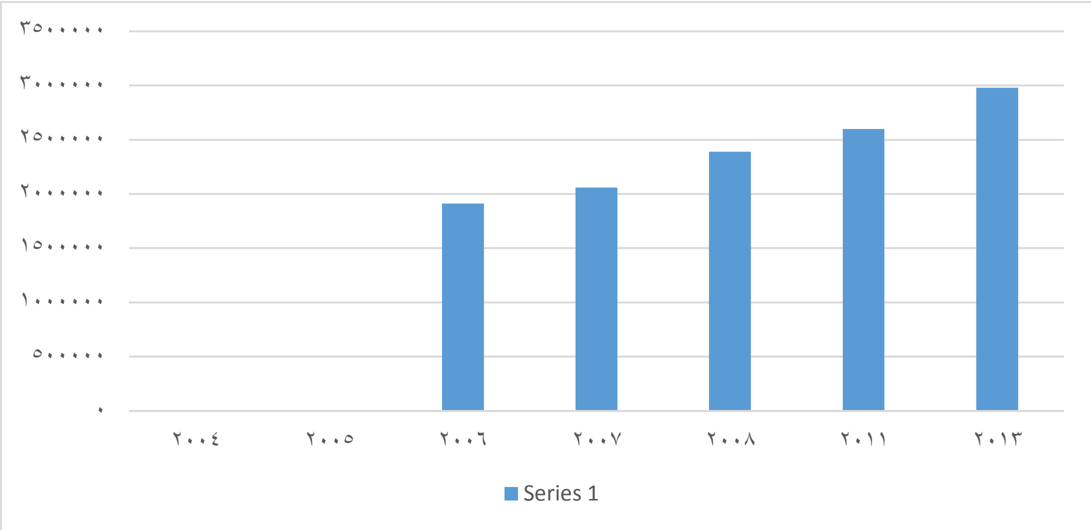
وبدلاً من أن تقوم الحكومة بصياغة رؤية إستراتيجية لمواجهة هذه المشكلة البنيوية في كيان الدولة العراقية ومحاولة مواكبة التطورات العالمية المتسارعة نرى أنها تسارع في محاولات إخفاء النتائج المتولدة من هذه المشكلة وذلك بالإستمرار على العمل في خلق معدلات عالية من البطالة المقنعة والتوظيف الحكومي سنوياً دون رؤية إستراتيجية مبنية على الحاجات الأساسية والقدرة الإنتاجية.

ولو رجعنا إلى الإحصاءات لوجدنا إرتفاع عدد الموظفين في دوائر الدولة من (١،٠٤٧،٠٠٠) موظف عام (٢٠٠٤) إلى (١،١٤٣،٠٠٠) موظفً عام (٢٠٠٥) ثم إلى (١،٩١٢،٦٠٥) موظفين عام (٢٠٠٦)، ليرتفع العدد في عام (٢٠٠٧) إلى (٢،٠٦٠،٢٦٠) موظفاً ثم استمر العدد في الزيادة إذ وصل إلى (٢،٣٨٩،٩٠١) موظفاً في عام (٢٠٠٨)، ثم ارتفع إلى أكثر من (٢،٦) مليونين موظف في عام (٢٠١١)، وفي بداية عام (٢٠١٣) يقدر عدد الموظفين بحدود (٢،٩٨) موظف. [١]

[١] د. حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد/٩، ٢٠١٣، ص١٢٠.

الشكل رقم (٥)

تطور عدد موظفي الحكومة العراقية خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٣)



المصدر: د. حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، عدد٩، ٢٠١٣، ص١٢١.

وهذه دلالة واضحة على عدم وجود الرؤية الإستراتيجية أو هي رؤية فاشلة لحل البطالة وتوفير فرص العمل.

أعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق "يونامي"، أن (٦) ملايين عراقي من أصل (٣٣) مليوناً لازالوا يعيشون تحت خط الفقر في بلد تتجاوز موازنته المالية السنوية (١٠٠) مليار دولار. وكانت وزارة التخطيط قد اعترفت في الـ (١٢ أيار ٢٠١٣)، بفشل الخطة الخمسية التي وضعتها عام (٢٠١٠) للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، إذ ترمي إلى تقليل الفوارق بين مناطق الحضر والريف، وزيادة الناتج المحلي، مؤكدة أن العراق لايزال بعيداً عن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة. وقد أعلنت وزارة التخطيط في (حزيران ٢٠١١)، أن نسبة مستوى الفقر في العراق بلغت نحو (٢٣%)، وهذا يعني أن ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر، منهم ما يقرب (٥%) يعيشون في مستوى الفقر المدقع، في حين أشارت في (حزيران ٢٠١٢)، الى أن نسبة البطالة في المجتمع العراقي بلغت (١٦%).[١]

---

[١] متوفر على موقع (الأمم المتحدة في العراق، uniraq) على الرابط:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1267:2013-10-20-06-56-10&Itemid=556&lang=ar

ولو نظرنا إلى خطة التنمية الوطنية ما بين (٢٠١٣-٢٠١٧) في وزارة التخطيط نرى أنها أعطت الأولوية الأولى لقطاع الصناعة والطاقة وبنسبة (٣٨,٢) والمباني والخدمات بنسبة (٢٨,٦) والزراعة (١٠,٤) والتربية (١٠,٣) والنقل والإتصالات بنسبة (٩,٥). [١]

وهذا يعني أن الخطة الإستراتيجية للوزارة تعاني من الخلل والعيوب كثيرا لتحديد الرؤية الواضحة للتنمية حسب الضروريات في القطاعات.

وعلى الحكومة العراقية نشر رؤيتها عن التنمية الإقتصادية بشكل أكثر إقداماً في السنوات الخمس المقبلة. وتحتاج المشروعات المقترحة إلى رؤية أوضح، مثل الجهود الرامية إلى تطوير ميناء البصرة ليصبح ميناء ضخماً على المستوى الإقليمي بالتعاون مع الكويت وإيران. هذا المشروع الذي سيربط بين العراق والكويت وإيران عبر خطوط سكك حديد وطرقات سريعة سيجعل البصرة أكبر ميناء في المشرق العربي وسيخلق آلافاً من فرص العمل الجديدة في جنوب العراق. ومن خلال تسهيل المشروع لإستيراد السلع الضرورية وتصديرها لإعادة بناء الإقتصاد العراقي، وسيستفيد في نهاية المطاف كل المناطق العراقية وليس الجنوب فقط. وبالنسبة لصحة البلد الإقتصادية طويلة الأمد، يجب أن تزيد الحكومة العراقية بصورة كبيرة من تسهيلات التدريب الوظيفي في جميع أنحاء البلاد. [٢]

ومن خلال كل هذا ندرك أن العراق كدولة ليست لديها الرؤية الإستراتيجية الواضحة والدليل على ذلك هو تراجع الخدمات والصناعات بشكل عام -مقابل زيادة الموازنة السنوية-وهذا دلالة واضحة على أن الدولة ضعيفة في الإدارة ورؤيتها الإستراتيجية.

الفرع الثاني
الرؤية الإستراتيجية في كندا

حسب تقرير التنمية البشرية لمنظمة (UNDP) فان مرتبة كندا في عام (٢٠١٢) بين (١٨٦) بلداً هي (١١) وهذا يعني أنها مرتبة عالية وإشارة إلى وجود رؤية إستراتيجية في كندا، [٣] وحسب دائرة الإحصاء الكندي في (٢٠١٤) فإن عدد العاملين في قطاع الصناعة هو بالشكل الآتي: [٤]

---

[١] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، بغداد، ٢٠١٣، ص (٩-١٢).

[٢] أريك ديفيس، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (١٥٣)، أكتوبر/ ٢٠٠٥، ص ١٥-١٦.

[3] Human Development Report 2013, the Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, (UNDP), New York, 2013, P. 143.

[٤] دائرة الإحصاء الكندي، متوفر على الرابط:

http://www.statcan.gc.ca/tables-tableaux/sum-som/l01/cst01/econ40-eng.htm

الجدول رقم (٤)

عدد العاملين في المشروعات الصناعية من خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣)

السنوات	عدد العاملين
٢٠٠٩	١٦,٨١٣,١
٢٠١٠	١٧,٠٤١,٠
٢٠١١	١٧,٣٠٦,٢
٢٠١٢	١٧,٥٠٧,٧
٢٠١٣	١٧,٧٣١,٢

المصدر: دائرة الإحصاء الكندي

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل عام يزداد عاماً بعد عام، وهذا دليل على وجود الرؤية الإستراتيجية للدولة الكندية ويعني ازدياد العاملين في الصناعة وتقليل البطالة والزيادة في الإنتاج – بشكل مبدئي-.

ومن الجانب الصحي يقدم نظام الرعاية الصحية في كندا خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع الكنديين بغض النظر عن قدرتهم على الدفع أم لا. وعلى الرغم من أن الحكومة الإتحادية تساهم مالياً في نظام الرعاية الصحية، ويدار من قبل المقاطعات والأقاليم الفردية، التي تسهم أيضاً في ظروف تمويل الرعاية الصحية. فمعظم صناديق القطاع العام يذهب نحو الخدمات التي تقدمها المستشفيات والأطباء. [١]

وتحاول كندا تعزيز رأس المال البشري وتحسين فرص الجميع. وتغير العلاقة بين المستوطنين ومجتمعات السكان الأصليين فيها. وهذا يعني المزيد من الإندماج في القوة العاملة في كندا، ويعني أيضاً العمل مع السكان الأصليين عبر الطيف الكامل لتنمية الموارد. ويعني التقدم التدريجي، وتنمية الموارد عن طريق موارد تنمية المجتمع المحلي. وتقديم خدمات تعليمية أفضل، وبرامج التوظيف والدعم الإجتماعي بالنسبة للغالبية من السكان الأصليين. بشكل أعم، وهذا كله يعني الإعتراف الثقافي والمشاركة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الكاملة عبر المشهد الكندي. ويعني أيضاً عدم إنتظار الحكومة الفيدرالية للتصرف. والعلاقة مع الشعوب الأصلية هي قضيتهم نظراً لنسبية حجم السكان

[1] Ralf Buhrmann Towards Preventing Avoidable Blindness and Promoting Vision Health, Foundations for a Canadian Vision Health Strategy, 2007, P. 27.

الأصليين في كندا ومصالح السكان الأصليين واسعة في تنمية الموارد على الإحتياطي والأراضي التقليدية. [١]

إن تقرير إستراتيجية الطاقة الكندية لعام (٢٠١٣) يحدد الرؤية الكندية في: "أنها رائد عالمي في توفير مصادر آمنة، مستقرة وموثوقة من الطاقة التي يتم تسليمها مع مستوى عال من البيئة والمسؤولية الإجتماعية مع المساهمة في إستمرار النمو الإقتصادي والإزدهار لجميع الكنديين". [٢]

المطلب الثاني
الشفافية والفساد

الشفافية تقوم على مبدأ بسيط هو "عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن". وبهذا فهي تعني الوضوح في شتى المجالات في الدولة والمعلومات التي تصدر من كل الجهات الحكومية وغير الحكومية، وخضوع الفرد والمؤسسة للمساءلة والمحاسبة أمام حكم القانون، وتعد واحدة من المعايير العالمية المهمة في تصنيف الدول، وفي هذا الصدد إذا كانت الدولة ضعيفة في الشفافية فهذا يعني عدم إمكان محاربة الفساد الذي يعد تحدياً أمام الوحدة في بلد متنوع الثقافات.

الفرع الأول
حالة الشفافية والفساد في العراق

الفساد ليس ظاهرة جديدة في العراق، بل تعود جذوره إلى حقبة الزمن العثماني عندما كانت الوظيفة العامة تُباع وتُؤجر، لذا فقد تأصل في بنية الدولة العراقية منذ تأسيسها، وهذه الظاهرة مستمرة حتى من سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٣) لقد عمقت حقبة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي من حالة الفساد المستشري في البلد، وأدخلته حيزاً جديداً، هو حيز المقبولية الإجتماعية، فحالات الفساد والرشوة واستغلال المنصب بدت وكأنها ضمن سياق العُرف مادام النظام الإقتصادي لم يكن يلبي أدنى الإحتياجات الأساسية للأفراد، فتدهورت مستويات الأجور وارتفعت مستويات التضخم لتعمق من الفجوة الحاصلة بين إمكانات الأفراد واحتياجاتهم الفعلية. [٣]

---

(1) Dr. roger gibbins, An Extraordinary Future a Strategic Vision for Western Canada, Canada West Foundation, P. 6.

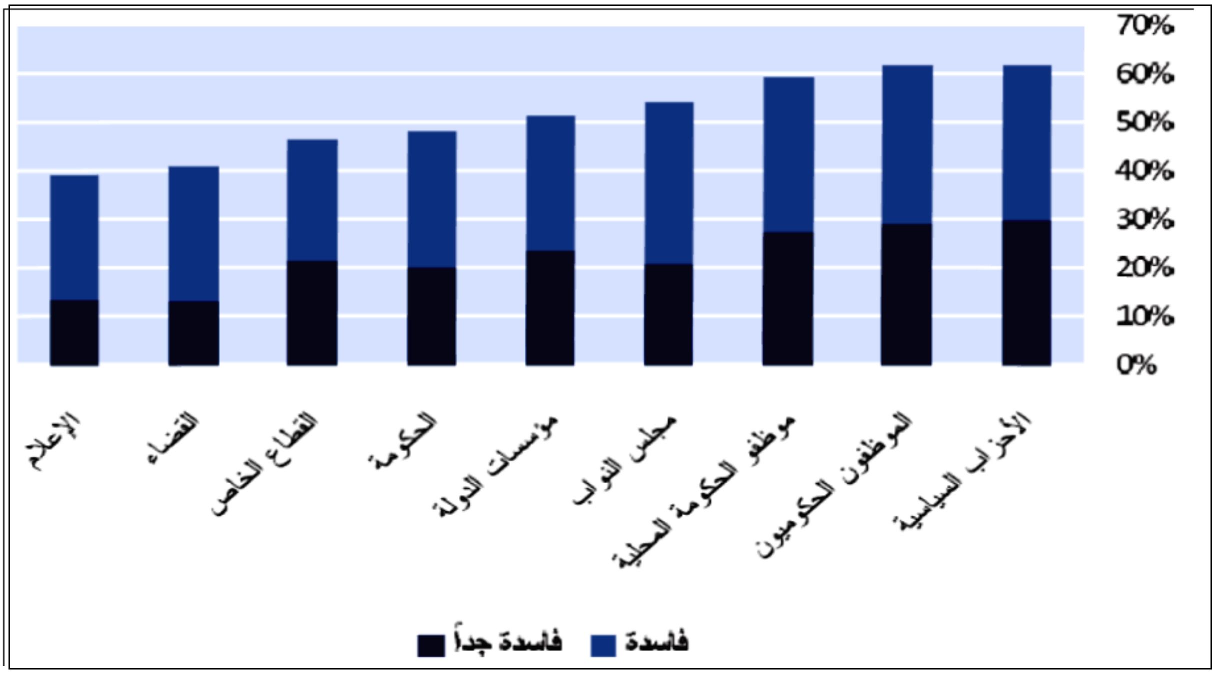
(2) Council of the Federation Secretariat, Canadian Energy Strategy, Ottawa, July 2013.

(٣) د. حيدر نعمة بخيت، مصدر سابق، ص١١٧. وأيضا أنظر: حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص ١١٤-١١٦.

على سبيل المثال يوضح هذا الشكل رأي البالغين حول توقعاتهم للفساد الموجود في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في العراق:

الشكل رقم (٦)

نسبة البالغين الذين يرون أن المؤسسات الآتية في العراق قد تكون عرضة للفساد (٢٠١١)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة النزاهة وهيئة إحصاء إقليم كوردستان، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق،٢٠١٢، ص٧.

وحسب نتائج نفس الدراسة السابقة فإن القطاعات الأكثر عرضة للرشوة هي الصحة، والمرافق العامة، والشرطة، وتسجيل الأراضي، والمرور، والتعليم والضرائب والإيرادات، والجمارك هذا من جانب ومن جانب آخر منصب المدراء وكبار الموظفين. وتحدد أسباب الرشوة: بتسريع الإجراءات الإدارية والحصول على معاملة فضلى، وآلية الرشوة يطلبها الموظف بشكل مباشر أو عبر شخص ثالث. [١]

من هنا فإن الفساد في العراق أصبح ظاهرة إقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك بسبب ضعف الرقابة الحكومية والشفافية والمحاسبة، وتطبيق مبدأ المحاصصة السياسية، وعدم تطبيق الإجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة. [٢] وحسب مؤشرات الفساد في عام (٢٠١٣) لمنظمة الشفافية الدولية بأن

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون مع هيئة النزاهة وهيئة إحصاء إقليم كوردستان، الفساد والتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق،٢٠١٢، ص١٠.

[٢] د .نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد/ ٣، ٢٠١٢، ص١٦.

العراق لديه (١٦) نقطة أي: (١,٦) وهو في المرتبة (١٧١) ما بين (١٧٥) دولة، والجدول الآتي يوضح مرتبة العراق وفق (منظمة الشفافية الدولية) [١]:

الجدول الرقم (٥)

مؤشرات الفساد في العراق الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣)

السنة	مرتبة البلاد	مؤشر مدركات الفساد[*]
٢٠١٣	١٧١ من ١٧٥	١,٦(١٦)
٢٠١٢	١٦٩ من ١٧٤	١,٨
٢٠١١	١٧٥ من ١٨٢	١,٨
٢٠١٠	١٧٥ من ١٧٨	١,٥
٢٠٠٩	١٧٦ من ١٨٠	١,٥
٢٠٠٨	١٧٨ من ١٨٠	١,٣
٢٠٠٧	١٧٨ من ١٧٩	١,٥
٢٠٠٦	١٦٠ من ١٦٣	١,٩
٢٠٠٥	١٣٧ من ١٥٨	٢,٢
٢٠٠٤	١٢٩ من ١٤٥	٢,١
٢٠٠٣	١١٣ من ١٣٣	٢,٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات منظمة الشفافية الدولية.

---

(1) Transparency International, Corruption perception index 2013.

(*) مؤشر مدركات الفساد: يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من (١٠) (الأقل فسادا) إلى (صفر) (الأكثر فسادا). وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي. ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول. والمؤشر كمؤشر مركب تم جمعه من (١٧) دراسة مسحية نفذتها (١٣) مؤسسة مستقلة مختلفة. ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من (٣) مسوحات على الأقل. وتقيس هذه المسوحات مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر.

العراق دولة نفطية والنفط هو العمود الفقري للإقتصاد العراقي، وميزانية الدولة تعتمد على إيرادات القطاع النفطي، لذلك يجب أن يكون هذا القطاع أحد القطاعات الشفافة في الدولة لكن العكس هو الصحيح، فسرقة النفط المباشرة هي إحدى نقاط الضعف الرئيسية لصناعة النفط في العراق منذ (١٩٩١)، وتشمل خرق خطوط أنابيب النفط والإستفادة من المرافق الرئيسية الأخرى لجمع النفط وتخزينه بشكل غير مشروع وغير قانوني. ومن ثم شحنه في شحنات، حيث إن الشرطة في عام (٢٠٠٦) قد صادرت في عملية واحدة (٤٠٠) ألف برميل من النفط المتجه إلى سوريا وتقدر قيمته بنحو (٢٨) مليون دولار في السوق السوداء. هذا من جانب ومن جانب آخر يعاني العراق من مشاكل في القياس الصحيح من فوهات الآبار وخطوط الانابيب منذ عام (٢٠٠٣) في الأقل، وهذا مستمر حتى الآن. [١]

لذلك نرى أن قانون النفط والغاز أصبح خبراً لا تتداوله الكتل السياسية وتضع أمامه العراقيل ونرى أن كلاً من الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان لا تصلان إلى إتفاق واضح ومعلن حول النقاط الخلافية بينهما وليست لديها البيانات الواضحة والشفافة حول الإيرادات النفطية المنتجة في البلاد، وهذا يعني أن كلا الطرفين يحاولان إدارة سياسات النفط والغاز بشكل منفرد، بسبب عدم وجود الشفافية وهذا يخلق عدم الثقة بينهما. وما يزال دور سلطة كل من الحكومة الإتحادية والإقليمية من أجل تقاسم عادل للنفط والغاز واتخاذ القرارات الإستراتيجية بشأن إستخدام الموارد وإدارتها هو موضع خلاف، لذلك فإنهما لايزالان في حالة متواصلة من النزاع بشأن هذه النقاط ومن ثم وصلت الحوارات والتفاوض إلى طريق شبه مسدود. [٢]

وعلى الرغم من وجود الفساد وضعف الشفافية بشكل واسع، هناك بعض المحاولات لمحاربة الفساد، كما جاء في التقرير السنوي لهيئة النزاهة حسب أوامر القبض ضد المفسدين، وبلغ عدد أوامر القبض (٢٠٤٩) أمراً، منها (١٩) أوامر صدرت بحق (١٣) وزيراً أو بدرجته و(٩١) أمراً صدر بحق (٧٣) مديراً عاماً فأعلى أو بدرجتهما. [٣]

ولا يمكن تحسين النزاهة، إلا في إطار برنامج المساءلة والشفافية، وإن الشرط الأساسي لمكافحة الفساد هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسسي يطبق القانون في منأى عن شبهة المحاباة السياسية أو التعسف. وقد أشارت الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن الفساد في الحكم إلى أهمية المراجعة الدورية لتشريع مكافحة الفساد لتبديد الغموض الذي يكتنف النصوص والحد من تناقضاتها، والنص على عقوبات صريحة وتوضيح المركز القانوني لأنماط معينة من السلوك. والهدف

---

[١] تقويم النفط العراقي، تقويم المرجعي من (Open Oil)، ألمانيا، ٢٠١٣، ص٢٢-٢٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٥.

[٣] هيئة النزاهة، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، ص٤.

هو في آن واحد ردع من تسوّل لهم أنفسهم إرتكاب أعمال الفساد وتوعية الجمهور حتى يقاوم السلوك الإجرامي للموظفين. [١]

الفرع الثاني

الشفافية والفساد في كندا

تتمتع الحكومة الكندية سمعة نظيفة ولها سجل قوي من الملاحقة القضائية في قضايا الفساد. مع ذلك فقد إنتقدت (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) كندا لفشلها في التصدي بشكل فعّال لرشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. لذلك حاولت الحكومة في عام (٢٠١١) معالجة هذه الشكاوى عن طريق فرض (٩,٥) مليون دولار كندي غرامة على شركة نفط مقرها (كالجاري نيكو) لرشوة وزير الطاقة في بنجلادش. وفي عام (٢٠١٢) أجرت الشرطة الخيالة الملكية الكندية عملية تحقيق في نحو (٣٥) حالة إضافية من الرشوة الخارجية. [٢]

ووضعت الحكومة الإتحادية مؤخراً في مجلس الشيوخ بيل (S ١٤)، وهو قانون لتعديل الفساد من قانون الموظفين العموميين الأجانب. وتشمل التغييرات المقترحة: (توسيع اختصاص لمحاكمة جرائم CFPOA، والتخلص التدريجي من الإعفاءات دفع التيسير، وإنشاء دفاتر وسجلات الجريمة، وتوسيع تعريف "العمل" لتشمل المؤسسات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية، وزيادة طول عقوبة السجن، منح الإختصاص الحصري لشرطة الخيالة الملكية الكندية). [٣]

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، الفساد والحكم الرشيد، مصدر سابق، ص٥٩.

[٢] موقع (فريدم هاوس) على الرابط: http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/canada

[3] Transparency International Canada Inc., Spotlight on Anti-Corruption: Government Under the Microscope Third Annual, 2013, P.7.

الجدول الرقم (٦)

مؤشرات الفساد في كندا صادرة عن منظمة الشفافية الدولية خلال السنوات من

(٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	مرتبة البلاد	مؤشر مدركات الفساد
٢٠١٣	٩ من ١٧٥	٨,٤ (٨٤)
٢٠١٢	٩ من ١٧٤	٨,٤ (٨٤)
٢٠١١	١٠ من ١٨٢	٨,٧
٢٠١٠	٦ من ١٧٨	٨,٩
٢٠٠٩	٨ من ١٨٠	٨,٧
٢٠٠٨	٩ من ١٨٠	٨,٧
٢٠٠٧	٩ من ١٧٩	٨,٧
٢٠٠٦	١٤ من ١٦٣	٨,٥
٢٠٠٥	١٤ من ١٥٨	٨,٤
٢٠٠٤	١٢ من ١٤٥	٨,٥
٢٠٠٣	١١ من ١٣٣	٨,٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإستناد إلى بيانات (http://www.transparency.org)

وهذا يعني ان كندا حلّت بين الدول العشر الأولى الأقل فساداً في العالم، منذ عام (٢٠٠٧) حتى الآن. وهذا يعني أن الدولة الكندية شفافة حسب مرتبتها في مدركات الفساد.

ومن خلال كل ما تقدم حول الشفافية والفساد يتضح لنا أنه وفي حالة غياب الإدارة السياسية الناجحة، لا يمكن أن تصبح الحكومات منفتحة إذا لم يتمكن القادة المسؤولون عن وضع قانون الحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ وتنصيب نظم الحكومات المفتوحة،. وقد تتسبب عدة عوامل في غياب الإدارة السياسية مثل: التخوف من الرقابة، والتخوف من فضح فشل برامج وسياسات الحكومة، فضلاً عما تمثله هذه القوانين من تهديد للمصالح الشخصية الخاصة (مثل كشف مدى هيمنة القوات المسلحة على الإقتصاد)، وأخيراً التخوف من كشف نقاط ضعف الحكومات أمام الخصوم السياسيين.[١]

والحق في المعلومات ليس حقاً في حد ذاته، ولكنه الحق الذي يحمي الحقوق الأخرى، فمثلاً في العراق يستخدم لفضح عمليات غسيل الأموال والفساد. وفي كندا الإعتراف بالحق في الوصول للمعلومات حول التهديدات على الأمن الشخصي للمواطن كعنصر أساسي في الحق في الأمن.

---

[١] جلوبال بارتنرز أند أسوسيتس، نحو حكومات منفتحة وتتسم بالشفافية خبرات دولية وأفضل الممارسات، ٢٠١١، ص٥.

هناك نقطة ثقافية مجتمعية تتعلق بالتستر على المعلومات كمصدر للقوة عند صناع القرار، وتنتشر ثقافة السرية في الحكومة بل في المجتمع أيضاً، ويكبر الموظفون الحكوميون وهم يؤمنون أن السرية تعادل القوة وهي دليل على سلطتهم. وغالباً ما يعتقدون أن الشفافية تقلل من نفوذهم، ولهذا تعد الرقابة الشعبية مفهوماً غريباً. فبدلاً من المطالبة بالمعلومات، يصبح هناك تخوف من قبل العامة من كشف أية معلومات. [١] وهذا هو الثقافة الموجودة في العراق وفي حالة مثل حالة التنوع الثقافي غير المتجانس وعدم وجود سياسة التعددية الناجحة في العراق فإن هذه الثقافة شائعة جداً وفي بعض الحالات فان بعض الأحزاب السياسية تزايد حول هذه الثقافة.

المطلب الثالث

آلية المشاركة

المشاركة كما أشرنا في الفصل الأول هي واحدة من حقوق الإنسان، ومن معانيها المساهمة وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر ببرامج وسياسات وقرارات الدولة من طرق مختلفة والمساهمة بفاعلية في السلطة، ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها عبر الإنتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة وضمان التعددية والمنافسة السياسية والثقافية، وهذا يمكن تحقيقه عبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني. يعني أن المواطنين من خلال المشاركة يمارسون حقوقهم السياسية والمدنية.

إنّ المشاركة جزء من المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كالمساواة وسيادة الشعب. لذا تعد إشاعة المشاركة الحقيقية والفاعلة من أدوات الإدارة الصالحة والناجحة والرشيدة للدولة والتنوع الثقافي والنظام السياسي وهي من مستلزمات المقاربة الإدارية التحتية التي تعتمد عليها عملية البناء الديمقراطي التي تؤمن بالإنسان كقيمة ودور ورسالة وتؤمن بالأمة كوجود حقيقي أصيل لا يمكن القفز على إرادتها وسيادتها. وتعد المشاركة من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العملية، وبانتفائها لا يكون للمواطنة أي معنى، ولا تعدو أن تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة. فلا معنى للمواطنة دون أن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين هما: المشاركة في الحكم، والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى. ولا جدوى من العمل على تحويل الأفراد إلى مواطنين ما لم يعط المواطن الفرصة الكاملة للمشاركة في الحكم، والمشاركة السياسية هي جوهر الدميقراطية، ومن هنا جاء التلازم بين الديمقراطية والمواطنة.[٢]

---

[١] جلوبال بارتنرز أند أسوسيتس ،مصدر سابق، ص٤.

[٢] أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سابق، ص٤٠٩.

وفكرة المشاركة تتمحور حول فكرة المواطنة، بإنتقال الأفراد والجماعات من موقع الرعايا والتابعين، إلى المواطنين المشاركين. وتنطوي على مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية الحقوق التي يحوزونها والواجبات التي يتحملونها، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. [١]

وتتحقق المشاركة السياسية من خلال التعبير عن الرأي والانخراط في العمل السياسي العام بالمشاركة في اختيار الحكام والممثلين عبر الإنتخابات الحرة العامة النزيهة والدورية، وليست المشاركة منحة من الحاكم إنما هي حق للمواطن باعتبار أن الأصل في الحكم أنه للناس وليس الحاكم المنتخب سوى جهة مكلفة من قبل الناخبين في إدارة الحكم وممارسته. [٢]

الفرع الأول

المشاركة في العراق

ينص الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) في المادة (٢٠) على أن: "للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والإنتخاب والترشيح".[٣] وهناك آراء مختلفة ومتباينة حول الواقع العملي لحالة المشاركة في العراق ودرجة المشاركة وكيفيتها في كل نواحي الحياة العامة وبشكل خاص في الحياة السياسية.

وقد أقر الدستور بالمبادئ التي يستند إليها حق المساهمة في المادة (٥) التي تنص على (مبدأ السيادة الشعبية): "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالإقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية."[٤]

وهذا يعني أن المشاركة واحدة من الحقوق السياسية (Political Rights) التي ذكرت في الدستور العراقي بشكل واضح وصريح ولا ينبغي حرمان كل إنسان من التساوي في المواطنة بسبب قوميته أو أثنيته. ففي جو متعدد القوميات والثقافات تتزايد فرص تعزيز الديمقراطية إذا لجأت الدولة إلى إنتهاج سياسات توفر المواطنة الشاملة والمتساوية وتؤمّن لجميع المواطنين سقفاً مشتركاً من الحقوق الدستورية التي تشرف عليها الدولة وتتولى تطبيقها. وهذه تشمل حقوق الأقليات في إستخدام ثقافتها وديانتها ولغتها، إضافةً إلى المشاركة الكاملة في الحياة الإقتصادية والسياسية، بدون أي تمييز.[٥]

---

(١) د. حسين علوان، إشكالية الثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٩، ص٩٨.

(٢) أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سابق، ص٤٠٩.

(٣) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٢٠).

(٤) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٥).

(٥) مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، التعايش في ظل الاختلاف، سلسلة أوراق الديمقراطية، العدد الثاني، حزيران/ ٢٠٠٥، ص٢٦.

ولو رجعنا إلى مؤشرات المشاركة السياسية في العراق، التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال برنامج الحكم الرشيد في الدول العربية (POGAR) فهي تتمثل في:

١. تصنيفات الحقوق السياسية: واعتباراً من (٢٠٠٣) كانت الدولة التي تبلغ متوسط تصنيفاتها المجمعة للحقوق السياسية والحريات المدنية بين درجة (١) و(٢,٥) توصف كدول "حرة "، وصنفت الدول التي يقع متوسط تصنيفاتها المجمعة بين (٣) و(٥) كدول "حرة جزئياً"، وبين (٥,٥) و(٧) كدول "غير حرة". وحسب الإحصاءات فإن العراق كان في إطار الدول "غير حرة" في مرحلة ما بين سنة (١٩٩٠-٢٠٠٩) أي انه كان ما بين (٥,٥) إلى (٧) وهذه إشارة إلى عدم وجود تغيير كبير في درجة تصنيف العراق في الحقوق السياسية. [١]

٢. حق التعبير والمساءلة: مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: الإنتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات. وتتراوح التقديرات ما بين (-٢,٥) و (+٢,٥) والقيم العليا هي الفضلى.

وفي هذا المجال كان العراق في فترة ما بين (١٩٩٦-٢٠٠٩) حاصلاً على القيم من (-٢,٥) إلى (-١,٧) ويعني أن العراق يعد دولة ذات المؤشترات في درجة السالب في حق التعبير ومن خلالها طبعاً القوميات والمذاهب والديانات المتنوعة. [٢]

وفي مؤشرات حرية الصحافة، التي تصدر عن (FREEDOM HOUSE) بيت الحرية من خلال تقرير (حرية الصحافة لعام ٢٠١٣) كانت الدولة التي تقع تصنيفاتها لحرية الصحافة، بين درجة (١٠) و(٣٠) توصف كدول "حرة"، وبين (٣١) إلى (٦٠) كدول "حرة جزئياً"، وبين (٦١) إلى (١٠٠) كدول "غير حرة". وحصل العراق على (٦٧) نقطة في عام (٢٠١٣)، وأتى في المرتبة (١٥٤) من أصل (١٩٧) دولة في العالم والمرتبة (١٠) في الشرق الأوسط وشمال أفريقا مابين (١٩) دولة. وهذا يعني أن حالة العراق هي "غير الحرة"، وتوزعت هذه النقاط بالنسبة للعراق بالشكل الآتي: البيئة القانونية (٢٣)، والبيئة السياسية (٢٨)، والبيئة الإقتصادية (١٦)، ومجموع النقاط (٦٧). [٣]

إذاً يمكن القول بأن المشاركة السياسية في العراق هي مشاركة شكلية من جانب ومن جانب آخر المشاركة السياسية أمامها معوقات كثيرة منها: المعوقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية من قبل الأحزاب والمجتمع والأفراد.

---

[١] موقع الإحصاءات العربية التابع لـ(UNDP)، متاح على الرابط:
http://www.arabstats.org/category.asp?gid=11

[٢] المصدر نفسه.

[3] Freedom House, Freedom of the Press, 2013, P. 211 – 212.

أولاً: المعوقات التي تسببها الأحزاب:

١. إن الأحزاب لا تقدم مشروعات تخدم المواطنين ولا تقدم حلولاً لهم وبرامجها غير قادرة على الوصول إلى المواطنين، وإنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها وهو ما يؤدي الى العزوف عن الإهتمام بالسياسة والمشاركة ولديها برامج وهمية وغير قابلة للتطبيق في معظم الحالات. [١]

٢. إن أغلب هذه الأحزاب بنت تنظيمها على أساس الإنتماءات الثانوية الإثنية والطائفية والمذهبية لا على أساس الهوية العراقية، الامر الذي كان سبباً في ظهور التعددية (التنابذية) وغياب التعددية الهارمونية (المنسجمة) الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع الإنفعالات وليس مجتمع التفاعلات، وشأن مجتمع الخلاف غير السلمي وليس مجتمع الإختلاف السلمي.[٢] أو بمعنى اخر لا توجد أحزاب وطنية تجمع كل القوميات والمذاهب وتشمل نشاطاتها كل المناطق في العراق، فمثلاً لدينا أحزاب على أساس القومية هي أحزاب كردية وعربية، وعلى أساس مذهبي أحزاب هي شيعية وسنية، وعلى أساس ديني هي أحزاب دينية وغير دينية، وهذا يخلق مشكلة في نوعية مشاركة المواطنين، فالمواطن لديه حق المشاركة ولكن المشاركة تكون على الأساس الطائفي والقومي والديني، فالمواطن في البصرة ليس لديه الوعي الكامل في إختيار برامج الحزب الذي يشارك في الإنتخابات حتى ولو اقتنع بها إذا لم تكن من مذهبه أو من قوميته ولا يستطيع أن نختار ذلك.

٣. تعاني الأحزاب السياسية من ضعف العضوية، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الإقتناع من جانب أكثرية الناس بفاعلية الأحزاب، والنظر إلى معظم هذه الأحزاب على أنها أحزاب أشخاص برامجها غير واضحة ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع. [٣]

٤. نشأ أغلب الأحزاب العراقية خارج القوانين فهي (ليست أحزاب برلمانية) أو بمعنى آخر الهدف من تأسيس هذه الأحزاب هو النضال والمقاومة ضد السلطات القائمة في وقتها وهذا يعني أن لديها الشرعية الثورية، وهذه الشرعية الثورية تؤدي إلى عدم وضع حساب للأحزاب والجمعيات الأخرى، فهذه الأحزاب ترى نفسها وريثة للتاريخ النضالي، ويؤدي ذلك إلى عدم تقبل الآخر، والعمل بروح الإقصاء.

٥. ان ما يؤخذ على الأحزاب السياسية في العراق أنها لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً لعراق مابعد (٢٠٠٣)، فأغلب الأحزاب المعارضة كان هدفها الأساس هو إسقاط النظام السابق وهذا ما اتفقت عليه المعارضة العراقية في اجتماعها الأول الذي عقد في بيروت (آذار/ ١٩٩١)، حيث خرج المؤتمر بمجموعة قرارات عامة تدعو إلى إسقاط النظام العراقي واعتماد الطريق الديمقراطي في إطار الحريات الأساسية والتعددية السياسية. لذا فإن هذه الأحزاب تختلف فيما بينهما، في وجهات نظرها حول طبيعة

---

[١] محمد نور البصراتي، الأحزاب والمجتمع: معوقات المشاركة السياسية، جريدة الأهرام الرقمي، متاح على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=341297

[٢] نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/٤٣، ٢٠١١، ص٦٦.

[٣] محمد نور البصراتي، مصدر سابق.

النظام السياسي لعراق ما بعد (٢٠٠٣) وقد انعكست هذه الحالة على الإستقرار السياسي في العراق، وأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات السياسية الحصول على المكاسب السياسية دون المحاولة لاقامة دولة حديثة وبناء نظام سياسي ومتين. [١]

٦. غياب الممارسات الديمقراطية أو ضعفها سواء في إطار مؤسساتها وتنظيماتها وبرامجها أو في العلاقة مع بعضها، أم في علاقاتها مع الناس حيث تعلن إلتزاماتها بمصالحهم. إنّ هذا يشكل عقبة حقيقية أمام قيام نظام ديمقراطي لأنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي. إن عدم ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب قد يرجع إلى القصور الفكري وعدم الإدراك لأهمية الديمقراطية. [٢]

إذاً لا وجود للمشاركة السياسية بالمعنى الحقيقي إلاّ من خلال النظام الديمقراطي ووجود الأحزاب التي تؤمن بالممارسات الديمقراطية، وهذا لأن المشاركة هي وسيلة وآلية من آليات الحكم الديمقراطي الصالح، وتوزيع الواجبات والحقوق على جميع المواطنين حتى يمكن من خلال سلطة الشعب أن يدار البلاد بجميع مكوناتها وتبتعد عن السلطة المنفردة أو ما شابهها.

ثانياً: المعوقات التي يسببها المجتمع:

١. نمط وأدوات التنشئة السياسية: ما يزال النمط السلطوي يسيطر علي عملية التنشئة فالواقع الذي يحيا به الطفل في الأسرة باعتبارها أهم وأول أدوات التنشئة هو واقع سلطوي، ويستمر هذا النمط سائداً في مختلف مراحل العمر سواء في المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة وغيرها، وهذا يؤثر في الممارسة السياسية للفرد، ويبعد هذه الممارسة عن الشكل الديمقراطي، وكلما ابتعدت عملية التنشئة عن النمط السلطوي واقتربت من النمط الديمقراطي كان ذلك دافعاً قوياً للأفراد على الممارسة السياسية الديمقراطية السليمة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن تهيئة المناخ الديمقراطي السليم للممارسة السياسية يمكن أن تؤدي الي إعادة تشكيل نمط التنشئة والقيم المسيطرة عليها وتدفع إلى نمط من التنشئة أكثر ديمقراطية.[٣]

٢. السلبية الشعبية واللامبالاة وعدم الميل إلى المشاركة السياسية نتيجة ضعف الإتصال بين الجماهير والنظام السياسي، حتى إن غالبية أعضاء البرلمان أنفسهم يتوجهون نحو السلبية بعد حصولهم على المقاعد في البرلمان ويغيبون عن مناقشات المجلس وحضور جلساته.

٣. سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية، ويقصد بذلك أن الروابط والصلات الشخصية وعلاقات النسب والمصاهرة والزمالة تلعب دوراً مهماً في التأثير على العملية السياسية وبصفة خاصة

---

[١] نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مصدر سابق، ص٦٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٦٥ –٦٦.

[٣] محمد نور البصراتى، مصدر سابق.

على عملية التجنيد النخبوي. وتحول دون تطور المؤسسات ونضجها وتضعف من استقلاليتها، ويمكن علاج هذا الوضع من خلال وضع المعايير الموضوعية المتعلقة بالكفاءة والعلم والقدرة هي الأساس في اختيار الكوادر. [١]

٤. إن عدم اهتمام المواطن بالتنشئة السياسية لأبنائه ومن ثم قلة الوعي والإدراك السياسي يؤدي إلى إعاقة عملية المشاركة السياسية، فضعف مستوى الثقافة السياسية الذي هو ناتج عن تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية يؤدي الي انخفاض درجة المشاركة السياسية، ولا سيما عدم امتلاك بطاقة انتخابية وضعف الحرص على الإشتراك في عمليات التصويت.

ثالثاً: المعوقات الإقتصادية:

تمثل الظروف الإقتصادية لمجتمع ما إحدى المحددات المهمة في عملية المشاركة السياسية فالمجتمعات الفقيرة يغلب على مواطنيها العزوف عن العمل السياسي، إذ كيف تكون لعاطل عن العمل الرغبة في العمل السياسي! وهو لا يجد ما يقيم عوده أو يساعد على بناء أسرة، وكيف يتسنى لأحد أن يمارس دوره أو يشارك في الحياة السياسية! وهو لا يعي معنى المشاركة وهو فاقد للتنشئة السياسية حتى ولو شارك في الإنتخابات فإن صوته لا يمنح لمن يستحق ولكن لمن يدفع، على أنه في هذا السياق بدأت ملامح تغيير واضحة في العالم، وأخذ المسار الديمقراطي منحى جديداً حيث نجد أن الجماهير تؤكد على حقها في تداول السلطة وزيادة مطالبة المواطنين بالمشاركة السياسية. [٢]

ونتيجة لكل ما ذكرناه تظهر إشكالية الوحدة الوطنية، وهي تبرز حينما تكون خطابات وشعارات ورموز الطائفية والقومية والمذهبية أقوى وأكثر فاعلية من الروح الوطنية –في المشاركة–وهذا الإنقسام والتنافر والتناحر الموجود داخل المجتمع يتجسد في النظام السياسي، وفي العراق نرى أنه يمثل أكثر الإشكاليات خطورة ويهدد بتفكيك الدولة وهو ناشئ بسبب العوامل الخارجية التي ترتبط بسيطرة الإستعمار وسياسة الحكم الإستعماري في العراق ومن العوامل الداخلية التي تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي المتنوع غير المندمج.[٣]

---

[١] محمد نور البصراتى، مصدر سابق.

[٢] محمد نبيل الشيمي، معوقات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد: ٢٤٨٧، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153888

[٣] تارا عمر محمد، المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي –العراق المعاصر كحالة للدراسة–رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسة، جامعة السليمانية، ٢٠٠٩، ص ٨٣–٨٤.

الفرع الثاني
المشاركة في كندا

يشجع ميثاق التعددية الثقافية في كندا المشاركة الكاملة والمتساوية للسكان من جميع الأجناس في المجتمع الكندي ويمثل أيضاً التفاعل بين الأفراد والمجتمعات من مختلف الأجناس. ومن خلال ميثاق تعترف كندا بإمكانيات كل الكنديين، وتشجعهم على الإندماج في مجتمعاتهم وأخذ دور نشط في شؤونها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية. [١]

وينص الميثاق الكندي للحقوق والحريات وضمن الحقوق الديمقراطية في المادة (٣): "لكل مواطن كندي حق التصويت لإنتخاب أعضاء مجلس العموم أو المجلس التشريعي وحق الترشح لاكتساب العضوية فيه."[٢]

ويكمن تحديد أهداف قانون (التعددية الثقافية) لعام (١٩٧١) فيما يأتي:"

١. توفر الحكومة الكندية دعمها لكل الثقافات الكندية، وتسعى قدر المستطاع الى دعم نمو الجماعات الثقافية الراغبة في البقاء والإزدهار، والراغبة في إثراء الحياة الكندية حيث أظهرت حاجتها لمثل هذا الدعم.
٢. تساعد الحكومة أفراد كل الجماعات الثقافية على تخطي العقبات الثقافية حتى يستطيعوا المشاركة بفعالية في الحياة الكندية.
٣. تدعم الحكومة اللقاءات والحوارات المثمرة بين مختلف الجماعات الثقافية الكندية بما يخدم المصلحة الوطنية.
٤. تشجع الحكومة المهاجرين على تعلم إحدى اللغتين الرسميتين في كندا، لمساعدتهم كي يصبحوا أفراداً كاملي العضوية في المجتمع الكندي." [٣]

وهذه الأهداف الأربعة (حفظ ثقافة الأقليات، وتسهيل المشاركة الكاملة للجميع، ودعم التبادل الثقافي، وضمان تعلم إحدى اللغتين الرسميتين) تشير إلى أن قانون التعددية الثقافية تم تحديده كسياسة ترمي الى قبول المهاجرين وأبنائهم ككنديين شرعيين، حقوقهم معترفة بها من قبل الكنديين والمؤسسات الحكومية والإعلام والمؤسسات الإقتصادية في البلاد. وهذا تأكيد بشكل صريح من جانب البيئة القانونية على دعم المشاركة والحفاظ على حقوق المشاركة للأقليات.

أما مؤشرات المشاركة السياسية يمكن تقسيمها كالآتي:

---

[١] الموقع الرسمي للحكومة الكندية، على الرابط: http://www.canadainternational.gc.ca

[2] Canadian Charter of Rights and Freedoms, Op. Cit. Article (3).

[٣] التعددية الثقافية في تجارب الدول المعاصرة: نموذج كندا، متاح على موقع (التنوع الإسلامي) على الرابط: http://www.muslimdiversity.net/?p=2647

١. تصنيفات الحقوق السياسية والحريات المدنية: وحسب آخر الإحصاءات في عام (٢٠١٣) لدى كندا (١) درجة وهذا يعني تصنيفها في إطار "دول حرة" وليس فقط في هذه السنة بل مابين سنة (١٩٩٨-٢٠١٣) وتأتي كندا في نفس الإطار وهذه إشارة إلى وجود الحقوق السياسية والحريات المدنية والمشاركة كواحدة من هذه الحقوق في حالة جيدة. [١]

٢. ومن بين الحريات المحمية الحرية الدينية في الدستور وغيره من التشريعات، ومع ذلك، كانت هناك حالات من التمييز المجتمعي على أساس الإنتماء الديني، بما في ذلك العديد من أعمال العنف والتخريب ضد المجتمعات اليهودية والمسلمة في كندا في عام (٢٠١٢)، وكان هناك أيضاً الجدل الدائر حول مشروعية إرتداء الملابس الدينية وأغطية الوجه، مثل النقاب أو البرقع، في الأماكن العامة، وفي (٢٠ ديسمبر ٢٠١٢)، قضت المحكمة العليا قراراً يقضي بأن يكون للمرأة الحق في ارتداء النقاب أثناء الإدلاء بشهادته أمام المحكمة في ظروف معينة. [٢]

٣. حماية حقوق المرأة في القانون والممارسة، تحتل النساء نحو (٢٥%) من المقاعد في مجلس النواب في البرلمان، ونحو (٣٧%) من المقاعد في مجلس الشيوخ. وقد حققت المرأة مكاسب كبيرة في الإقتصاد، ومثلت تمثيلاً جيداً في القوى العاملة، على الرغم من أنها لا تزال أقل من (٢٨%) من الرجال في نفس العمل في (أونتاريو) في عام (٢٠١٢). وتواجه نساء السكان الأصليين التمييز العنصري والإقتصادي، فضلاً عن العنف القائم على نوع الجنس المدقع، وصادقت كندا على زواج المثليين في عام (٢٠٠٥). [٣]

وفيما يتعلق بمؤشرات الحرية الصحافية، التي تصدر عن (بيت الحرية) من خلال تقرير (حرية الصحافة ٢٠١٣) حصلت كندا على (٢٠) درجة في سنة (٢٠١٣) وهي في المرتبة (٢٩) من (١٩٧) دولة في العالم، والمرتبة (٨) في أمريكا مابين (٣٥) دولة. وهذا يعني ان حالة كندا هي من "دول حرة" ، وتوزعت هذه الدرجات على: (البيئة القانونية (٥)، والبيئة السياسية (٩)، والبيئة الإقتصادية (٦)، مجموع النقاط (٢٠). [٤]

ويضمن دستور كندا لعام (١٩٨٢) حرية التعبير وحرية الصحافة، وتقد الحكومة حرية التعبير من الناحية القانونية وذلك بهدف وضع حد للتمييز، وضمان الوئام الإجتماعي، أو تعزيز المساواة بين الجنسين.

وحاولت المحكمة العليا تحقيق توازن بين حرية التعبير وحماية السمعة، والسماح للصحفيين لتجنب المسؤولية عن التشهير المزعوم إذا كانت هي قادرة على أن تظهر أنها تصرفت بمسؤولية في تقارير مسألة المصلحة العامة، حتى لو كانت البيانات غير صحيحة. ولا توجد قوانين محددة تحمي

---

(1) FREEDOM HOUSE, Freedom in the World 2013.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) FREEDOM HOUSE, Freedom of the Press 2013, P112-113.

المصادر السرية، والمحاكم في كثير من الأحيان تقرر إحترام سرية المصدر أو عدم احترامها على أساس كل حالة على حدة، وبالنسبة للصحفيين وبشكل عام فإن كندا تعد خالية من العنف أو التحرش.

ويتم إستخدام الإنترنت على نطاق واسع وغير مقيد بصفة عامة، فمثلاً تمكن نحو (٨٧%) من السكان من الوصول إلى الإنترنت في عام (٢٠١٢). وبشكل عام فان المشاركة الفعالة للأقليات الثقافية ولاسيما القومية في الحياة العامة في الدولة عامل جوهري وأساسي للسلام والديمقراطية والإستقرار في المجتمع، وأثبتت التجربة في أوروبا وفي كل مكان آخر هذه الحقيقة. [1]

ومن خلال كل ما تقدم يتضح لنا أن الحرية في العراق في حالة سيئة وبدون وجود الحرية لا معنى للمشاركة وفي حالة عدم المشاركة الفعالة والحقيقية لا يمكن إدارة التنوع الثقافي في أية دولة ومؤشرات الحرية والحرية الصحافية توضح لنا أن العراق مع وجود الدستور والقانون الذي أقر الحرية وحق التعبير والحرية الصحافية والمشاركة، ولكن واقع الحرية وحق التعبير ومن ضمنها المشاركة في مستويات خطيرة وسيئة، وتجب صياغة الثقافة لتقوم على أساس المشاركة الحرة المتساوية بين الثقافات للإدارة المشتركة في الدولة.

أما بالنسبة لكندا كحالة للمقارنة في مؤشرات الحرية والمشاركة فهي في مرتبة جيدة وهذا يعني أن الحرية هي في درجة جيدة والمشاركة لديها معنى وهي إنعكاس جيد للدستور الذي أقر بها وهذا يعني أنه إذا أصبحت الحرية موجودة والمشاركة الفعلية موجودة يمكن إدارة التنوع من خلال المشاركة بالحرية والتعبير عن حقوق الناس والإعتبار لآرائهم في كل المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

وبناء على ما سبق في هذا الفصل يظهر أن العراق في كل المؤشرات بشكل عام لديه أرقام ومراتب منخفضة، ففي الفيدرالية والتوافق لم يستطع حتى الآن تسجيل التقدم من يوم الإقرار بالفيدرالية في العراق، وحكم القانون والمساواة ضعيف وغير قادر على تطبيق حكم القانون. والقتل والظلم والإرهاب سائد في البلاد مع اختلاف الدرجات حسب المناطق. والشفافية في تراجع والفساد في تصاعد. وهذا يعني أن الحكم في العراق ليس حكماً رشيداً، وتركيبة العراق هي دولة التنوع الثقافي، والثقافات في العراق تتجه نحو الإنفصال وتصاعد التوترات ما بينها وهذا ليس بسبب التنوع بل بسبب وجود الحكم الفاشل في إدارة التنوع، لأنه في ظل الفساد وعدم تطبيق حكم القانون وعدم وجود الرؤية الواضحة والشفافة في الدولة لا يمكن إدارة الثقافات المتنوعة والمتباينة، وهذا يعني أن الثقافات في العراق ليست لديها المصلحة العامة التي تربطها بالدولة، بل الثقافات تعيش في حالة من الصراع مع بعضها حتى تحصل على أكثر فأكثر لقوميتها ومذهبها وطائفتها.

وفي كندا ومع وجود بعض التوترات في العلاقات بين (كيوبك) والدولة الفيدرالية، ولكن حتى الآن لا بديل أحسن وأجمل وأقوى من كندا، وهذا بسبب وجود الحكم الرشيد الذي يستطيع ان يدير التنوع

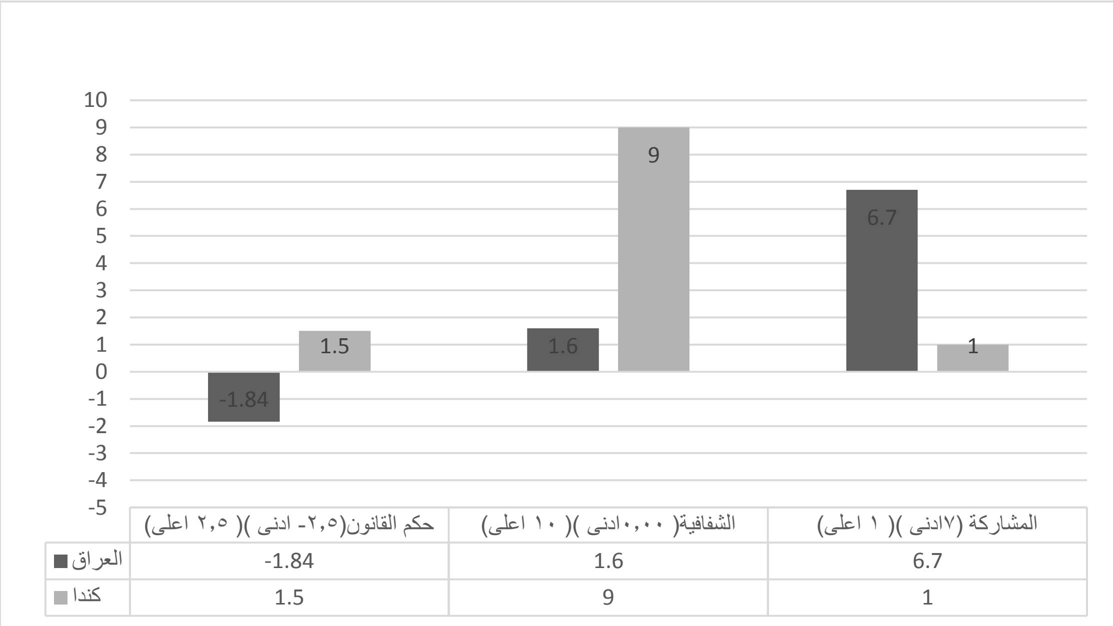
---

[1] ويل كيملكا، أوديسا، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٦٧.

الثقافي في بلده بأحسن شكل ممكن لذلك فإن الدولة التي تعطي كل الحقوق للثقافات بشكل عادل تصبح الدعوة إلى الإنفصال فيها غير ضروري، ولكن في العراق يمكن أن يحدث الإنفصال من أجل أن تحصل الثقافات المختلفة على فرص أفضل وحياة أحسن.

الشكل رقم(٧)

مقارنة بين العراق وكندا في بعض أهم آليات الحكم الرشيد

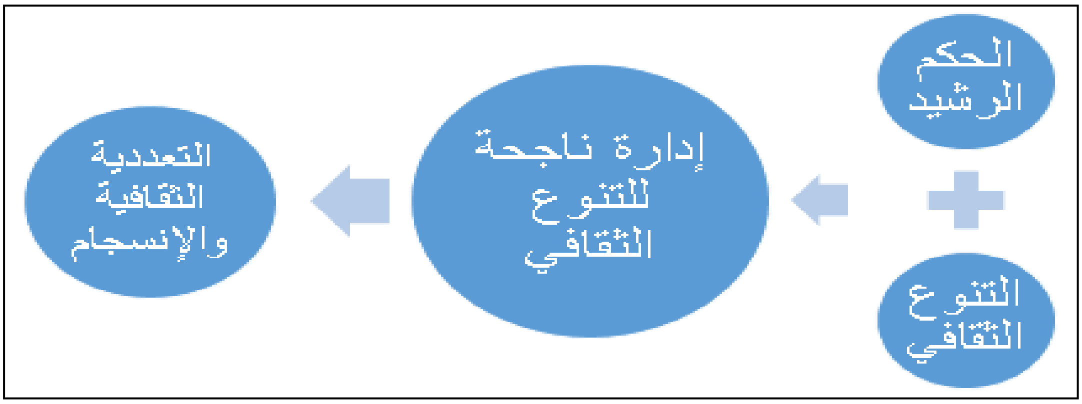


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الفصل الثالث من البحث.

وهذا الشكل والمقارنة يمكن ان يعمما على كل الاليات ألاخرى وهذا بسبب هذا الربط الذي تحدثت من قبل عنه وببساطة إذا ازدادت المشاركة والشفافية وحكم القانون والمساواة ازداد مستوى الرؤية الستراتيجية وأداء أحسن من الفدرالية والتوافق والعكس صحيح.

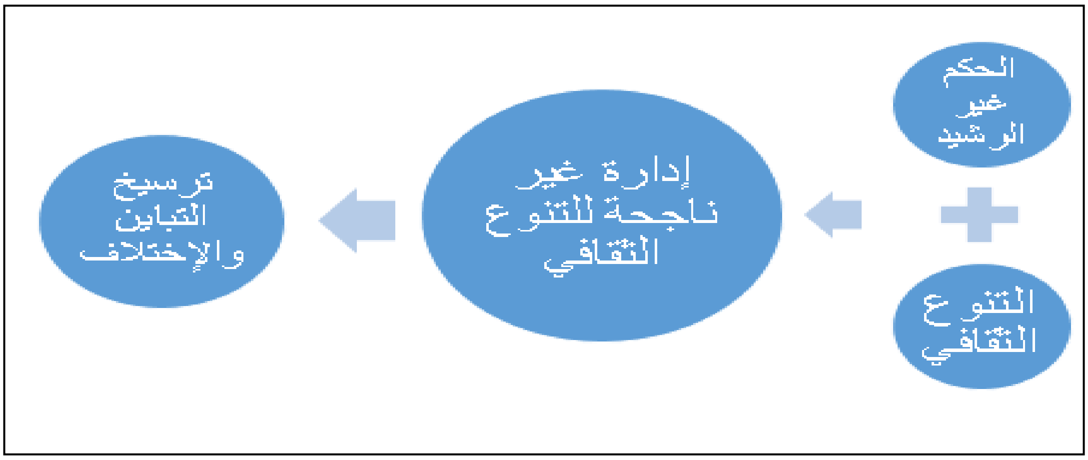
وفي الختام يمكن وعلى ضوء دراستنا والبيانات المقدمة أن نرسم تخطيطاً لشكل العلاقة بين الحكم الرشيد وإدارة التنوع الثقافي والحكم غير الرشيد والتنوع الثقافي بهذا الشكلين:

الشكل رقم (٨)
الحكم الرشيد والتنوع الثقافي



الشكل من إعداد الباحث.

الشكل رقم (٩)
الحكم غير الرشيد والتنوع الثقافي



الشكل من إعداد الباحث.

الخاتمة

من خلال دراستنا لآليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي في كل من العراق وكندا، والبحث في التنوع الثقافي والتعددية الثقافية، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات، وعلى ضوئها قدمنا مجموعة من التوصيات للوصول إلى الحكم الرشيد من خلال بعض الآليات السليمة، وهي كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١. إن الحكم الرشيد كمصطلح عرّف بتعريفات عدة، وذلك حسب اعتبارات خاصة، تختلف من باحث الى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، هذا من جانب، وكثرة المصطلحات والمفاهيم القريبة أو المتشابكة معه من جانب آخر، وكل التوجهات والآراء تجمعها نقاط مشتركة، وتؤكد على مضامين وأغراض متشابهة ومتجانسة إلى حد بعيد، عليه فإن الحكم الرشيد هو الحكم الذي من خلاله يمكن ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وتسيير أعمال الحكومة بشكل جيد ومقبول دون الحاجة إلى اللجوء إلى العنف من أى طرف وتقليل مستويات الفساد، وتكريس موارد الدولة وقدراتها في تطوير المجالات العامة، وتنمية وتوزيع الثروات والخدمات العامة على المواطنين بشكل عادل، فضلاً عن ضمان حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين وتثبيت مباديء الشفافية وحكم القانون وتنظيم مؤسسات الدولة والتخطيط الإستراتيجي، عليه فإن الشرط الأساسي لتحقيق التقدم والإزدهار في جميع الميادين هو إرساء الحكم الرشيد في الدولة.

٢. إن مصطلح الحكم الرشيد ليس جديداً، لكن الجديد فيه هو استخدامه لأغراض أخرى حديثة، حيث أشارت تقارير بعض المنظمات الدولية والبنك الدولي في تسعينيات القرن الماضي إلى هذا المصطلح للدلالة على التنمية المستدامة فقط، لكن اليوم الحكم الرشيد نفسه هو قياس للحكم، ومؤشرات الحكم الرشيد تستخدم كمعيار لتحديد فشل أية حكومة أو نجاحها، وطريقة حكمها في الدول.

٣. تعد الديمقراطية أحد أهم الأسس للوصول إلى الحكم الرشيد، ويعد الحكم الرشيد الأساس للتنمية والتقدم والإصلاح، وهذا يعني أن الحكم الرشيد يرتبط بعلاقة قوية مع الديمقراطية والتنمية وذلك بسبب وجود علاقة إعتمادية متبادلة بينهما، وأنّ نظام الحكم في أية دولة لم يكن قائماً على الأسس الديمقراطية (الديمقراطية ليس كشعار بل بمعنى روح الديمقراطية) ولن يكون هناك معنى للحكم الرشيد، وبدون حكم رشيد، لن يكون للتنمية أي وجود، وفي حالة وجودها لن تكون عامة أو لمصلحة الجميع.

٤. إن آليات الحكم الرشيد متنوعة، وهي آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، وهي لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب، بل تمتد إلى المؤسسات غير الرسمية، من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وغيرها من المؤسسات غير الرسمية، وآليات (المشاركة، وحكم القانون، والشفافية،

وحسن الإستجابة، والمساواة، والتوافق، والفعالية، والمحاسبة والرؤيا الإستراتيجية) التي أكد عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهو الأشمل والأكثر دقة، وهذا يعود إلى الجمع بين جميع الآليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية في تلك الآليات التسع.

٥. إن ظاهرة التنوع الثقافي ليست وليدة اليوم وهي ليست ظاهرة جديدة، بل هي قديمة قدم الإنسان، والتنوع الثقافي يعني الاختلاف في المصالح والسلوك والأخلاق، وهذا يعني الصراع على اختلاف المصالح أو الصراع على الدفاع عن المصالح أو العقائد. ويتمتع التنوع الثقافي بإيجابيات وسلبيات، فالسلبيات والإيجابيات لا تكمن في وجود التنوع نفسه، بل تنشأ من كيفية التعامل مع هذا التنوع، والتنوع الثقافي ليس اختيارا بشريا، فهو خارج القدرة البشرية، أما الإستفادة من هذا التنوع سلباً أو أيجاباً فهي بيد الإنسان وتقع ضمن مسؤولياته.

٦. التعددية الثقافية، كمصطلح تتميز عن مصطلح متعدد الثقافات، حيث إن مصطلح متعدد الثقافات يعني المجتمع الذي يتكون من جماعات ثقافية متنوعة (التنوع الثقافي)، ومن هنا يتضح لنا أن التعددية الثقافية ليست التنوع الثقافي بل هي القبول أو الإعتراف بالتنوع، وهذا يعني أن كل من تطلق عليه التعددية الثقافية يكون لديها التنوع الثقافي، وليس بالضرورة أن يكون كل تنوع ثقافي لديه التعددية الثقافية، لذلك فالدولة التي يكون فيها التنوع الثقافي يجب أن تخطو نحو التعددية الثقافية، ومن هنا يتضح بأن التعددية هي الآلية أو الوسيلة التي أثرت بشكل إيجابي في إثراء التنوع الثقافي وتسوية الخلافات التي تظهر بين التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات.

٧. يحاول (ويل كيمليكا) علاج مسألة التنوع الثقافي بسياسة التعددية الثقافية وهذا من خلال تحقيق الحرية والحقوق والحكم الذاتي للأقليات من جانب الدولة والقبول والاندماج والتكيف من جانب الأقليات، وتستخدم كندا هذه السياسة، ويمكن القول بأن المجتمع الكندي هو مجتمع تعددي وفي العراق يوجد مجتمع تنوعي يحاول أن يخطو نحو التعددية، أي لم نصل إلى التعددية الى حد الآن.

٨. الفيدرالية هي إحدى الحلول التوافقية في المجتمعات المتنوعة ثقافياً، والفيدرالية قادرة على تحقيق المصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول المتعددة الثقافات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها ثقافات فرعية معينة السلطة الذاتية لإدارة شؤونها المحلية، كتأمين حقوقها في اللغة والحقوق الثقافية وممارسة شعائرها الدينية، وحمايتها من إنتقادات القومية التي تشكل الأغلبية أو تدخلاتها.

٩. إنّ النظام الفيدرالي في العراق لايزال في مرحلة التكوين، وهو قائم على أساس دستوري وهو بحاجة إلى تطبيق وتنفيذ تلك المواد الدستورية التي قام عليها هذا النظام هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب تشكيل بعض الأقاليم الأخرى ليزيد عدد الأقاليم، وللوصول إلى هذا الغرض يجب تسهيل عملية إنشاء الأقاليم الجديدة من قبل الجهات المعنية، والفيدرالية في العراق إذا تحققت تكون خليطاً من الفيدرالية القومية والجغرافية والمذهبية، والدولة الإتحادية (الفيدرالية) هي الحل الوحيد للإبقاء على خارطة العراق بشكلها الحالي إن وجدت رغبة لدى جميع الأطراف في ذلك. ولم تأت الفيدرالية في العراق من أجل تحقيق وضمان حقوق كل الجماعات فحسب، بل هي تثبيت الواقع الذي كان موجوداً

أصلاً، في وجود إقليم كوردستان منذ عام (١٩٩٢)، أي قبل إعادة إنشاء مؤسسات الدولة في عام (٢٠٠٣) وصياغة الدستور الجديد في عام (٢٠٠٥).

١٠. إنّ آلية حكم القانون والمساواة هي إحدى أهم الآليات الأساسية في تكريس الحكم الرشيد، وقد أكد الدستور العراقي على مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون في مواد دستورية عدة، إلا أنه في الواقع التطبيقي نجد أن حكم القانون والمساواة في العراق لم يصل إلى المستوى المطلوب، ويعامل المواطنون من منظور الطائفة أو القومية أو الدين، وإن التعامل مع المواطنين هو على أسس الإنتماء والجنس والقومية والمذهب وليس على أساس المواطنة السليمة ومبادئها.

١١. لا توجد لدى الدولة العراقية رؤية إستراتيجية متكاملة وواضحة، وانعكس هذا وبشكل واضح على الخدمات والصناعات والتراجع على الصعيد الواقعي بشكل مخيف، فضلاً عن الزيادة في عدد الموظفين والعاملين في القطاع العام وزيادة العاطلين عن العمل والبطالة المقنعة في مقابل الزيادة السنوية في موازنة الدولة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف الدولة وفشلها في الإدارة وعدم وجود أية رؤية إستراتيجية لديها، الامر الذي ينعكس في رفع درجات الفساد في الدولة والمجتمع.

١٢. إن ظاهرة الفساد ليست ظاهرة جديدة في العراق، بل تمتد جذورها لسنوات سابقة، وهي الآن تفشى في جميع الميادين الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعمقت جذورها في أعماق المجتمع، وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو ضعف الرقابة الحكومية وعدم وجود الشفافية والمحاسبة، وتطبيق مبدأ المحاصصة السياسية وعدم التوافق الحقيقي، وإن الفساد في العراق يزداد بحجم زيادة المال في العراق وبحجم زيادة التوترات وعدم الإستقرار في البلاد.

١٣. إن وجود المشاركة الحقيقية والفاعلة هو من أدوات الإدارة الصالحة والناجحة والرشيدة للدولة وإدارة التنوع الثقافي، والمشاركة والحرية وجهان لعملة واحدة تربطهما علاقة وثيقة، وفي حالة عدم وجود إحداهما لا يوجد معنى للآخر، وفي حالة غيابهما فلن يكون هناك معنى للديمقراطية، وهذا ينعكس بالسلب على الحكم الرشيد وأخيراً في إدارة التنوع، وحالة المشاركة في العراق بشكل عام هي مشاركة شكلية وليست حقيقية وتواجهها معوقات عدة، خصوصاً المشاركة السياسية.

١٤. إن الحكم في العراق لا يمكن وصفها بالحكم الرشيد، باستثناء بعض المحاولات الضعيفة من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للسير نحو الحكم الرشيد، لكن الواقع الموجود بعيد عما يمكن وصفه بأن ما يتم من إدارة التنوع الثقافي (القومي، والديني، والطائفي) حتى الآن هو إدارة ناجحة وسليمة، وهذا يعني أن التنوع الثقافي في العراق هو في حالة ضعف وتراجع.

١٥. تدل المقارنات التي أجريناها بين حالة التعددية الثقافية في كندا والسياسات المتبعة هناك من جانب، وما يجري على صعيد الواقع العملي في العراق والتعامل مع التنوع الثقافي الموجود من جانب آخر، أن التعددية الثقافية في كندا نتجت عن رؤية إستراتيجية واضحة باتباع سياسات حكومية ومجتمعية شفافة وبعيدة المدى ونتائج إيجابية في مؤشرات الحكم، أما في حالة العراق نلاحظ ضعفاً في الرؤية الإستراتيجية وتشتتاً في السياسات وثم نقاطا سلبية في النتائج.

ثانياً: التوصيات:

١. بما أن الحكم الرشيد في أي نظام سياسي هو بمثابة الحجر الأساس في الإدارة الناجحة للتنوع الثقافي في أية دولة، فإننا نوصي بإتباع الآليات الآتية للوصول إليه في العراق:

أ. تبني المشاركة الفعلية في السلطة دون مجرد تقسيم للعمل أو للمهام بل ينبغي المشاركة في كل النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والإبتعاد عن المشاركة الشكلية في الإنتخابات، ومشاركة كل القوميات والمذاهب والطوائف على مبدأ المواطنة دون تمثيل لهوياتهم الخاصة فقط وذلك من خلال:

– تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتوعية المواطنين من أجل المشاركة.

– تشكيل أحزاب سياسية جديدة، على أسس وطنية تكون لديها القدرة على إستيعاب كل الأديان والطوائف والقوميات وتكون صاحبة مشروع وطني، وليست على أسس قومية ومذاهبية.

– فسح المجال من قبل الأحزاب الكبيرة للتكنوقراطيين وأصحاب الخبرة والشهادات العليا لتقديم خدماتهم للبلد والتقدم بها.

ب. الحكم بالقانون، وتطبيقه بشكل متساو على الجميع، سواءا كانوا في السلطة أم خارجها وذلك من خلال تحييد السلطة القضائية وضمان استقلاليتها، وعدم التدخل في شؤونها والتاثير فليها.

ج. تطبيق مبدأ الشفافية في كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتوسيع دائرته، وتوفير المؤسسات الحكومية والبيانات التي يحتاجها المواطن والإعلام والمنظمات من اجل تسهيل عملية الرقابة والمساءلة عن المؤسسات والعاملين فيها.

د. حسن الإستجابة في مختلف نواحي حياة المواطنين، ووضع إطار للتغيير المؤسسي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال الحكومة الألكترونية، لتمشية المعاملات والخدمات للمؤسسات فيما بينها بين المواطنين بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت وأقرب مكان ممكنين. وتعتمد على الرؤية الاستراتيجية في تنفيذ المشروعات وتقديم الخدمات العامة.

هـ. تشكيل أقاليم جديدة لخلق التوازن بين الأقاليم وإفساح مجال أكبر للتعبير عن حقوق المواطنين في تلك الأقاليم وتقويم الفيدرالية والتوافق بشكل أفضل وتثبيتها.

و. الإعتماد على المتخصصين في إدارة شؤون الدولة، والإستفادة من تجارب الدول الأخرى وتشغيل الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، وتكثيف الجهود للقضاء على الفقر والابتعاد عن المحاصصة الطائفية والقومية في توزيع مناصب الدولة.

ز. تفعيل دور هيئات المحاسبة والمساءلة في الحكومة والبرلمان، ليكون عينا على كل مؤسسة وكل مسؤول، وذلك عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في الإجراءات الرقابية، وفرض العقوبة على

المفسدين بغض النظر عن انتماءاتهم. ونشر تقارير شهرية في الإعلام حتى يكون المواطنون والمؤسسات والإعلام على علم بما يجري في الدولة.

٢. محاولة إعادة بناء الدولة الجديدة في العراق مع مراعات حالة التنوع الثقافي، وتطبيق مبادئ سياسة التعددية الثقافية، وذلك من خلال:

أ. إلغاء الثقافة الرسمية للدولة، وذلك لأن ثقافة الأغلبية (قومية كانت أم مذهبية) في الدولة ليست ثقافة الدولة، وهذا يعني الإبتعاد عن نموذج الدولة–الامة في صيغتها التقليدية.

ب. تعامل الدولة مع الأفراد كمواطنين للدولة وليس كأعضاء في ثقافة معينة –مع الحفاظ على الخصوصيات–ويجب على الأفراد أن يحترموا حقوق بعضهم تجاه بعض.

ج. إلغاء ثقافة تقديس الدولة، والعمل على تقديم حقوق المواطن وحرياته من حيث الأهمية.

د. الإندماج والتكيف داخل الثقافات، وقبولها من قبل الدولة، مثل استخدام اللغات الرسمية في المؤسسات العامة مع مراعات اللغات المحلية في الخصوصيات، وفي هذه الحالة يكون هناك الإنسجام والتكيف، ولن يكون الغلبة لصالح ثقافة واحدة بل لصالح كل الثقافات.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية:

في ضوء ما تقدم يمكن تقديم بعض السيناريوهات لمستقبل الدولة العراقية، وهي:

١. وضع العراق على مسار التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، من خلال الحكم الرشيد وتطبيق سياسة التعددية الثقافية والقبول بجميع الثقافات، وإعادة بناء المؤسسات في العراق على هذا الأساس، وإن هذا الخيار نعده الأنجع. ولكن إحتمالية حصوله تحققه في الواقع ضعيف.

٢. الإبقاء على الحالة الراهنة، ليزداد معاناة المواطنين ويتجه مستقبل العراق إلى نفق مظلم لا تحمد نتائجه. وهذا الخيار هو أسوء الخيارات في رأي الباحث. ونظراً لتفاقم المشاكل بين الكيانات السياسية والمكونات الثقافية فإنه ممكن الحصول والتحقق في الواقع.

٣. التوصل إلى حل لتقسيم الدولة العراقية، وذلك من خلال بناء ثلاث دويلات جديدة على أساس قومي – مذهبي وتفكيك العراق وتقسيمه على القوميات والمذاهب، وهذا الخيار مع صعوبته وعدم تقبله من قبل الكثير من العراقيين–العرب–، إلاّ أنه خيار واقعي، وفي الأقل أحسن من الخيار الثاني. وفي رأي الباحث فإن هذا الإحتمال هو الأقوى من حيث الواقع الحالي في العراق.

وفي حالة تحقق السيناريو الثالث، يبقى المستقبل مفتوحاً على سيناريوهين أو إتجاهين لكل منهم:

أ– تقوم الدويلات الجديدة بتطبيق الحكم الديمقراطي وتحكم بآليات الحكم الرشيد وترسخ روح المواطنة بين جميع المكونات، بعيداً عن الإضطهاد الديني أو القومي أو المذهبي وتجسد حكم القانون.

ب– تتشكل نتيجة للتقسيم دويلات طائفية وقومية صرفه، وتستبدل المواطنة بسيادة التعصبات المذهبية أو القومية وتترسخ روح التشدد، وبهذا تتحول إلى دول فاشلة ومستبدة.

قائمة المصادر

❖ المصادر العربية والمترجمة:

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الدساتير والمواثيق والمعاهدات الدولية:

١. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، باريس، ٢٠٠١.

ثالثاَ: المعاجم والموسوعات:

١. د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى، معجم مصطلحات عصر العولمة سياسية إقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠٠٦.

٢. الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨.

٣. طوني بينت ومجموعة من المؤلفين، ترجمة سعيد غانمي، مفاتيح اصطلاحات جديدة معجم مصطلحات الثقافية والمجتمع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠.

٤. محمد بن يعقوب بن السراج، القاموس المحيط، الجزء الأول، شركة أبناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.

رابعاً: الكتب:

١. د. ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٢. ايمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط٣، ٢٠١٣.

٣. د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ١٩٩٨.

٤. د. أسامة خيري، الإدارة العامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط١، ٢٠١٣.

٥. أمجد علي، النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الإسكندرية،٢٠١٢.

٦. أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، منشورات مكتب الفكر والوعي للاتحاد الوطني الكردستاني، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٠٩.

٧. د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

٨. آدم كوبر، الثقافة والتفسير الأنثروبولوجي، ترجمة تراجي فتحي، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨.

٩. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٦.

١٠. آريان محمد علي، الدستور الفدرالي دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،٢٠٠٩.
١١. باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، المغرب،٢٠١١.
١٢. د. باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٣. د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩.
١٤. بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، ترجمة: مجاب الإمام، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧.
١٥. جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، منتدى الأنظمة الفدرالية، كندا، ٢٠٠٧.
١٦. د. حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٠.
١٧. حسن الصفار، التنوع والتعايش، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩.
١٨. حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣.
١٩. حسين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط٢، ٢٠٠٥.
٢٠. د. حسين علوان، إشكالية الثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٩.
٢١. د. حيدر إبراهيم ود. ميلاد حنا، ازمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٢. د. خالد عليوي العرداوي، إدارة الحكم في العراق رؤي استراتيجية لبناء نظام حكم صالح، مركز الفرات للتنمية والدراسة الاستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٢.
٢٣. د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٤. دانيال كاوفمان، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت،٢٠٠٦.
٢٥. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٦. د. رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٢٧. رمضان توفيق عبد، الثقافة وآثارها على التنمية، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١٣.
٢٨. سامح فوزي، الحكومة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد١٠، ٢٠٠٥.

٢٩. د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٠. د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣١. سليم الحص والاخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦.
٣٢. د. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة، منشورات جامعة يونس، بنغازي، ط٧، ٢٠٠٢.
٣٣. سيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،٢٠١٢.
٣٤. د. صيق صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الإدارة السليمة للتعددية الاثنية، منسأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٣٥. د. طالب مهدي وضياء الجصاني، الديمقراطية في المجتمع العراقي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، ديوانية،٢٠١٤.
٣٦. د. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد،٢٠١١.
٣٧. د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
٣٨. د. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٥، بدون تاريخ اصدار.
٣٩. د. عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحكومة والادارة الرشيدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وشركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
٤٠. على بنمخلوف، القانون والمشاركة السياسية، نشر الفنك، باريس، ٢٠٠٣.
٤١. على راتانسي، التعددية الثقافية: مقدمة قصيرة جدا، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
٤٢. د. علي رضا الحسيني البهشتي، الأسس السياسية في المجتمعات التعددية، تعريب: عبد الرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت،٢٠٠٦.
٤٣. د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، ٢٠٠٥.
٤٤. د. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حس العصرية، بيروت، ٢٠١٣.
٤٥. كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١١.
٤٦. د. كمال التابعي ود. على المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٧.
٤٧. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الرنغان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١ ١٩٨٧.

٤٨. كوردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨.
٤٩. د. لطيف مصطفى أمين، الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٦.
٥٠. مالوري ناي، ترجمة: هند عبد الستار، الدين الأسس، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
٥١. مثنى امين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،٢٠٠٣.
٥٢. مجموعة من المؤلفين، سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، ٢٠٠٧.
٥٣. محسن اديب، أثر المواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة في التشريعات الداخلية، المديرية العامة للعلام والطبع والنشر، مطبعة له ريا، السليمانية، ٢٠١٣.
٥٤. د. محمد صفوح الأخرس، الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠١.
٥٥. محمد حليم ليام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.
٥٦. محمد خطيب، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار علاء الدين، سوريا، ٢٠٠٥.
٥٧. د. محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،٢٠٠٢.
٥٨. د. محمد عبد الله دراز، الدين، دار القلم، الكويت، ١٩٥٢.
٥٩. د. محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.
٦٠. مراد دياني، حرية–مساواة–اندماج اجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٤.
٦١. د. معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.
٦٢. د. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٤.
٦٣. د. منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام، مطبعة شهاب، أربيل، ٢٠٠٩.
٦٤. نادين الفرنجي، التنمية والتربية والحكم الصالح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٦٥. د. نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١١.
٦٦. هشام محمود، معالم الدولة القومية الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٦٧. ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة كتب الثقافية، رقم٣٧٧، الجزء الأول، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١١.
٦٨. ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة كتب الثقافية، رقم٣٧٨، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١١.
٦٩. ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: منير الشكور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس،٢٠١٠.
٧٠. يوسف يوسف، التنوع الثقافي والمثاقفة، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١١.

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق دراسة في المقومات والمعوقات أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، ٢٠١٣.
٢. أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ،٢٠٠٨.
٣. ئوميد رفيق فتاح، إشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر، أطروحة دكتورا غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٢.
٤. تارا عمر محمد، المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي –العراق المعاصر كحالة للدراسة–رسالة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٩.
٥. شمال أحمد إبراهيم، إشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١١.
٦. عبد المنعم احمد أبو طبيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية، رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة في الأكاديمية العربية المفتوحة، دانيمارك، بدون سنة.
٧. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، رسالة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢.
٨. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر –باتنة–الجزائر، ٢٠١٠.

سادساً: البحوث والدراسات

١. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، الدليل الارشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، رام الله، ٢٠١٠.

٢. إسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦٨، ٢٠٠٩.
٣. التعايش في ظل الاختلاف، سلسلة أوراق الديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد الثاني، حزيران ٢٠٠٥.
٤. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز التطوير الاقتصادي المحلى من خلال التخطيط الاستراتيجي، سلسلة التطوير الاقتصادي، المجلد الثاني،٢٠١١.
٥. جلوبال بارتنرز أند أسوسيتس، نحو حكومات منفتحة وتتسم بالشفافية خبرات دولية وأفضل الممارسات، ٢٠١١.
٦. د. كيم اريك بيتشر، الحكومة طريق الاصلاح، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، بدون تاريخ.
٧. محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، كيلة حقوق، جامعة جيجل. بدون تاريخ.
٨. منتدى الاتّحادات الفدراليّة، الخيارات الفدراليّة وغيرها من الوسائل للتّوفيق بين المجموعات المتنوّعة، أوتاوا، كندا.
٩. وجون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة ،٢٠٠٤.

سابعاً: والمؤتمرات والتقارير والوثائق:

١. اسماعيل الشطي واخرون، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦.
٢. أريك ديفيس، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم١٥٣، أكتوبر ٢٠٠٥.
٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق فرص للأجيال القادمة، أيقونات للخدمات المطبعية، عمَان، الأردن،٢٠٠٢.
٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعية الوطنية، عمَان، ٢٠٠٥.
٥. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين –الخليل ،٢٠١١.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨.
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، ١٩٩٧.
٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون مع هيئة النزاهة وهيئة إحصاء إقليم كوردستان، الفساد

والتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق،٢٠١٢.

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، الفساد والحكم الرشيد، نيورك، ١٩٩٧.

١٠. تقويم النفط العراقي، تقويم المرجعي من Open Oil، ألمانيا، ٢٠١٣.

١١. د. خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل والذي عقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة ديبول الأمريكية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفدرالية للمدة من ٢٨ . ٢٩ / ٤/ ٢٠١٠.

١٢. خضر عزي وحسان بوبعاية، الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠٠٥.

١٣. مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، بغداد، ٢٠١٣.

١٤. مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير حقوق الإنسان في العراق، بغداد، ٢٠١٢.

١٥. هيومن رايتس ووتش، "لا أحد آمن" انتهاك حقوق المرأة في نظام العدالة الجنائية العراقي، الويلايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤.

١٦. هيئة النزاهة، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣.

١٧. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧، بغداد، ٢٠١٣.

١٨. وليام سبنس سبنسر، الخطوات المقبلة لتطبيق الدستور العراقي، سلسلة تقارير أبحاث الطاولة المستديرة للمجموعة الدولية للقانون العام والسياسة (PILPG)،٢٠٠٦.

ثامناً: الدوريات:

١. أسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد٤١، ٢٠٠٩.

٢. د. برهان غليون، الأثنية والقبلية ومستقبل الشعوب (البدائية) مجلة التسامح، عدد٢٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، ٢٠٠٨.

٣. بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد ١٠، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.

٤. بوشعيب أوعبي، مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري، مجلة التسامح، ال عدد٢٤، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، ٢٠٠٨

٥. د. حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، عدد٩، ٢٠١٣.
٦. د. رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مجلة (زانكوى سليماني)، قسم الدراسات الإنسانية، عدد٣٠، ٢٠١٠.
٧. ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، عدد٧.
٨. د. عامر حسن فياض، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد٤٣، ٢٠١١.
٩. عبد الكريم سعد محجوب، النظام السياسي الأمثل بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/٢٠، ٢٠١٢.
١٠. د. عربي محمد، "الديمقراطية والحكم الرشيد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، عدد خاص ابريل ٢٠١١.
١١. علي سلمان صايل السلامي، الفدرالية بين الواقع والطموح، مجلة كلية الاسلامية الجامع، النجف، عدد٢٢، ٢٠١٣.
١٢. د. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، عدد ١٨، ٢٠١٢.
١٣. لهيب توما ميخا، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، عدد١٦، ٢٠٠٨.
١٤. محمد بوبوش، الحاكمية والتنمية العلاقة والاشكاليات، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، عدد ٣، مغرب، ٢٠٠٧.
١٥. د. محمد حسن دخيل، الديمقراطية والحكم الصالح ودورهما في استقرار الأنظمة والمجتمعات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كوفة، مجلد١، عدد٩، ٢٠١١.
١٦. د. محمد دحام كردي، مستقبل الدولة العراقية (بين الفدرالية والتقسيم)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسة، جامعة الانبار، عدد٨، ٢٠١٣.
١٧. د. محمد نشطاوي، الحاكمية الدمقراطية والحقوق الانسان، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، عدد ٣، مغرب، ٢٠٠٧.
١٨. د. مفيد دنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، عدد ١٣، ٢٠٠٩.

١٩. ميثم حسين الشافعي، مبدأ المساواة كضمان للحقوق والحريات العامة، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، مجلد٢، عدد٣، ٢٠١٢.
٢٠. د. نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، عدد٣، ٢٠١٢.
٢١. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد٤٣، ٢٠١١.

تاسعاً: المراجع الاكترونية:

١. د. الأخضر عزي و د. غالم جلطي، بحث بعنوان التنمية البشرية للحكم الراشد، على الرابطة التالية (http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm) .
٢. مجاهد الرفاعي، الحكم الرشيد، جريدة الكترونية الايام، ٢٠١٢/١١/١٤ وانظر الموقع الكتروني http://www.ayyam.org/arabic/?p=18013
٣. شارل د. عدوان، تعريب لفظة "Governance"، الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الانترنيت للمزيد من المعلومات (http://www.worldbank.org/)
٤. الطيب بلوصيف، الحكم الراشد المفهوم والمكونات، ملتقى الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥. وللمزيد (http://30dz.justgoo.com/t473-topic#603) عربي ٢٩
٥. الحكم الرشيد، مقال موجود على موقع (كولان ميديا) على الرابط التالي (http://www.gulan-media.com/arabic/r_detail.php?id=2) ٢٠١٣/٧/٢
٦. عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، عدد١٨٠٤، ٢٠٠٧/١/٢٣متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86703.
٧. عبد الرحمن موسى مهيدات، هيئة مكافحة الفساد-الأردن، متوفر على الرابط التالي: http://www.jacc.gov.jo/Portals/0/news/ الحاكمية الرشيدة عبدالرحمن مهيدات.Doc (٢٠١٣/٩/١٢)
٨. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر _بسكرة الجزائر، ٢٠٠٨. ٢٠٠٧ متوفر على الرابط التالي:-http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf
٩. التعددية الثقافية" في تجارب الدول المعاصرة (٧/٦): نموذج كندا، متاح على الموقع التنوع الإسلامي على الرابط التالي:(4/2/2014) http://www.muslimdiversity.net/?p=2647

١٠. المقالـــة متـــوفر علـــى الـــرابط التـــالي: http://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/1905-2011-02-07-14-48-38 عربي ٧٨ ٢٠١٣/٦/٢

١١. محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، اهرام المسائي الرقمي متوفر على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748

١٢. رسالة التميز: الكفاءة والفاعلية، برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، متاح على الرابط التالي: http://skgep.gov.ae/CWS_search.aspx?search=%2(٢٠١٣/١٠/١٧)

١٣. أحمـد سـيد كـردي، الفـرق بـين الكفـاءة والفاعليـة، متـاح علـى الـرابط التـالي: http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html

١٤. المركز العربي للدراسات المستقبلية، الاستراتيجية، متوفر على الرابط التالي: (٢٠١٣/٧/٥) http://www.mostakbaliat.com/?p=16701

١٥. برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول العربية، الحكم الديمقراطي، في الموقع برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول العربية ومتوفر على الرابط التالي:http://archive.arabstates.undp.org

١٦. أ. مجدي حلمي، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد عربي، على المقع التالي http://www.womenpress.net/articles.php?id=218 ٢٠١٣/٧/١٠

١٧. عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، عدد٢١٩١، ٢٠٠٨/٢/١٤، متـــوفر علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

١٨. د .احمد هاشم الصقال، ظاهرة الفساد الاداري هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع، مكتب المفتش العام في وزارة التجارة العراقية، هيئة النزاهة، على الرابط التالي http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1028%5Cp2.pdf

١٩. محمد فيضي، تعريف الثقافة، متوفر على الرابط التالي: تعريف الثقافة/http://mawdoo3.com(٢٠١٣/٩/٢٠)

٢٠. مفهـوم الثقافـة عنـد مالينوفسـكي، دليـل علـم الاجتمـاعي، متـوفر علـى الـرابط التـالي: http://www.sociologyguide.com/socio-short-notes/malinowski-concept-of-culture.php(٢٠١٣/٩/٢٢).

٢١. أبراهيم محمد جواد، نظرات في الثقافة والمثقف، مجلة الأنباء، عدد ٤٤، متوفر على الرابط التالي: http://annabaa.org/nba44/nazarat.htm(٢٠١٣/٩/٢٢).

٢٢. إدارة التنوع الثقافي: من الحفاظ الى التزكية، ندوة " التنوع الثقافي والحداثة: حوار بين الاقاليم"، UNSCO، بـاريس، ٦-٢٠٠٤/٥/٧، متـاح علـى الـرابط التـالي: http://archive.is/LqGgw(٢٠١٣/٩/٢٣)

٢٣. البعد القومي في العلاقات الدولية، الشبكة الاستراتيجية، البحث متاح على الرابط التالي: http://www.t1t.net/book/save.php?action=save&id=904(٥/١٠/٢٠١٣)

٢٤. سيادة القانون، موقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/ruleoflaw/

٢٥. د. عبده مختار موسى، أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان، جامعة أفريقيا العالمية، بحث متاح على الرابط التالي: (7/10/2013) http://www.iua.edu.sd/ecnomics/sudan%20conference/024.doc

٢٦. محمد نبيل الشيمي، معوقات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن-العدد: ٢٤٨٧ – ٢٠٠٨، متاح على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153888 ١٥/١/٢٠١٤

٢٧. د. عبد الله السوري، في مفهوم الطائفية، رابطة ادباء شام، المقال متاح على الرابط التالي: http://www.odabasham.net/show.php?sid=29994

٢٨. إليزابيتا غاليوتي، التعددية الثقافية، متاح على الرابط التالي: http://www.resetdoc.org/story/00000021190/translate/Arabic(٢٢/١١/٢٠١٣)

٢٩. وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية-لندن، بحث متاح على الرابط التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc.

٣٠. الموقع الإحصاءات العربية تابع (UNDP)، متاح على الرابط التالي:٣/٢/٢٠١٤ http://www.arabstats.org/category.asp?gid=11

٣١. محمد عبد المنعم صالح أمين، التنوع الثقافي في إطار المواطنة، نتاح على الرابط التالي: http://www.sudaress.com/alsahafa/61195

٣٢. موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، مفهوم مصطلح الليبرالية، على الرابط التالي: http://www.dorar.net/enc/mazahib/239(١/١١/٢٠١٣)

٣٣. مروان دويري، التعددية الثقافية/القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الدستوري)، مجلة عدالة الالكترونية، العدد ٧ -تشرين الثاني ٢٠٠٤، متاح على الرابط التالي: التعددية-الداخلي http://adalah.org/Articles/1402/

٣٤. د. محمّد حلمي عبد الوهّاب، الديمقراطية والتعددية الثقافية، متاح على الرابط التالي: http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=10722

٣٥. د. صابر أحمد عبد الباقي، المواطنة في إطار التعددية الثقافية، متاح على الرابط التالي: http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/80371

٣٦. بوابة كندا، متاح على الرابط التالي: بوابة: كندا/http://ar.wikipedia.org/wiki

٣٧. الموقــع الإحصــاءات العربيــة تــابع (UNDP)، متــاح علــى الــرابط التــالي:٢٠١٤/٢/٣
http://www.arabstats/orgindicator.asp?ind=15&gid=11&sgid=45&lang=ar
٣٨. جريدة المدى، متاح على الرابط التالي:
يونــــامي--٦-ملايــــين-عراقــــي-تحــــت-خــــط-الفقــــر-فــــي-
ث/http://almadapaper.net/ar/news/453159(٢٠١٤/٣/١٠)
٣٩. الموقــــع الأمــــم المتحــــدة فــــس العــــراق علــــى الــــرابط التــــالي:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1267:2013-10-20-06-56-10&Itemid=556&lang=ar
٤٠. محمد نور البصراتى، الأحزاب والمجتمع. معوقات المشاركة السياسية، الاهرام الرقمي، متاح علــى الـرابط التــالي:http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=341297
٢٠١٤/١/١٥

❖ المصادر باللغة الإنكليزية

A. Constitutions and Laws:

1. Canadian Charter of Rights and Freedoms, 1982.

B. Dictionaries:

1. Oxford Advanced Learner's Dictionary, 7th Edition, Oxford University Press, 2007.

C. Books:

1. B. Taylor, Primitive Culture, Vol. 1, Join Murray, 1871.
2. Adel M. Abdellatif, Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, Seoul, 20-31 May 2003.
3. Vivien Collingwood, Good Governance and the World Bank, University of Oxford,2002.
4. Ronald L.Watts, Comparing Federal Systems, McGill-Queens University Press, London, 1999.

5. Dr. roger gibbins, An Extraordinary Future a Strategic Vision for Western Canada, Canada West Foundation.
6. World Bank, Governance Development in Practice, World Bank Publication, Washington, 1994.
7. Michael S. Olson, Leading through Good Governance, Center for International Private Enterprise, Washington, DC, 2009.
8. Council of the Federation Secretariat, Canadian Energy Strategy, Ottawa, July 2013.
9. GÜROL IRZIK and SIBEL IRZIK, Which Multiculturalism, Kluwer Academic Publishers, Netherlands,2002.

D. Journals:

1. Thomas G Weiss, Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Routledge, Vol. 21, Issue. 5, October 2000.
2. Michael J. Prince, Citizenship and National Identity, Canadian Journal of Political Science, Canadian Political Science Association, Vol. 34, Issue. 4, 2001.
3. Aernout Nieuwenhuis، The Concept of Pluralism, European Constitutional Law Review, Volume 3, Issue 3, Asser Press, 2007.
4. Surinder Singh Parihar, Good Governance, Sustainable Development & Maximum Social Advantage, International Journal of Economics and Research ,Vol. 3, Issue 5, 2012.
5. Meindert Fennema and Jean Tillie, Civic Community, Political Participation and Political Trust of Ethnic Group, CONNECTIONS, Universities van Amsterdam, Vol. 24, Issue.1 2001.
6. Jordi Jaria, Circles of Consensus The Preservation of Cultural Diversity through Political Processes, Utrecht L, Vol. 8, issue 1, 2012.

E. Report and Documents:

1. United Nations Development Programme, Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, New York, 2013.
2. Transparency International, Corruption perception index 2013.
3. Transparency International Canada Inc., Spotlight on Anti-Corruption: Government Under the Microscope Third Annual, 2013.
4. The World Justice Project, Rule of Law Index, USA, 2013, P. 80.
5. Ralf Buhrmann, Towards Preventing Avoidable Blindness and Promoting Vision Health, Foundations for a Canadian Vision Health Strategy, 2007.
6. Human Development Report 2013, the Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, (UNDP), New York, 2013.
7. Freedom House, Freedom of the Press, 2013.
8. FREEDOM HOUSE, Freedom in the World 2013.

F. Electronic Sources:

1. http://www.statcan.gc.ca/tables-tableaux/sum-som/l01/cst01/econ40-eng.htm
2. http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/canada
3. http://arabic.inmylanguage.org/article.aspx?cat=CDNGOVTSUB&docid=2272167
4. http://www.edrc.ro/docs/docs/11-17.pdf 25/6/2013
5. http://journaldatabase.org/articles/good_governance_sustainable.htmi
6. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/194248/ethnic-group
7. http://www.canadainternational.gc.ca

الملخص

في ظل التغيرات العالمية المستمرة أصبح الحديث عن شكل الحكم ينعكس إيجابياً على المواطنين والتنمية في البلاد من الحاجات الملحة، ويعد الحكم الرشيد هو الحكم الذي يمكن من خلاله ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وتسيير أعمال الحكومة بشكل جيد وبدون اللجوء إلى العنف والفساد، وهذا يعني أنه في ظل الحكم الرشيد تتم الإستفادة من موارد الدولة وتكريسها للتطور والتنمية وتوزيعها بين المواطنين بشكل عادل، فضلاً عن ضمان المشاركة والتأكيد على المسائل التي تؤسس لحكم رشيد مثل الشفافية وحكم القانون والتنظيم والفعالية في الأداء والتخطيط الإستراتيجي.

ولايعد التنوع الثقافي ظاهرة جديدة، فهو موجود منذ بداية الإنسانية، ويتألف العالم الآن من مجتمعات وثقافات متنوعة ومختلفة، والثقافة تتخذ أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، ومعلوم أن عدد هذه المجتمعات وتنوعها في تزايد مستمر، ويمكن للتنوع الثقافي أن يكون له وجهان: سلبي وإيجابي، فعلى سبيل المثال يكون سلبياً إذا تم توظيفها كمصدر محتمل للفساد والتعصب والصراع، و يمكن له أن يكون إيجابياً إذا تم تكريسه كمصدر خصب لإثراء الثقافة البشرية.

إن هذه الدراسة كما يتضح من عنوانها، تتناول موضوعين في غاية ألاهمية وهما: دراسة الحكم الرشيد من جانب، ودراسة موضوع التنوع الثقافي من جانب آخر، فضلاً عن الكشف عن العلاقة الترابطية بينهما، وتأثير الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي وأخيراً إجراء نوع من مقارنة الأنموذج العراقي، كأنموذج سيئ، في مقابل الأنموذج الكندي، كأنموذج ناجح، يمكن له أن يكون تجربة ناجحة أمام أية دولة يستفاد منها لتخطو خُطاها وكذلك أمام أي مجتمع.

پوختـــــه

لەژێر کاریگـەریی گۆڕانکاریـە جیهانیـە بەردەوامـەکانی ئـەمڕۆ، پێویسـتیەکی زۆر هەیـە بـۆ نوێکردنـەوەی شـێوازی حـوکمرانی بەشـێوەیەك کاریگـەری ئـەرێنی هـەبێت لەسـەر هاوڵاتیـان و گەشەپێدانی وڵات، لە نێوان ئەو شێوازانەی لە ئێستادا بڵاوەو باس دەکرێت لە ناوەندە زانستیەکان و ڕێکخراوە نێودەوڵەتی و لۆکەڵیەکان بریتی یە لە شێوازی حوکمڕانی دروست. حوکمرانێنی دروست بـریتی یـە لـەو حوکمرانێتییـەی کـە لـە میانەیـدا گرنتـی مـاف و ئازادیـەکانی هاوڵاتیـان دەکرێـتو کاروباری حکومەت بەشێوەیەکی بـاشو ڕێکوپێـك بەڕێوەدەچێت بـە بـێ ئـەوەی پـەنا ببرێتـە بـەر بـەکارهێنانی توندوتیـژی و گەنـدەڵی و کـاری نـارەوا. ئـەوەش مانـای ئەوەیـە کـە لـە ژێـر سـایەی فەرمانرەوایـەتی دروسـتدا سـەرمایەکانی دەوڵـەت دەتوانرێـت سـودیان لێوەربگیرێـت بـۆ بـەرەو پێشبردنو گەشەی وڵاتو بەشێوەیەکی دادپەروەرانە دابـەش بکرێـت بەسـەر هاوڵاتیانـدا، هـەر لـەم شـێوازەدا بەشـداری و لێپرسـینەوەو حـوکمی یاسـاو کـارایی‌و پلانـی سـتراتیجی‌و چـەندین بنـەماو ئامرازی تری تێدایە لە پێناو خزمەتی هاولاتیاندا.

هەمەچەشنی کلتووری دیاردەیەکی تازە نیە، بەڵکو هەر هەبووە لەگـەڵ بـونی مرۆڤایـەتی‌و وجیهانی ئێستا پێکهاتوە لە کۆمەڵگا و کلتوری هەمەچەشنو لێك جیـاوازو، کلتـوریش شـێوازەکانی جۆراوجۆربـوون لەگـەڵ گـۆڕانی کـاتو شـوێنداو، هەمەچەشـنی ئـەم کۆمەڵگایانـە ڕۆژ دوای ڕۆژ لـە زیادبونە، وە هەمەچەشنی کلتوری دوو روی هەیە لەهەمان کاتدا: ئەرێنی‌و نەرێنی بۆ نمونە نەرێنیە کاتێـك دەبێتــە سەرچـاوەی گەنـدەڵی‌و ڕەگەزپەرسـتی‌و دوبـەرەکی‌و ئەرینیــە کاتیــك دەبێتــە دەوڵەمەندکرنی کلتوری مرۆڤایەتی‌و ڕێگەیەك بۆ هەماهەنگی.

لەم توێژینەوەیەدا هەروەك دیارە لە ناونیشانەکەیەوە دوو بابەتی زۆر گرنگ لە خۆ دەگریت کە بریتیە لە فەرمانرەوایەتی بـاش لەلایـەك و هەمەچەشـنی کلتـوری لەلایـەکی تـرەوە، لـە کۆتایـدا دۆزینـەوەی پەیوەنـدی نێـوان ئـەم دوبابەتـەو کاریگـەری حـوکمڕانی دروسـت لەسـەر بـەڕێوەبردنی کۆمەڵگای هەمەچەشنی کلتوری‌و بەراووردکردن لـە نێـوان عێـراق وەك نمونەیـەکی خـراپو، کەنـەدا وەك نمونەیـەکی بـاش وەدەرکیـت کـە ئـەزموونێکی سـەرکەوتووبێت بـۆ هـەر دەوڵـەتێك یـان هـەر کۆمەڵگایەك کە بیەوێت بەکاریی بێنێت و بیکانە بواری جێبەجێکردنەوە.

Abstract

In light of the ongoing global variables, an urgent need to update the rule in figure fighter planes are reflected on the citizens and the country's development, and among the concepts related to governance that have spread recently traded from the scientific district and international as well as local organization. The concept of good governance. Good governance is the rule by which one can ensure the rights and freedoms of citizens and that government work is going well, without resorting to violence and corruption. This means that under good governance rule the state resources to positively affect, development and distribution of the citizens in a fair and transparency method under the rule of law, regulation and efficiency in the performance and strategic planing.

With regard to cultural diversity, it is not a new phenomenon, which has existed since the beginning of humanity. The world is now composed of communities and diverse cultures and different. Culture take a variety of forms across times and places, and the number of these communities and diversity continues to increase, cultural diversity can be both: negative and positive, for example, be negative as a potential source of corruption, intolerance and conflict, and can be positive as a fertile source devoted of enriching human culture.

This study, consists two importance subjects are study of good governance on the part and the study of the cultural diversity of the other side, as well as the detection of the correlation between them, and the impact of good governance in the management of cultural diversity and finally make some kind of comparison between Iraqi form , as a bad form, as opposed to the Canadian model, as a successful form, and it will be a successful experiment for any state or society utilized to take it down.

توصية المشرف

أشهد إن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ:(**آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية مقارنة)** من قبل الطالب **(پێشرەو على محمد أمين)** قد تم تحت إشرافي في كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، ولأجله وقعت ادناه.

التوقيع:

الإسم: أ. م. د. أنور محمد فرج محمود

/ /٢٠١٤

المراجعة اللغوية

الى لجنة الدراسات العليا في كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية:

أني (**أ. م. بيستون علي كريم**) حامل شهادة (**الماجستير**) في اللغة العربية، قمت بالمراجعة اللغوية للرسالة الموسومة بـ:(**آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية مقارنة**) لطالب الماجستير (**پێشرەو على محمد أمين**)، وقد اجريت جميع التصويبات اللغوية عليها، ولأجل ذلك وقعت أدناه.

التوقيع:

الإسم: أ. م. بيستون علي كريم

/ /٢٠١٤

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة بشأن رسالة الماجستير الموسومة بـ **(آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية مقارنة)**، والمقدمة من الطالب **(پێشرەو علی محمد أمین)**، أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الإسم: أ. د. حسين عبد علي عيسى

/ /٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد اننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(**آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية مقارنة)**، وقد ناقشنا الطالب **(پێشرەو على محمد أمين)** في محتوياتها وفيما له علاقة بها، واستمعنا لدفاع الطالب، ونرى انها جديرة بنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:
الإسم: أ. م. إحسان عبدالهادي سلمان

عضواً
/ / ٢٠١٤

التوقيع :
الإسم : أ. م. د. سردار قادر محي الدين

عضواً
/ / ٢٠١٤

التوقيع:
لإسم: أ. م. د.أنور محمد فرج محمود

عضواً ومشرفاً
/ / ٢٠١٤

التوقيع :
الإسم : أ. م. د. واحد عمر محي الدين

رئيس اللجنة
/ / ٢٠١٤

مصادقة مجلس الكلية

تمت مصادقة مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية في جلسته المرقمة ( ) والمنعقدة في (/ /٢٠١٤) على قرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ : **(آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية مقارنة)** المقدمة من قبل الطالب **(پێشرەو علی محمد أمين)**، وقرر المجلس منحه شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:

الإسم: أ. د. معروف عمر گول

عميد كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية

/ / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾

صدق الله العظيم

(الحجرات:١٣)

الإهداء

* إلى روح والدي ووالدتي اللذين ربياني على حب الخير والصدق والعلم.
* إلى إخوتي الأعزاء وأختي العزيزة.
* إلى زوجتي الحبيبة وإبني وإبنتي.
* إلى جميع محبي، ومناصري، ومناضلي الحكم الرشيد.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الرسالة.

وانطلاقا من قوله تعالى: (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) وإيمانا بفضل الإعتراف بالجميل وتقديم الشكر والإمتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاز هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور (أنور محمد فرج محمود) لقبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته لها منذ الخطوات الأولى من البدء بكتابتها وقد أبدى جهداً واسعاً ومنحني من وقته وقدم لي نصائح قيمة وأرشدني وأخذ بيدي حتى خرجت الرسالة على هذه الصورة المرجوة. فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

ويسرني أن أقدم جزيل الشكر والإمتنان إلى عمادة كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية والعاملين فيها لما قدموا من إرشادات وتسهيلات من أجل انجاز هذه الرسالة، وكذلك أقدم تمام الشكر والتقدير لرمز التواضع والعطاء، رئيس شعبة الدراسات العليا الأستاذ المحترم الدكتور (حسين عبد علي عيسى)، وإلى أعضاء لجنة الدراسات العليا والموظفات في الشعبة.

وبكل إخلاص وتقدير وعرفان بالجميل أتقدم بالشكر الى أساتذتي في السنة التحضيرية، الذين أناروا طريقي وقد نهلت من علمهم كثيراً وهم (أ.د. فكرت رفيق، وأ.د. عبد الغفور كريم علي، وأ.د. رشيد عمارة ياس، وأ. د. طه العنبكي، أ.م.د. مهدي جابر مهدي، أ.م.د. أنور محمد فرج).

وأشكر موظفي مكتبة كلية القانون والسياسة قسم العلوم السياسية والمكتبة العامة في جامعة التنمية البشرية، على مساعدتهم وتسهيلاتهم لي في الحصول على المصادر.

ولا يفوتني في هذه العجالة أن أسجل شكري لزملائي في مرحلة الماجستير (**محمد**، و**پشكۆ، وآريان، وكارزان**) اعتزازاً بصداقتهم. وأقدم شكري الجزيل الى (م. محمد شيخ لطيف) على مساعدتي في التصويبات اللغوية للرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء. وأتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي جميعاً وأخص بالذكر أختي العزيزة (خديجة) على تشجيعهم ومساعدتهم لي حتى أتممت بحثي هذا.

ويسرني ان أقدم جزيل الشكر والامتنان لزوجتي الحبيبة (سوزان) على دعمها المعنوي ومساعدتها لي في إكمال دراستي حيث كانت خير عون لي طيلة حياتي الدراسية من حيث التشجيع والدعاء والصبر والعطاء.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى كل من لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر والامتنان، ممن مدوا لي يد العون، وسهلوا لي الدرب في إعداد هذه الرسالة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله من وراء القصد

المحتويات

فهرست الجداول

فهرست الأشكال